

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

تقييم أداء بنك الائماء الصناعي
دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٥-١٩٩٤)
رسالة ماجستير

اعداد
سهيل عيسى محمد مقابلة

إشراف
الدكتور هشام غرايبة

آب ١٩٩٥

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

تقييم أداء بنك الانماء الصناعي

دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٥-١٩٩٤)

اعداد

سهيل عيسى محمد مقابلة

بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك (١٩٩٢)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في جامعة اليرموك - قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة:

مشرفاً ورئيساً

عضواً

عضواً

.....
.....
.....

د. هشام صالح غرايبة

أ.د. حسين علي الطلافحة

د. نادر مريان

آب ١٩٩٥

الأهداء ،،،،،

الى زهرة عروس الشمال ،،،

الى الصرح العلمي الكبير، حُباً و عرفانا،،،،،

الى جامعة اليرموك الحبيبة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمشرفي الفاضل الدكتور هشام غرايبة، الذي تكرم مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، فكرّس الساعات الطويلة في قراءة ومناقشة فصولها، ومتابعة تفاصيل العمل بها، فكانت لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة أبلغ الأثر في اعدادها بشكلها ومضمونها الحاليين.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى استاذي الفاضلين، الاستاذ الدكتور حسين الطلافحة والدكتور نادر مريان لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، وتحمل أعباء قراءتها، ولايفوتني ان اجزي شكري وامتناني لجميع أساتذتي الافاضل أعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد لما اولوني اياه من رعاية واهتمام خلال سنوات الدراسة بالقسم، كما اتقدم بالشكر لزملائي طلبة الماجستير في القسم.

وإن كان مكانه الوجدان، إلا انه لا يسعني هنا إلا أن اسجل عظيم شكري وعرفاني الى والديّ واشقائي وشقيقاتي الذين لم يتوانوا عن تقديم كل الدعم والتشجيع والرعاية لي اثناء دراستي ، مما كان له اكبر الأثر في إنجاز هذه الاطروحة.

والله ولي التوفيق

المحتويات

الصفحة

الموضوع

٤	الإهداء
٥	الشكر والتقدير
٥	المحتويات
٦	فهرس الجداول
٦	فهرس الملاحق
٦	الملخص بالعربية
٦	الفصل الاول: تمهيد
٦	(١-١) المقدمة
٦	(٢-١) منهجية الدراسة والاطار النظري
٦	(١-٢-١) فرضيات الدراسة
٦	(٢-٢-١) أهمية الدراسة
٦	(٣-٢-١) هدف وتسلسل الدراسة
٨	(٣-١) مصادر البيانات واسلوب الدراسة
٩	(٤-١) الدراسات السابقة
١١	الهوامش
١٢	الفصل الثاني: الجهاز المالي والمصرفي في الاردن
١٢	(١-٢) المقدمة
١٢	(٢-٢) نشأة الجهاز المصرفي وتطوره
١٦	(٣-٢) هيكل الجهاز المالي والمصرفي في الاردن
١٦	(١-٣-٢) البنك المركزي الاردني
٢١	(٢-٣-٢) البنوك التجارية
٢١	اولا: تعريف البنوك التجارية
٢١	ثانيا: هدف البنوك التجارية
٢٢	ثالثا: وظائف البنوك التجارية

٢٣	(٣-٣-٢) مؤسسات الاقراض المتخصصة
٢٣	اولا: تعريفها
٢٤	ثانيا: خصائص مؤسسات الاقراض المتخصصة
٢٤	ثالثا: مؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن
٣٠	رابعا: علاقة مؤسسات الاقراض المتخصصة بالجهاز المصرفي
٣١	خامسا: ملكية مؤسسات الاقراض المتخصصة
٣٢	سادسا: موجودات ومطلوبات بنوك الاقراض المتخصصة
٣٦	(٤-٣-٢) الشركات المالية ومؤسسات الادخار العقاري
٣٧	(٥-٣-٢) مؤسسات التوفير والادخار التعاقدية والمؤسسات المالية الاخرى
٣٩	(٦-٣-٢) سوق عمان المالي
٤٠	(٤-٢) الدور الاقتصادي الذي يلعبه الجهاز المالي و المصرفي في التنمية
٤١	(١-٤-٢) دور البنك المركزي في التنمية الاقتصادية
٤٣	(٢-٤-٢) دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية
٤٣	(٣-٤-٢) الدور الاقتصادي لمؤسسات الاقراض المتخصصة
٤٥	الهوامش
٤٨	الفصل الثالث: بنك الائتماء الصناعي (اهدافه، وظائفه، نشاطاته)
٤٨	(١-٣) المقدمة
٤٩	(٢-٣) تعريف بنك الائتماء الصناعي ونشأته
٥١	(٣-٣) أهداف البنك وصلاحياته
٥٤	(٤-٣) رأسمال البنك وملكيته
٥٦	(٥-٣) الهيكل التنظيمي للبنك
٦٤	(٦-٣) الأنشطة المؤهلة للاستفادة من نشاط البنك
٦٥	(٧-٣) مميزات بنك الائتماء الصناعي عن غيره من البنوك
٦٦	(٨-٣) مصادر واستخدامات الاموال لدى البنك
٦٦	(١-٨-٣) مصادر اموال بنك الائتماء الصناعي
٧٣	(٢-٨-٣) استخدامات الاموال في بنك الائتماء الصناعي
٧٥	(٩-٣) إيرادات ونفقات البنك
٧٥	(١٠-٣) السياسات الائتمانية لدى بنك الائتماء الصناعي

٧٥	(٣-١٠-١) المقدمة
٧٦	(٣-١٠-٢) سياسات الاقراض لدى البنك والضمانات المصاحبة لها
٨٠	(٣-١٠-٣) سياسة البنك المتعلقة بأسعار الفائدة
٨١	(٣-١٠-٤) هيكل القروض المصرفية وانواعها
٨٢	اولا: انواع القروض
٨٤	ثانيا: الاغراض التي منحت من اجلها القروض
٨٦	ثالثا: التوزيع الجغرافي للقروض
٨٧	رابعا: توزيع القروض حسب نوع الصناعة
٨٨	خامسا: قروض الحرفيين
٩٢	الهوامش
٩٤	الفصل الرابع: التحليل المالي للبنك
٩٤	(٤-١) المقدمة
٩٤	(٤-٢) مفهوم التحليل المالي
٩٥	(٤-٣) أهمية وطبيعة التحليل المالي
٩٧	(٤-٤) أهداف التحليل المالي
٩٨	(٤-٥) أساليب التحليل المالي
٩٩	(٤-٥-١) النسب المالية
١٠٠	اولا: نسب السيولة
١٠٢	ثانيا: نسب التوظيف والاستخدام
١٠٤	ثالثا: نسب الربحية
١٠٧	رابعا: نسب رأس المال
١١٢	خامسا: نسب اخرى
١١٤	الهوامش
١١٥	الفصل الخامس: التقييم الاقتصادي لإداء بنك الائماء الصناعي
١١٥	(٥-١) المقدمة
١١٥	(٥-٢) أثر قروض البنك على الانتاجية
١١٦	النموذج القياسي
١١٨	تقدير الانتاجية الحدية والمتوسطة للائتمان

١٢٣	(٣-٥) مساهمة البنك في تقديم القروض الصناعية والسياحية
١٢٥	(٤-٥) مساهمة البنك في العمالة
١٢٨	(٥-٥) معيار اخر لتقييم اداء البنك
١٣٠	الهوامش
١٣١	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
١٣١	(١-٦) النتائج
١٣٥	(٢-٦) التوصيات
١٣٦	الملاحق
١٧١	المراجع
١٧١	المراجع العربية
١٧٣	المراجع الاجنبية
١٧٤	الملخص بالانجليزية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الجداول

رقم الجدول ومضمونه	الصفحة
(١-٢) النقد المصدر وموجودات وارصدة البنك المركزي	١٨
(٢-٢) الميزانية الموحدة لمؤسسات الاقراض المتخصصة	٣٤
(١-٣) الاهمية النسبية لحقوق المساهمين الى اجمالي المطلوبات (١٩٦٨-١٩٩٤)	٦٨
(٢-٣) الاهمية النسبية للودائع والاقتراض الى اجمالي المطلوبات	٧٠
(٣-٣) الاهمية النسبية للاقتراض الى حقوق المساهمين واستخدامات الاموال في البنك الى اجمالي الموجودات (%) (١٩٦٨-١٩٩٤)	٧٢
(٤-٣) القروض الممنوحة خلال السنوات (١٩٦٥-١٩٩٤)	٨٢
(٥-٣) الاغراض التي منحت من أجلها القروض (١٩٦٥-١٩٩٤)	٨٥
(٦-٣) القروض الموافقة عليها موزعة حسب الموقع الجغرافي خلال عامي (١٩٩٣-١٩٩٤)	٨٦
(٧-٣) القروض الموافقة عليها خلال عام ١٩٩٤ مصنفة حسب نوع الصناعة	٨٨
(٨-٣) القروض الممنوحة للحرفيين للسنوات (١٩٧٥-١٩٩٤)	٨٩
(٩-٣) القروض الموافقة عليها للحرفيين موزعة حسب الموقع الجغرافي خلال عام ١٩٩٤	٩٠
(١٠-٣) القروض الممنوحة للحرفيين حسب نوع الحرفة (١٩٩٣-١٩٩٤)	٩١
(١-٤) نسب السيولة (١٩٩٠-١٩٩٤) (%)	١٠٢
(٢-٤) نسب التوظيف والاستخدام (١٩٩٠-١٩٩٤) (%)	١٠٣
(٣-٤) نسب الربحية (١٩٩٠-١٩٩٤) (%)	١٠٦
(٤-٤) الاهمية النسبية لحقوق المساهمين الى الموجودات (١٩٦٨-١٩٩٤)	١٠٩
(٥-٤) الاهمية النسبية للودائع والاقتراض الى اجمالي المطلوبات (١٩٦٨-١٩٩٤)	١٠٩
(٦-٤) الاهمية النسبية لرأس المال الحر وحقوق المساهمين الى الموجودات العامة وذات المخاطرة (١٩٦٨-١٩٩٤)	١١١
(٧-٤) نسبة التحصيلات الى الاستحقاقات (١٩٧٠-١٩٩٤)	١١٢

- ١٢٠ (١-٥) الانتاجية الحديدية والمتوسطة للدينار من بنك الائتماء الصناعي
والبنوك التجارية للقطاع الصناعي لبعض السنوات
- ١٢١ (٢-٥) الانتاجية الحديدية والمتوسطة للدينار من بنك الائتماء الصناعي
للقطاع السياحي لبعض السنوات
- ١٢٢ (٣-٥) الانتاجية الحديدية والمتوسطة للدينار من البنوك التجارية للقطاع
السياحي لبعض السنوات
- ١٢٤ (٤-٥) نسب قروض بنك الائتماء الصناعي ومعدلات نموها (١٩٦٨-١٩٩٤)
- ١٢٧ (٥-٥) العمالة والتسهيلات الصناعية والسياحية (١٩٨٣-١٩٩٤)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس الملاحق

الصفحة	رقم الملحق ومضمونه
١٣٦	(١) قانون بنك الائماء الصناعي
١٥٤	(٢) موجودات بنك الائماء الصناعي (١٩٦٨-١٩٩٤)
١٥٩	(٣) مطلوبات بنك الائماء الصناعي (١٩٦٨-١٩٩٤)
١٦٤	(٤) بيان الارباح والخسائر (١٩٨٢-١٩٩٤)
١٦٦	(٥) بعض البيانات اللازمة لحساب النسب المالية (١٩٦٨-١٩٩٤)
١٦٨	(٦) القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعي والسياحي (١٩٦٨-١٩٩٤)
١٧٠	(٧) بعض البيانات اللازمة لتقدير المعادلات الاحصائية (١٩٦٨-١٩٩٤)

© Arabic Digital Library

تقييم أداء بنك الائماء الصناعي:

دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٥-١٩٩٤)

اعداد

سهيل عيسى محمد مقابلة

إشراف

الدكتور هشام غرايبة

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أداء بنك الائماء الصناعي، ومعرفة الى أي مدى استطاع البنك من تحقيق أهدافه، كما تهدف الى تحليل اثر القروض والائتمان الممنوح من البنك على إنتاجية القطاع الصناعي والقطاع السياحي، مقاسة بمقدار التأثير على القيمة المضافة المتحققة في كل قطاع من كل دينار منفق على شكل ائتمان، وتهدف الى معرفة الكفاءة الادارية للبنك.

تبين من الدراسة ان بنك الائماء الصناعي يعيل الى سياسة الاقراض اكثر من الاستثمار في المشروعات الصناعية، كذلك بلغ عدد القروض الممنوحة للقطاع الصناعي والسياحي من بنك الائماء الصناعي (٢١٦٢) قرصاً بقيمة (٢٤١,٦) مليون دينار منذ تأسيس البنك وحتى الان، وتبين بان المشاريع الصناعية احتلت نصيب الأسد من قروض البنك، كما تبين تركيز قروض البنك بشكل كبير في محافظة العاصمة. واتضح بان نسب الربحية والسيولة والاستخدام مرتفعة لدى البنك بينما كانت نسب رأس المال منخفضة، وأكّدت نتائج تقدير المعادلات بان الانتاجية الحدية (MP) للدينار المقدم على شكل قرض للقطاع الصناعي من بنك الائماء الصناعي، اكبر من تلك الانتاجية للدينار المقدم على شكل ائتمان من البنوك التجارية لهذا القطاع، حيث بلغت الانتاجية الحدية للدينار في البنك (٣,٢٦) دينار، مقابل (٠,٧٢) دينار في البنوك التجارية عام ١٩٩٤. بينما كانت مرونة الانتاج الصناعي بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية (٠,٥٦) اعلى من مرونة الانتاج الصناعي بالنسبة لقروض بنك الائماء الصناعي (٠,١٢٥)، كذلك بينت الدراسة ان نسبة تسهيلات البنك الصناعية والسياحية الى اجمالي التسهيلات الصناعية والسياحية قد بلغت (٢٣,٢٥%) خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٤).

واخيراً توصي الدراسة بضرورة إيلاء القطاع السياحي اهمية اكبر من قبل بنك الائماء الصناعي، وضرورة إعادة توزيع قروض البنك بشكل عادل على مختلف مناطق ومحافظات المملكة خارج محافظة العاصمة، كما أوصت الدراسة بزيادة رأس مال البنك بشكل مستمر وتعزيز مصادر الاموال للبنك، والبحث عن المزيد من مصادر التمويل لمواكبة ومواجهة عمليات البنك الأخذة بالازدياد. وأوصت الدراسة بالتوجه الى زيادة الانتاج الصناعي والسياحي عن طريق تمويل بنك الائماء الصناعي أكثر من ذلك التوجه نحو الاقتراض من البنوك التجارية.

الفصل الاول

تمهيد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الاول

تمهيد

Introduction

(١-١) المقدمة

شهد الاردن خلال الربع الاخير من القرن الحالي تطورا كبيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وربما كان تطور القطاع المالي والمصرفي من أهم مظاهر التقدم الاقتصادي، حيث توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية، وادركت الحكومات الالهية المتعاضمة لنشاط البنوك، واخذتها بعين الاعتبار عند قيامها بإعداد خطط التنمية الاقتصادية التي يحتاج تنفيذها الى مصادر التمويل الداخلية والخارجية، حيث اصدرت الحكومة القوانين التي تنظم نشاط البنوك ، فبرزت أهميتها من خلال الدور المتزايد الذي تقوم به في الدول النامية، وخرجها عن الدور التقليدي لنشاطها وتبنيها نشاطات ومهام جديدة، مثل تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لبعض المشاريع، وعقد دورات تدريبية ، وتقديم الخدمات الاستشارية والمعلومات للمستثمرين، وتعريفهم بفرص التمويل والخدمات الفنية المساندة.

كما وتبرز أهمية البنوك ، ومؤسسات الاقراض المتخصصة باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل النشاطات الاقتصادية في تجميع المدخرات والاموال وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية التي من شأنها زيادة الانتاج، وزيادة تقديم الخدمات (١) ، حيث أن توفر السيولة اللازمة أمر ضروري لإحداث اي تغيير اقتصادي، إذ أن توفر التسهيلات الائتمانية للقطاعات الانتاجية في اقتصادي اي بلد يعتبر من أولويات الجهاز المصرفي، وحجر الاساس في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية.

تقوم البنوك التجارية بإقراض الایداعات على شكل قروض طويلة وقصيرة الاجل يذهب معظمها لتمويل عمليات الاستيراد والتمويل قصير الاجل، وبذلك لا يتم توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتساوي، وعلى الاخص قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة ، مما يحرم هذه القطاعات والتي تعطي انتاجا مباشرا من التمويل طويل ومتوسط الاجل ، وهذا يشكل بالتالي اختناقات مالية تعيق تطور القطاعات الهامة في الاقتصاد.

ولتلافي هذه الثغرة في النظام المصرفي ولتوجيه الموارد القومية نحو تمويل الزراعة والصناعة والسياحة، فقد دعت الحاجة الى انشاء مؤسسات مالية متخصصة وقد انشئت هذه المؤسسات بموجب قوانين خاصة بهدف تقديم التسهيلات الائتمانية المتوسطة والطويلة الاجل لهذه القطاعات وبشروط سهلة للاسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تأسس بنك الانماء الصناعي عام ١٩٦٥ بقانون مؤقت و صدر بموجب قانون خاص عام ١٩٧٢ سُمي " قانون بنك الانماء الصناعي" رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ ، بإعتباره المؤسسة المالية المتخصصة الوحيدة في المملكة الاردنية الهاشمية التي تقوم بتمويل المشاريع في القطاعين الصناعي والسياحي والخدمات المتعلقة بهما^(٢) ، وقد ازدادت حركة قروض البنك، كما ازداد حجم التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك حتى بلغت عام ١٩٩٣ حوالي (٧٩) مليون دينار^(٣) ، كما بلغ عدد القروض الصناعية والسياحية التي منحها البنك منذ تأسيسه ولغاية نهاية عام ١٩٩٤ حوالي (٢١٦٢) قرضا بقيمة (٢٤١,١٦) مليون دينار، كما بلغ عدد القروض الحرفيين والصناعات الصغيرة منذ مباشرة البنك في اقراض الحرفيين عام ١٩٧٥ حتى نهاية عام ١٩٩٤ (٣٥٠٩) قروض بقيمة (١٣,٤٥١) مليون دينار، ووصلت عدد قروض التجمعات البنكية التي قام البنك بتنظيمها وادارتها او المشاركة بها حتى نهاية عام ١٩٩٤ (٣٢) قرضا بقيمة (١٠٠,٢١) مليون دينار^(٤).

بالإضافة الى دور البنك في توفير الاقراض للقطاعين الصناعي والسياحي ، يقوم البنك في تقديم كثير من الخدمات الاخرى ، التي من شأنها تعزيز دور القطاعين الصناعي والسياحي في دعم النشاط الاقتصادي بشكل عام، وذلك من خلال غايات واهداف البنك التي تمثلت في تشجيع وتمويل المشاريع الصناعية وتوسيعها وتطويرها ، وزيادة فرص العمالة وتشجيع وتنمية ملكية القطاع الخاص لاسهم المشاريع الصناعية والسندات التي تصدرها ، ومساعدة سوق الاوراق المالية على النمو والتطور، وتشجيع ودعم الصناعات الصغيرة وتأسيس المشاريع الصناعية والسياحية ، واستكشاف فرصها عن طريق دراسات الجدوى الاقتصادية والمساهمة بها.

(٢-١) منهجية الدراسة والاطار النظري

(١-٢-١) فرضيات الدراسة

١- فعالية القرض من قبل بنك الانماء الصناعي اكثر من فعالية القرض من البنوك التجارية.

٢- تؤثر التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الصناعي ايجابيا على مقدار الانتاج بهذا القطاع.

(٢-٢-١) أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع الصناعي والسياحي واهتمام الحكومة بهذين القطاعين وحرصها المتواصل على دعم هذه القطاعات وانشاؤها لبنك الانماء الصناعي كمؤسسة مالية متخصصة لخدمة هذين القطاعين ، لذلك يحتاج هذا البنك الى التحليل والتقييم المستمر من اجل التأكد من مسيرته وتحقيقه للاهداف التي وجدت من اجله، وخاصة في ظل نقص الموارد المالية المخصصة للقطاع الصناعي والقطاع السياحي نظرا للانخفاض الملموس في قدرة البنوك والمؤسسات المالية الاخرى على منح القروض في

منتصف الستينات تلك الفترة التي كانت الصناعة فيها متواضعة وجديدة ، اضافة الى التحفظ الكبير الذي تبديه البنوك التجارية تجاه المشاريع الصناعية والسياحية . كما تستمد الدراسة اهميتها من خلال اهتمام الحكومة بدعم القطاع الصناعي عن طريق توفير الموارد المالية بإقل من كلفتها بالسوق ، وذلك بإنشاء بنك الانماء الصناعي وتوفير الموارد المالية اللازمة للايفاء بعملياته من شتى المصادر الداخلية والخارجية لتجاوز بعض العقبات التي قد تعترض طريق التنمية الصناعية والسياحية ، ولتلافي بعض الثغرات في الجهاز المصرفي .

كما يضيف الى اهمية الدراسة الى كونها اول دراسة علمية متخصصة تجري في الاردن لتقييم أداء بنك الانماء الصناعي.

(١-٢-٣) هدف وتسلسل الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أداء بنك الانماء الصناعي ومعرفة الكفاءة الادارية الداخلية للبنك وتنظيمه والى أي مدى استطاع البنك من تحقيق اهدافه، وذلك من خلال ما يقوم به بنك الانماء الصناعي من تقديم التسهيلات والقروض اللازمة لعمليات التمويل الصناعي والسياحي، لما لذلك من ابعاد واثار اقتصادية على هذين القطاعين بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الوطني بصورة عامة.

وبالتحديد، تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر القروض والائتمان الممنوح من البنك على انتاجية القطاع الصناعي والقطاع السياحي، مقاسة بمقدار التأثير على القيمة المضافة المتحققة في كل قطاع من كل دينار منفق على شكل أئتمان، وتمثل هذه المرحلة مرحلة التقييم الخارجي للبنك.

ولتحقيق هذه الاهداف وغيرها من اهداف الدراسة، قُسمت الدراسة الى ستة فصول؛ حيث تضمن الفصل الاول منها تقديم الدراسة واهميتها، وهدف وتسلسل الدراسة، بينما تتناول الفصل الثاني الجهاز المالي والمصرفي في الاردن، والدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه البنوك.

اما الفصل الثالث فقد تناول مفهوم بنك الانماء الصناعي، وأهدافه وطبيعة عمله، وتنظيمه ومهامه والخدمات المتعلقة بنشاطاته. فيما يبحث الفصل الرابع من هذه الدراسة التقييم الداخلي للبنك ومعرفة الكفاءة الادارية، وذلك من خلال اجراء التحليل المالي للبنك، حيث نستعرض في هذا الفصل مفهوم التحليل المالي، وطرقه ووسائله، والنسب المالية التي تمكننا من معرفة مركز البنك وحقيقة وضعه بين البنوك، كما نتعرف على نقاط الضعف في اعماله وكذلك على الجوانب الايجابية.

بينما يتناول الفصل الخامس من هذه الدراسة الدور الاقتصادي الذي يلعبه البنك، وذلك من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاعات الصناعي والسياحي والخدمات المتعلقة بها، كما اشتمل هذا الفصل على بعض النماذج القياسية التي تخدم اهداف الدراسة بشكل عام ، فيما خصص الفصل السادس من هذه الدراسة لاستخلاص النتائج التي توصلت اليها الدراسة وتوصياتها.

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق اهدافها، والوصول الى النتائج المرجوة منها على اسلوبين من اساليب البحث العلمي :

أولاً: الأسلوب النظري الوصفي والتحليلي:

ذلك الأسلوب الذي يقوم على توصيف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليلها واستنباط الدلالات المختلفة منها ، وهذا ما تم اعتماده في الفصلين الثالث والرابع من هذه الدراسة.

ثانياً: أسلوب التحليل القياسي:

وهو الأسلوب الذي يعمل على ربط العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، واستخلاص نتائج محددة من خلال نماذج قياسية مختلفة، استناداً إلى المنطق والنظرية الاقتصادية، وهذا ما تم اعتماده في الفصل الخامس من الدراسة.

ولبيان مدى المساهمة الفعلية للتسهيلات الائتمانية وحجم الاقراض الممنوح للقطاعات الاقتصادية واثرها على انتاجية هذه القطاعات ومدى استجابة هذه القطاعات لها، تم تحديد نموذج قياسي يبين العلاقة بين الناتج المحلي القطاعي، وحجم الائتمان القطاعي، ومن المتوقع ان تؤثر القروض والتسهيلات الائتمانية ايجابيا على انتاجية كل من القطاعين الصناعي والسياحي.

وسوف يتم اعتماد هذا النموذج بما يخدم اغراض الدراسة.

تبين النظرية الاقتصادية بان مقدار الانتاج بشكل عام (Q) يتحدد بعنصري الانتاج الرئيسيين من دالة (Cobb-Douglas) هما عنصر العمل (L) وعنصر رأس المال (K) ، كما في المعادلة التالية:

$$Q=Q(L,K) \quad \dots\dots\dots (i)$$

كما تدعو النظرية الاقتصادية الى ان توفير الموارد المالية والتسهيلات الائتمانية ، تعمل كعنصر من عناصر الانتاج الاقتصادي، كما يرى بعض الاقتصاديين بان عملية التمويل هي مفتاح عملية التنمية الاقتصادية ، ومن اجل بيان الدور الاقتصادي الذي قد

تلعبه التسهيلات الائتمانية، التي يقدمها بنك الانماء الصناعي لكل من قطاعي الصناعة والسياحة على اعتبار ان التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك عنصر من عناصر الانتاج الصناعي والسياحي لإختبار مدى تأثير هذه التسهيلات على الانتاج الصناعي، اضافة الى عنصرى العمل ورأس المال تم اعتماد النموذج التالي:

$$GDP_{it}=f(L_{it},K_{it},CD_{IDB_{it}}) \dots\dots\dots(ii)$$

حيث:

- GDP_{it} : الناتج المحلي الاجمالي في القطاع i للسنة t .
- L_{it} : عنصر العمل المستخدم في القطاع i للسنة t .
- K_{it} : رأس المال المستخدم في القطاع i في السنة t .
- $CD_{IDB_{it}}$: حجم القروض للقطاع i في السنة t من قبل بنك الانماء الصناعي.

ومن اجل معرفة فعالية القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنك الانماء الصناعي والبنوك التجارية على انتاجية القطاعات وإجراء المقارنة بينها ، يمكن صياغة المعادلة السابقة على النحو التالي:

$$GDP_{it}=f(L_{it},K_{it},CD_{IDB_{it}},CD_{CB_{it}}) \dots\dots\dots(iii)$$

حيث:

- $CD_{CB_{it}}$: حجم التسهيلات للقطاع i في السنة t من البنوك التجارية.

وتبين هذه المعادلات العلاقة بين الانتاج الصناعي (E_i) للقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنك الانماء الصناعي والبنوك التجارية ، ويمكن من خلالها قياس

الانتاجية الحدية (MP) للدينار المقدم على شكل ائتمان وحساب الانتاجية المتوسطة (AP) للدينار.

$$MP = (\Delta GDP_{it} / \Delta CD_{it}) \dots\dots\dots(iv)$$

$$AP = (GDP_{it} / CD_{it}) \dots\dots\dots(v)$$

ولبيان العلاقة بين الانتاجية الحدية والمتوسطة والمرونة يمكن صياغة العلاقة التالية:

$$MP = E_i . AP \dots\dots\dots(vi)$$

(٣-١) مصادر البيانات واسلوب الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على كثير من المصادر العربية والاجنبية ، المتمثلة بالكتب والابحاث والدوريات، كما اعتمدت على النشرات الشهرية والتقارير السنوية والبيانات الفصلية التي يصدرها البنك المركزي ومنشورات دائرة الاحصاءات العامة، والتقارير السنوية والنشرات المختلفة التي يصدرها بنك الانماء الصناعي ، وبيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك على بعض البيانات التي تصدرها الوزارات المعنية كوزارة السياحة ووزارة الصناعة والتجارة.

وتستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية (Time Series) في تحليلها وتقديرها للعلاقات الاحصائية بين المتغيرات التي تضمنتها الدراسة، وذلك باستخدام برنامج الحاسوب (TSP) الخاص بتحليل السلاسل الزمنية بطريقة المربعات الصغرى (OLS) (Ordinary Least Squares) ، مع التعديل لمشكلة الترابط المتسلسل (Autocorrelation) عند الحاجة.

وكغيرها من الدراسات واجهت الدراسة بعض المشاكل والعقبات المتمثلة بسرية بعض البيانات المتعلقة بالبنك وندرة الدراسات السابقة المشابهة ، وعدم توفر بعض البيانات الاحصائية اللازمة لقياس بعض المتغيرات في عدة سنوات.

(٤-١) الدراسات السابقة

يعد الجهاز المالي والمصرفي مدار بحث ودراسة واهتمام للكثير من الباحثين، باعتباره عصب الحياة الاقتصادية في الوقت الحاضر ، ولعلم الباحث لا يوجد دراسات سابقة متخصصة عن بنك الانماء الصناعي ، وجاءت معظم الدراسات حول الجهاز المصرفي بشكل عام ودورها في التنمية الاقتصادية .

ففي دراسة حول ادارة المصارف التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن بهدف توجيهها للتنمية ، أشارت الدراسة الى ان قروض البنك تكاد تنحصر في مدينتي عمان والزرقاء ، اذ تراوحت نسبة القروض الممنوحة لهاتين المدينتين الى مجموع القروض التي منحها البنك بين (٥٢,٦%) و (١٠٠%) وهذا يعني حرمان المناطق الاخرى من تسهيلات البنك، كما بينت الدراسة ان قروض البنك موثقة بالكامل وذلك بسبب منح القروض بضمانات كافية مثل الكفالات المصرفية ورهن الاموال المنقولة وغير المنقولة، كما اتضح من الدراسة زيادة اعتماد البنك على المصادر الخارجية في تمويل عملياته، وقد أوصت الدراسة بضرورة اعادة توزيع القروض بشكل عادل على مختلف مناطق المملكة من خلال تشجيع اقامة المشاريع الجديدة في هذه المناطق^(٥).

واشارت دراسة عن دور التمويل المصرفي في التنمية الصناعية الاردنية، الى ان بنك الانماء الصناعي لم يساهم الا بنسبة محدودة جدا في تمويل الاستثمارات الصناعية التي نظمتها خطتي التنمية الاقتصادية (١٩٧٦-١٩٨٠) و(١٩٨١-١٩٨٥) ، كما بينت الدراسة ان البنك يميل الى سياسة الاقراض اكثر من الاستثمار في المشروعات

الصناعية، وخلصت الدراسة الى ان بنك الانماء الصناعي يلعب دورا بارزا في تمويل المشاريع الصناعية المختلفة^(٦).

وهدف دراسة اخرى عن الاردن الى التعرف على نشأة وتطور مؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن وتحليل محددات السياسة الائتمانية لها، وتقييم اداءها المالي والاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى ان مؤسسات الاقراض المتخصصة تعتمد في سياستها الائتمانية على منح القروض بأسعار فائدة منخفضة تقل عن تلك لدى البنوك التجارية، وتتفاوت اسعار الفائدة حسب اجال المشاريع وتوزيعها الجغرافي حيث تحظى المشاريع في المناطق النائية بأسعار فائدة تفضيلية، وبينت الدراسة بان مقاييس الضمان لدى هذه المؤسسات كانت اعلى من تلك المقاييس عند البنوك التجارية، كما بينت الدراسة مدى انخفاض كفاية اداء مؤسسات الاقراض المتخصصة العامة من حيث قدرتها على جذب الودائع وربحيتها وقدرتها على استرداد اموالها مقارنة مع مؤسسات الاقراض ذات الملكية المشتركة، واوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور المصرفي لمؤسسات الاقراض المتخصصة، وتنويع وتحسين خدماتها المصرفية، ودعم الاستقلال المالي لمؤسسات الاقراض العامة بالعمل على زيادة رأسمالها وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في ملكية هذه المؤسسات والمشاركة في ادارتها^(٧).

ان الدراسات السابقة حول بنك الانماء الصناعي، لم تكن دراسات متخصصة بالتحديد وانما جاءت في معرض الحديث عن الجهاز المالي والمصرفي وعلاقته بالتنمية الصناعية او الاقتصادية.

الهوامش

- (١) احمد النمري، مبادئ في العلوم المالية والمصرفية، ١٩٨٩، ص ٢٣.
- (٢) بنك الائتماء الصناعي، تقارير سنوية ، اعداد مختلفة.
- (٣) البنك المركزي الاردني، مجلد ٣ ، عدد ٥ ، ١٩٩٤ ، ص ٣٨.
- (٤) بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤ .
- (٥) سليمان عبيدات، " ادارة المصارف التجارية والمتخصصة في الاردن بهدف توجيهها للتنمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٧٧.
- (٦) عبد الحكيم عثمان ، " دور التمويل المصرفي في التنمية الصناعية الاردنية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٤ .
- (٧) وليد الحديد، "مؤسسات الاقراض المتخصصة الاردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٩٢ .

الفصل الثاني
الجهاز المالي والمصرفي في الاردن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

الجهاز المالي والمصرفي في الأردن

(٢-١) : المقدمة:

كان تطور الجهاز المالي والمصرفي بشقيه الكمي والنوعي من أهم مظاهر التقدم الاقتصادي الذي حدث في الأردن خلال الربع الأخير من هذا القرن، حيث نما القطاع المالي والمصرفي وتطور وتمكّن من السير قدما في ركاب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل مناخ الحرية الاقتصادية، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم.

(٢-٢) : نشأة الجهاز المصرفي وتطوره:

في بداية العشرينات عند تأسيس إمارة شرق الأردن، لم يكن في الأردن مؤسسات تتعاطى الأعمال المصرفية والمالية، وكان افتتاح فرع للبنك العثماني^(١) عام ١٩٢٥ يمثل بداية العمل المصرفي في الأردن، والذي عمل وكيلا ماليا للحكومة الأردنية، بالإضافة إلى تقديم خدماته المصرفية، ثم تلاه بعد ذلك إنشاء فرع للبنك العربي في عمان عام ١٩٣٤، وفرع في اربد عام ١٩٤٣ ثم افتتح بنك الرافدين العراقي فرعاً له في عمان عام ١٩٤١، ثم تأسس البنك العقاري العربي وياشر أعماله عام ١٩٤٩، وبعد إعلان الأردن استقلاله عام ١٩٤٦، بدأ التفكير في إصدار نقد وطني^(٢) فصدر قانون مؤقت بخصوص ذلك، وبموجب هذا القانون تشكل مجلس النقد الأردني^(٣) الذي أصبح يصدر الدينار الأردني كعملة متداولة لتحل محل الجنيه الفلسطيني في عام ١٩٥٠، واقتصرت مهامه على الاحتفاظ بموجودات إسترلينية مساوية لكمية النقد الأردني المصدر، والحفاظ على سعر الدينار الأردني مساويا لسعر الجنيه الإسترليني، ولم يكن له دور في توجيه السياسة النقدية أو مراقبة البنوك وكانت البنوك التجارية آنذاك تتصرف بما تراه مناسبا دون قيود أو ضوابط، وتتبع سياسات مصرفيه اقراضية وائتمانية بما يحقق مصلحتها الذاتية.

هذا وشهد عقدي الخمسينات والستينات نشاطا ملحوظا في إنشاء البنوك حيث تأسس البنك الأهلي الأردني عام ١٩٥٥، وانشأ بنك انترا^(٤) فرعاً له في عمان عام ١٩٥٨، ومن ثم تأسس كل من بنك القاهرة عمان وبنك الأردن عام ١٩٦٠ وبقيت الحالة على ما هي عليه إلى أن تأسس البنك المركزي الأردني عام ١٩٦٤ باعتباره السلطة النقدية في البلاد، ليتولى تنظيم ومراقبة وتحديد صلاحيات البنوك واصدار العملة، والحفاظ على الاستقرار النقدي، ويعد إنشاء البنك المركزي من ابرز التطورات التي مر بها الجهاز المصرفي والمالي في الأردن كما إن عدد البنوك آنذاك لم يكن سوى سبعة بنوك ثلاثة منها أجنبية، ومؤسسة إقراض متخصصة^(٥)، وتوالى بعد ذلك إنشاء وتأسيس البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة، حيث أنشأت مؤسسة الإقراض الزراعي عام ١٩٦٠، وبنك الإنماء الصناعي عام ١٩٦٥.

وهكذا نشأت البنوك في الأردن وتنوعت وتطورت وأصبحت تؤدي وظيفتها الأساسية ألا وهي جمع المدخرات الفائضة الموجودة لدى بعض الأفراد لتوجيهها نحو الذين يرغبون في الحصول عليها لاستخدامها واستثمارها في مشاريعهم واستثماراتهم الإنتاجية.

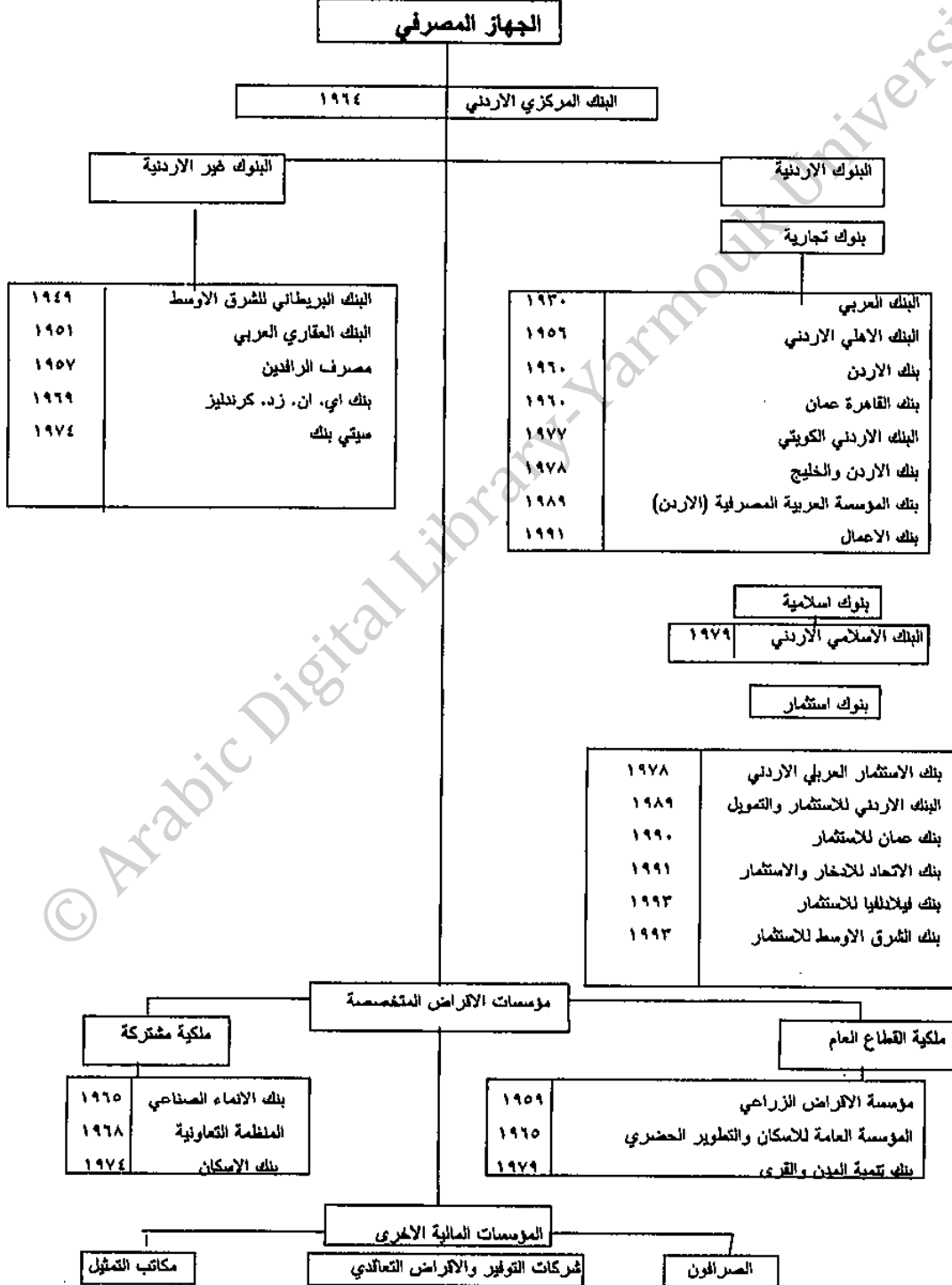
وزاد عدد البنوك التجارية ليصبح في نهاية عام ١٩٩٣ عشرون بنكا خمسة منها أجنبية، موزعة على ٢١٦ فرعاً في جميع أنحاء المملكة، باستثناء بنك الإسكان، بالإضافة إلى عدد من مكاتب التمثيل لعدة بنوك، ثم تم إنشاء ستة مؤسسات إقراض متخصصة لتغطي احتياجات المملكة التمويلية في مجالات الإسكان والإنماء الصناعي والسياحي والزراعي والبلديات، بالإضافة إلى ذلك تم افتتاح العديد من المؤسسات المالية الأخرى كأعمال الصرافة، وشركات التوفير والإقراض، ويتضح ذلك من الشكل رقم (١-٢) الذي يبين هيكل الجهاز المالي والمصرفي في الأردن.

وقد كان إنشاء سوق عمان المالي عام ١٩٧٨، بعد دراسات مستفيضة قام بها البنك المركزي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، من أبرز التطورات الهامة على صعيد الجهاز المالي الأردني.

ومن الجدير بالذكر أن تطور القطاع المالي والمصرفي في الأردن لم يقتصر على التطور الكمي من حيث زيادة عدد المؤسسات ونمو حجم الودائع والائتمان فحسب، وإنما تعداه إلى التطور النوعي متمثلاً بإنشاء مؤسسات جديدة كبنوك وشركات الاستثمار وسوق عمان المالي، هذا بالإضافة إلى طرح أدوات نقدية ومالية جديدة مثل سندات التنمية واذونات وسندات الخزينة وإسناد القرض، وشهادات الأيداع، كما تم استعمال وسائل اقتراض وإيداع جديدة مثل القروض المشتركة من الأسواق المالية الدولية والمحلية، وفتح الحسابات بالعملات الأجنبية لدى البنوك التجارية وبنوك وشركات الاستثمار، ومن مظاهر التطور النوعي الأخرى إقامة معهد الدراسات المصرفية بهدف رفد الجهاز المالي والمصرفي بالكوادر الفنية المدربة.

شكل رقم (٢-١)

هيكل الجهاز المالي والمصرفي في الأردن



(٢-٣) هيكل الجهاز المالي والمصرفي في الأردن

يتألف الجهاز المالي والمصرفي الأردني من مؤسسات مختلفة يمكن تقسيمها إلى

ما يلي:

١. البنك المركزي الأردني.
٢. البنوك التجارية .
٣. مؤسسات الإقراض المتخصصة.
٤. الشركات المالية ومؤسسات الادخار العقاري.
٥. مؤسسات التوفير والادخار التعاقدية والمؤسسات المالية الأخرى.
٦. سوق عمان المالي.

وفيما يلي استعراض لكل منها مع التركيز على مؤسسات الإقراض المتخصصة كون بنك الإنماء الصناعي واحدا منها.

(٢-٣-١) البنك المركزي الأردني The Central Bank of Jordan

تأسس البنك المركزي عام ١٩٦٤، ليخلف مجلس النقد الأردني، ويمثل البنك المركزي السلطة النقدية في المملكة، ويتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، وينص القانون الذي انشئ بموجبه على " إن أهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة، وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني، ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد في المملكة وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة" (٦).

فالبنك المركزي في المفهوم الاقتصادي الحديث هو الهيئة الرئيسية التي تشغل مكانا هاما وحيويا في السوق النقدي والمالي، وهو الذي يقف دون منازع في قمة البنين المصرفي، كما أصبحت البنوك المركزية جزءا لا يتجزأ من مظاهر الاستقلال السياسي والاقتصادي، إذ نمت وظائف البنوك المركزية وارتقت مسؤولياتها بمرور

الزمن ، وغدت هيئات مستقلة متكاملة تقوم بوظائف وأعمال متميزة ومتطورة، حتى أصبحت سياساتها علما من العلوم الأساسية في حقل الاقتصاد بصورة عامة، وحقل النقد والائتمان بصورة خاصة.

ويمكن اجمال ابرز وظائف البنك المركزي الأردني بما يلي (٧):

١. إصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتنظيمه

يتم ربط الدينار بسلة من العملات الأجنبية الرئيسية التي تقيّم بها وحدة حقوق السحب الخاصة، مع إعطاء كل عملة من هذه العملات وزنا يتناسب وأهمية تلك العملة في علاقات الأردن الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويقوم البنك المركزي بإصدار النقد الأردني من أوراق ومسكوكات وتغطية هذه الاصدارات بالذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل، ومن مظاهر تطور اعمال البنك المركزي ونموه الزيادة في حجم ونمو النقد المصدر، فبينما بلغت قيمة النقد المصدر (٢٤,٤) مليون دينار عام ١٩٦٤ وصلت عام ١٩٩٣ الى (١٠٧٧,٨) مليون دينار، أي انه تضاعف حوالي خمسة واربعين مرة، حيث كان متوسط نمو اصدار النقد السنوي خلال الفترة (١٩٦٤-١٩٩٣) حوالي ١٤٤٪، ويتضح ذلك من الجدول (٢-١).

ومن مظاهر تطور اعمال وواجبات البنك المركزي، ذلك التزايد الكبير في حجم موجوداته الكلية، فقد كانت عام ١٩٦٤ لا تتجاوز (٢٥,٩) مليون دينار منها (٢٥,٨) مليون دينار موجودات اجنبية، ارتفعت عام ١٩٩٣ لتبلغ (٢٠٥٥,٧) مليون دينار منها (٩٥٥,٢) مليون موجودات اجنبية، أي ان حجم موجودات البنك المركزي قد تضاعف حوالي ثمانين مرة خلال الفترة (١٩٦٤-١٩٩٣)، وهذا ما يبيّنه الجدول (٢-١).

جدول (٢-١)
النقد المصدر وموجودات وارصدة البنك المركزي
(١٩٩٣-١٩٦٤)

(مليون دينار)

السنة	النقد المصدر	الموجودات		ارصدة البنك من الذهب والعملات الاجنبية
		اجماليه	اجنبية	
١٩٦٤	٢٤,٤	٢٥,٨	٢٥,٩	٢٧,٣
١٩٧٠	٨٤,٤	٩١,٣	١٠٧	٩١,٣
١٩٧٥	١٤١,٩	١٦٢,٣	١٩٩,١	١٦٠,٥
١٩٨٠	٣٥٨,٦	٤٢٩,٥	٥٧٨,٥	٤١٨,١
١٩٨٥	٥٤٥,٠	٤٠٨,٠	٧٦٣,٩	٣٧٨,٩
١٩٩٠	١٠٢٢,٢	٣٧٠,٧	١٦٣١,٥	٣٧٠,٨
١٩٩١	١٠١٧,٦	٩٤٩,١	٢٠١٩,١	٩٤٩,١
١٩٩٢	١٠٣٢,٤	١٠٠١,١	٢٠١٢,٨	١٠٠١,١
١٩٩٣	١٠٧٧,٨	٩٥٥,٢	٢٠٥٥,٧	٩٥٥,١

المصدر:

(١) البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية فصليه (١٩٦٤-١٩٨٩) ، ١٩٨٩ .

(٢) البنك المركزي الاردني، نشر شهريه ، اعداد مختلفه

٢- الاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الاجنبية وادارته.

يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارتها، حيث يتخذ كافة التدابير الكفيلة بتتبع موجودات واحتياطات البنك، وتحديد اوجه الاستثمار الملائم، وتحديد نسب مكونات هذه الاحتياطات وفقا لتطورات أسواق الصرف

والأسواق المالية العالمية وبما يوفر عنصر الضمان والاربحية لهذه الاحتياطات، ويخدم المصلحة الاقتصادية العامة.

هذا وقد تطورت ارصدة وموجودات البنك المركزي من الذهب والعملات الاجنبية خلال الفترة (١٩٦٤-١٩٩٣)، انظر الجدول (٢-١).

٣- تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي .

اتخذ البنك المركزي العديد من التدابير بغية تنظيم كمية ونوعية الائتمان ومن هذه التدابير؛ التأثير على سيولة البنوك المرخصة بالزيادة أو النقصان، وذلك بتحديد نسبة الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة القانونية، كما قام بالتأثير على كمية ونوعية الائتمان من خلال التأثير على حجم التسهيلات الائتمانية المتاحة للبنوك التجارية أو مؤسسات الإقراض المتخصصة من البنك المركزي وذلك بتحديد التعليمات الخاصة بإعادة الخصم واعطاء السلف بما يتجاوب والأوضاع الاقتصادية الراهنة، كما اتخذ البنك تدابير انتقائية^(٨).

٤- العمل كبنك للبنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة.

البنك المركزي هو الذي يقف وراء الجهاز المصرفي عندما يواجه أزمات مالية يدعمه ويساعده على الخروج منها، ويحتفظ البنك المركزي بصفته بنكا للبنوك بودائع هذه البنوك، ويزودها بالتسهيلات الائتمانية عن طريق منح السلف واعادة الخصم، ويقدم لها خدمات التقاص والحفظ الأمين، كما يبيعها اذونات الخزينة ويشترىها منها ويبيعها العملات الأجنبية، وهو الذي يرخص لها بالعمل في المملكة، كما أن البنك المركزي يقدم إلى مؤسسات الإقراض المتخصصة ما يقدمه للبنوك ويشرف على تنفيذ القروض المحلية المعقودة بينها وبين الحكومة أو بينها وبين البنوك التجارية، ويزودها بالتسهيلات الائتمانية

لزيادة طاقتها على تمويل النشاطات الاقتصادية التي تحجم البنوك التجارية عن تمويلها،
أولا تمويلها بحجم كاف.

٥- العمل كبنك للحكومة

يعمل البنك المركزي كبنك للحكومة ووكيل مالي لها، حيث يحتفظ بحسابات الإيرادات والنفقات للحكومة، ويقوم بإصدار وأدارة وبيع إسناد الدين العام الداخلي من اذونات وسندات، نيابة عن الحكومة والمؤسسات العامة العاملة في المملكة، وفتح الاعتمادات وإدارة اتفاقيات القروض والاتفاقيات التجارية وتسليف الخزينة وتقديم المشورة للحكومة، والتأثير على كلفة الاقتراض الحكومي من خلال عمليات السوق المفتوحة.

٦- مراقبة البنوك وتنظيم أعمالها.

حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين يقوم البنك المركزي بالإيعاز للبنوك التجارية لإرسال كشوفات وبيانات سنوية إلى البنك المركزي متضمنة المعلومات والبيانات التي يطلبها حيث يقوم بدراسة وتحليل الأوضاع المالية للبنوك المرخصة بغية التأكد من سلامة أوضاعها المالية والتزامها بالنسب القانونية المفروضة عليها، كنسب الاحتياطي النقدي والسيولة القانونية ونسبة الائتمان إلى الودائع.

ويقوم البنك المركزي بالتفتيش على البنوك وفحص قيودها وسجلاتها للتأكد من سلامة الأوضاع المالية ودقة المعلومات التي ترسلها للبنك المركزي، هذا وقد قام البنك المركزي بمهام أخرى كان هدفها رفد الاقتصاد بكل ما يحتاج إليه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فعمل على تقديم المشورة للحكومة في مجال رسم السياسة المالية والاقتصادية وكيفية تنفيذها، واتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية المحلية.

Commercial Banks

(٢-٣-٢) البنوك التجارية

اولا: تعريف البنوك التجارية

يقصد بالبنك التجاري حسب تعريف قانون البنوك الأردني^(٩) بأنه " الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون والمقصود بالأعمال المصرفية حسب قانون البنوك، أنها جميع الخدمات المصرفية ولا سيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالإقراض أو بأية طريقة يسمح بها هذا القانون "، وإما البنوك التجارية حسب تعريف المشرع الفرنسي^(١٠) هي " المؤسسات التي تقوم بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها، وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم أو الائتمان وفي العمليات المالية" ويعتبرها آخرون بأنها عصب الجهاز المصرفي.

ويتم تأسيس البنوك التجارية الأردنية عن طريق تجميع هيئة تأسيسية للبنك المنوي إنشاؤه، تساهم هذه الهيئة بجزء من رأس المال لا يزيد عن (٧٥%) على أن يطرح الباقي للاكتتاب العام، ولا يجوز أن يقل رأس المال العامل في المملكة لاي بنك تجاري عن نصف مليون دينار^(١١).

ثانيا: هدف البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية الى تعظيم الارباح ، ويعتمد دخل البنك على مقدار الفائدة المتحققة عن الموجودات ، حيث ان النسبة الكبرى من ارباح الجهاز المصرفي تأتي كعوائد من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية ، اضافة الى العمولات وعوائد الاستثمارات ، وهي بالتالي تهدف الى التوفيق بين ثلاثة عناصر : الضمان والاربحية والسيولة^(١٢).

ثالثا: وظائف البنوك التجارية

اصبحت البنوك التجارية تلعب دورا بارزا وحيويا في النشاط الاقتصادي ويتلخص نشاط أي بنك تجاري في جمع الادخارات او الودائع من الافراد ثم توجيهها نحو الاستثمار ، وتأدية خدمات مصرفية أخرى ، فرأس مال البنك يمثل نسبة بسيطة من اجمالي موارد البنك ، كما لا يستطيع البنك استثمار الاموال المودعة لديه بالكامل ، ويستطيع البنك خلق الودائع ، وتُعرف هذه الوظيفة بالوظيفة النقدية للبنوك التجارية والتي تشكل وسيلة مهمة للدفع في الاقتصاديات النامية ، وكلما زادت الودائع لدى البنك كلما زادت ارباحه ، وبالتالي توفر الثقة في البنك من قبل الجمهور ، والتي تعتبر شرطا اساسيا لنجاحه^(١٣).

وتقوم البنوك التجارية عادة بمنح القروض والائتمان قصير الاجل ، وتتجنب منح القروض طويلة الاجل، آخذة بعين الاعتبار الضمانات الكافية والربح والسيولة عند منح القروض ، وهي تختلف بذلك عن مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تمنح قروضا متوسطة وطويلة الاجل ، ومن الجدير بالذكر ان البنوك التجارية أخذت الان بمنح قروض طويلة الاجل من خلال المشاركة في قروض التجمع البنكي والاكتتاب في اسناد القروض التجارية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة.

ويرى البعض بان اعمال البنوك التجارية تتلخص بعبارة واحدة هي " التعامل في الائتمان او الاتجار في الديون"^(١٤).

(٢-٣-٣) : مؤسسات الاقراض المتخصصة Specialized Financial Institutions

اولا: تعريفها

يرجع تخصص البنوك الى عوامل اقتصادية متعددة مستمدة من طبيعة النظام الاقتصادي والتنظيم الائتماني مثل مرحلة النمو الاقتصادي وسرعة ودرجة نمو السوقين النقدي والمالي ، وحاجة القطاعات الاقتصادية الى مصادر التمويل.

لقد جاء انشاء مؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن لسد ثغرة كبيرة في التمويل المصرفي ، الا وهي التمويل متوسط وطويل الاجل الموجه للمشاريع الانمائية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، تلك المشاريع التي تحجم البنوك التجارية عن تمويلها ، نظرا لقصر آجال مطلوباتها.

وعلى هذا الاساس يمكن تعريف مؤسسات الاقراض المتخصصة على أنها "مؤسسات تمويلية متخصصة ، تقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية المتوسطة والطويلة الاجل لقطاع معين من القطاعات الاقتصادية ، وبشروط سهلة بهدف تنمية هذه القطاعات"، وعرفها البعض على انها " ما يختص عملها الرئيسي في تمويل قطاع معين من قطاعات الاقتصاد المختلفة كالقيام بتمويل الصناعة او الزراعة"^(١٥).

وتعرف المادة الثانية من قانون البنك المركزي مؤسسة الاقراض المتخصصة بانها^(١٦) "كل مؤسسة او هيئة اعتبارية انشئت في المملكة ، وهدفها الرئيسي منح القروض لاغراض خاصة ويعينها مجلس الوزراء ويعتبرها لاغراض هذا القانون مؤسسة اقراض متخصصة بعد الاستئناس برأي محافظ البنك المركزي".

ثانياً: خصائص مؤسسات الاقراض المتخصصة

- ١- مؤسسات الاقراض المتخصصة انشأتها الحكومة وبموجب قوانين خاصة صدرت بها.
- ٢- اهدافها اهدافا تنموية، تهدف الى تنمية قطاع معين وتحصر نشاطها التمويلي ضمن اطار قطاع معين وتقوم بخدمات مساندة ، بعكس البنوك التجارية التي تمول الكثير من القطاعات.
- ٣- يعتبر رأس المال بالنسبة للبنوك المتخصصة عنصر مشاركة وأستخدام، وقد تكون ملكيته ملكية عامة او مشتركة بينما رأسمال البنوك التجارية هو عنصر ضمان اكثر منه عنصر استخدام وملكيته خاصة^(١٧).
- ٤- يغلب التمويل المتوسط والطويل الاجل على نشاطها ، بينما تمويل البنوك التجارية في معظمة قصير الاجل.
- ٥- ان هذه المؤسسات تتعاطى سعر فائدة منخفض نسبيا عن سعر الفائدة لدى البنوك التجارية^(١٨).
- ٦- لا تلتزم بنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي على شكل احتياطي نقدي اجباري كما هو الحال لدى البنوك التجارية.
- ٧- تحظى مؤسسات الاقراض المتخصصة بامتيازات عديدة أهمها الاعفاء من ضريبة الدخل^(١٩) ، فيما عدا بنك الاسكان .

ثالثاً: مؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن

تتكون مؤسسات الاقراض المتخصصة في الاردن من ست مؤسسات هي :-

- ١- مؤسسة الاقراض الزراعي.
- ٢- مؤسسة الاسكان.
- ٣- بنك الانماء الصناعي.
- ٤- المنظمة التعاونية.

٥- بنك الاسكان.

٦- بنك تنمية المدن والقرى.

١- مؤسسة الاقراض الزراعي

تأسست مؤسسة الاقراض الزراعي عام ١٩٥٩ بموجب القانون رقم (٥) لسنة ١٩٥٩ كأول مؤسسة اقراض متخصصة في الاردن ، وانتقلت جميع الموجودات والمطلوبات العائدة لصندوق الاقراض الزراعي ، والمصرف الزراعي ومؤسسة قروض الجمعيات التعاونية وبنك الانشاء الى المؤسسة (٢٠) ، وتهدف المؤسسة الى (٢١):

١- منح القروض الزراعية بمختلف انواعها واجالها للمشاريع الزراعية المختلفة ضمن الاطار العام لخطط التنمية في الاردن.

٢- اقامة المشاريع الزراعية ومشاريع تصنيع المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي وتطويرها وتوسيعها.

٣- قبول الودائع والاقتراض من مصادر التمويل الخارجية والداخلية، والقيام باية اعمال اخرى تمارسها مؤسسات الاقراض المتخصصة او البنوك وذلك بموافقة مجلس الوزراء.

٤- شراء سندات القروض التي تصدرها الشركات الزراعية العامة التي تمتلك مشاريع زراعية، او أية مشاريع لتصنيع المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي.

٥- تمويل عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية الاردنية التي تتولاها المؤسسات الرسمية العامة والشركات الزراعية المساهمة العامة.

٦- اعداد دراسات الجدوى المالية والدراسات الفنية الخاصة بالمشاريع الزراعية .

٧- تقديم المشورة الفنية والمعونات الادارية للمشاريع الزراعية التي تمولها المؤسسة وتحتاج الى مثل هذه الخدمات.

٨- التصرف بالاموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول للمؤسسة بموجب قانونها الخاص او أي قانون آخر.

٩- منح قروض اسكان لموظفي المؤسسة وفقا للنظام الخاص بذلك.

٢- مؤسسة الاسكان

تأسست مؤسسة الاسكان * عام ١٩٦٥ بموجب القانون الخاص رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ واسند للمؤسسة وضع خطة اسكان شاملة لجميع انحاء المملكة وتهدف المؤسسة الى مايلي^(٢٢):

١- القيام باستملاك الاراضي ، وانشاء المساكن بشكل جماعي وفق البرامج الموضوعه لها وتأجيرها وتمليكها للموظفين ذوي الدخل المحدود بعد استيفاء اثمانها بالتقسيط.

٢- صرف القروض لبناء المساكن للهيئات المعنوية والجمعيات التعاونية للاسكان وللأفراد والتأكد من ملائمة هذه المساكن من ناحية التكاليف ومطابقتها للتصاميم الموضوعه من قبل المؤسسة.

٣- تقديم التوصية اللازمة للحكومة حول سياسة الاسكان العامة وعلاقتها بالتنظيم، وذلك بالتعاون مع دائرة تنظيم المدن في وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة.

وتجدر الاشارة الى أن طبيعة مؤسسة الاسكان تختلف عن طبيعة باقي مؤسسات الاقراض المتخصصة، فهي ليست مؤسسة مصرفية بالمعنى الاصطلاحي حيث لا تقوم باعمال الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين كما لا تقبل الودائع المصرفية^(٢٣).

٣- بنك الانماء الصناعي

تأسس بنك الانماء الصناعي عام ١٩٦٥، وصدر بموجب قانون خاص عام ١٩٧٢ اسمي قانون بنك الانماء الصناعي رقم (٥) لسنة ١٩٧٢، باعتباره مؤسسة التمويل

* صدر قانون بتاريخ ١٩٩٢/٤/٣٠ يقضي بدمج مؤسسة الاسكان مع مؤسسة التطوير الحضري تحت اسم المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري.

المتخصصة الوحيدة في المملكة الاردنية الهاشمية التي تقوم بتمويل المشاريع في القطاعين الصناعي والسياحي والخدمات المتعلقة بها، والتي من شأنها دعم النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال غايات واهداف البنك التي تمثلت في تشجيع وتمويل المشاريع الصناعية وتوسيعها وتطويرها، وزيادة فرص العمالة وتشجيع وتنمية ملكية القطاع الخاص لاسهم المشاريع الصناعية والسندات التي يصدرها ويقوم البنك لتحقيق غاياته هذه بما يلي (٢٤).

١. تشجيع تأسيس المشاريع الصناعية وتوسيعها وتجديدها وتطويرها واعادة تنظيمها.
٢. تمويل المشاريع الصناعية بالقروض المضمونة لمختلف الاجال وشراء سندات المشاريع الصناعية او أسهمها.
٣. الاكتتاب بأسهم المشاريع الصناعية او ضمان بيعها او تملكها.
٤. شراء السندات ذات الدخل الثابت التي تصدرها المشاريع الصناعية.
٥. اصدار الكفالات والكفالات المقابلة.
٦. تزويد المشاريع الصناعية بالمشورة الفنية والمعونات الادارية.
٧. اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية ودراسات تسويق انتاج المشاريع الصناعية.
٨. اجتذاب رأس المال الاجنبي للمساهمة في المشاريع الصناعية واقراضها.
٩. تبني أية وسائل او تدابير يقررها المجلس لتحقيق غايات البنك.

٤ - المنظمة التعاونية.

تأسست المنظمة التعاونية الاردنية عام ١٩٦٨، بموجب تشريع تعاوني رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨، تم بموجبه دمج الاجهزة التعاونية بهذه المنظمة وهي دائرة الانشاء التعاوني التي أسست بموجب قانون التعاون رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٢، والمعهد التعاوني عام

١٩٦٣، واتحاد مراقبة الحسابات الاردني عام ١٩٦٤، واتحاد جمعيات عصر الزيتون
وتسويقه عام ١٩٦٦.

- ومن اجل نشر الحركة التعاونية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لاجزاء
الجمعيات والمجتمعات المحلية يحق للمنظمة ان تقوم بما يلي^(٢٥):
١. تأسيس الجمعيات من مختلف الانواع والاعراض.
 ٢. تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات واعضاءها.
 ٣. نشر الثقافة التعاونية بكافة وسائل الاتصال بالجماهير.
 ٤. تأسيس بنك تعاوني وادارته ليتولى اصدار القروض للجمعيات والاعضاء التعاونيين
وتقديم الخدمات المصرفية بشكل عام لها.
 ٥. القيام بأعمال التوريد والتسويق والتأمين وجميع الخدمات التي تعزز الموقف المالي
للمنظمة.
 ٦. تنظيم الحركة التعاونية وتمثيلها مع المؤسسات التعاونية في الداخل والخارج.

٥- بنك الاسكان.

نظرا لقصور المؤسسات المالية والحكومية في مجال تمويل قطاع الاسكان في
الاردن الذي يحتاج الى تمويل طويل الاجل، برزت الحاجة الى وجود مؤسسة مالية
متخصصة في حشد المدخرات والودائع من مختلف المصادر وتوظيفها في قطاع
الاسكان، للمساهمة في بناء المساكن للمواطنين وقد دعت خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-
١٩٧٥) الى تأسيس بنك متخصص في مجال التمويل السكني^(٢٦)، وضمن هذا الاطار تم
تأسيس بنك الاسكان عام ١٩٧٣ بموجب القانون الخاص المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣،
ويهدف البنك حسب ما جاء في قانونه الخاص الى ما يلي:

١. دعم الحركة العمرانية والانشائية في المملكة وذلك عن طريق تقديم القروض لبناء
المنشآت السكنية او التجارية او اكمالها او توسيعها او صيانتها.

٢. الاسهام في تنفيذ الخطط الانمائية للمملكة.
٣. تشجيع الادخار السكني بمختلف السبل والوسائل الممكنة.
٤. تشجيع انشاء وتأسيس جمعيات الاسكان التعاونية وصناديق الاسكان.
٥. تشجيع تأسيس شركات تصنيع او تسويق مواد البناء ومستلزمات المباني او أية شركات اخرى ذات علاقة بدعم الحركة العمرانية والانمائية العامة في المملكة.
٦. تقديم الخدمات المصرفية لمؤسسة الاسكان ولشركات تصنيع او تسويق مواد البناء ومستلزمات المباني.

وفي الحقيقة ان بنك الاسكان لم يعد بنكا متخصصا لانه اصبح يمول مختلف القطاعات الاقتصادية فلم يعد يتخصص في الاقراض والتمويل الاسكاني فحسب، وانما قام بتمويل كثير من القطاعات الاقتصادية، ونشر خدماته المصرفية في جميع انحاء المملكة، ويعد بنك الاسكان اكثر مؤسسة مصرفية انتشارا في الاردن موزعة على مائة وعشرون فرعا في مدن وقرى المملكة.

٦- بنك تنمية المدن والقرى.

تأسس عام ١٩٧٩، كأحدث مؤسسة اقراض متخصصة في الاردن، وجاء ليحل مكان صندوق قروض البلديات الذي تأسس عام ١٩٥٧، وكان هذا البنك امتدادا لفكرة صندوق الانماء الاقتصادي الذي تأسس عام ١٩٥١، ويهدف البنك الى تحقيق الاهداف التالية^(٢٧).

١. دعم مشاريع الهيئات المحلية لتأمين الخدمات الرامية الى ايجاد الخدمات الاساسية العامة والمساهمة في تطويرها عن طريق تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية وتقديم التسهيلات الائتمانية الضرورية لتنفيذ هذه المشاريع.
٢. ادارة القروض التي تعقدتها الهيئات المحلية وكفالتها والقيام بأية وظيفة او تعامل او اعمال مصرفية يتطلبها تنفيذ الواجبات المنوطة به.

٣. مساعدة الهيئات المحلية في تحديد أولويات المشاريع الانتاجية في ضوء جدواها الاقتصادية والمساهمة في رأس المال لهذه المشاريع.
٤. المساهمة في توفير الخبرات والخدمات الفنية بما في ذلك تدريب الفنيين الذين تحتاج اليهم الهيئات المحلية.
٥. تقديم التسهيلات لأية هيئة او مؤسسة تتضمن اهدافها تقديم الخدمات الاساسية داخل حدود الهيئات المحلية.

رابعاً: علاقة مؤسسات الاقراض المتخصصة بالجهاز المصرفي

أ- العلاقة مع البنك المركزي

من مهام ومنجزات البنك المركزي العمل كبنك لمؤسسات الاقراض المتخصصة حيث يحتفظ البنك المركزي بأموال هذه المؤسسات على شكل ودائع مختلفة، ويُجري اية تحويلات خارجية خاصة بها، ويقدم لها ما يقدمه للبنوك من خدمات الحفظ الامين وبيع وشراء ادونات الخزينة وسندات التتمية، كما يشرف على تنفيذ القروض المحلية المعقودة بينها وبين الحكومة او بينها وبين أي من البنوك التجارية، ويزودها بالتسهيلات الائتمانية^(٢٨).

ومؤسسات الاقراض المتخصصة هي عبارة عن بنوك تتعاطى منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وبالتالي تؤثر هذه العمليات على النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد ككل وتؤثر على عرض النقد، لذلك لا بد للبنك المركزي اخضاع هذه المؤسسات لسلطته، والذي يعمل على جعل نشاطاتها منسجمة مع الاطار العام للاهداف العليا المرسومة للاقتصاد الوطني.

كما عدل البنك المركزي الشروط التي يمنح بموجبها التسهيلات الائتمانية لمؤسسات الاقراض المتخصصة، وذلك لزيادة طاقتها على تمويل النشاطات الاقتصادية التي تحجم البنوك التجارية عن تمويلها او لا تقدم لها التمويل بحجم كاف^(٢٩).

ولا تلتزم مؤسسات الاقراض المتخصصة بالاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنك المركزي على شكل احتياطي نقدي اجباري كما هو الحال بالنسبة للبنوك المرخصة.

ب- العلاقة مع البنوك التجارية

نقد ذكرنا بان مؤسسات الاقراض المتخصصة جاءت لسد ثغرة كبيرة في الجهاز المصرفي، الا وهي التمويل متوسط وطويل الاجل والذي لا تقوم به البنوك التجارية نظرا لقصر آجال وداائعها، وبالتالي فعلاقة مؤسسات الاقراض المتخصصة بالبنوك التجارية علاقة تكاملية، وتشمل هذه العلاقة العديد من المجالات ابرزها^(٣٠):

١. تقوم مؤسسات الاقراض بايداع جزء من اموالها لدى البنوك التجارية وبعضها يقوم باعطاء القروض لعملائها بشيكات مسحوبة على ارصدة حساباتها في البنوك التجارية.
 ٢. تقوم البنوك التجارية باداء عدد من الخدمات المصرفية مثل فتح الاعتمادات المستندية واجراء الحوالات الخارجية وغيرها لعدد من مؤسسات الاقراض المتخصصة.
- كما تشترك مؤسسات الاقراض المتخصصة مع البنوك التجارية في تنظيم وادارة قروض التجمعات البنكية او الاشتراك فيها^(٣١).

خامسا: ملكية مؤسسات الاقراض المتخصصة.

نقسم مؤسسات الاقراض المتخصصة حسب ملكيتها الى قسمين:

١. ملكية القطاع العام: وهي تلك المؤسسات التي تملكها الحكومة بالكامل وهي مؤسسة الاقراض الزراعي، ومؤسسة الاسكان، وبنك تنمية المدن والقرى.

٢. ملكية مشتركة: وهي تلك المؤسسات التي يملكها كل من الحكومة والقطاع الخاص، مثل بنك الائتماء الصناعي، حيث تساهم الحكومة بنسبة (١٨,٥%) من رأسماله بينما يساهم القطاع الخاص بنسبة (٨١,٥%) من رأسماله المصرح^(٣٢)، والمنظمة التعاونية التي تساهم الحكومة بحوالي (٧٥%) من رأس المال المدفوع، في حين تبلغ مساهمة الجمعيات التعاونية حوالي (٢٥%)، واما بنك الاسكان فان الحكومة تمتلك حوالي (٤,٢%) من رأسماله والباقي للقطاع الخاص^(٣٣).

سادسا: موجودات ومطلوبات بنوك الاقراض المتخصصة في الاردن

بلغت موجودات ومطلوبات مؤسسات الاقراض المتخصصة في نهاية عام ١٩٧٠ حوالي (١٨) مليون دينار مقابل (١٣٣٤,٧) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٣ أي انها تضاعفت بمقدار اربع وسبعون مرة خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) كما هو مبين في الجدول رقم (٢-٢).

كانت القروض والسلف تشكل الجزء الاكبر من موجودات هذه المؤسسات حيث بلغت نسبة القروض والسلف الى اجمالي الموجودات حوالي (٧٨%) عام ١٩٧٠ ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض تدريجيا الى (٧٠%) و(٦٥%) و(٦٢%) و(٥٧%) اعوام ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠ على التوالي حتى وصلت هذه النسبة الى (٥٥%) عام ١٩٩٣، وبالمقابل تزايدت ودائع هذه المؤسسات لدى البنوك التجارية والبنك المركزي من (١,٦) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٢٩٠,٨) مليون دينار عام ١٩٩٣، حيث شكلت نسبة ودائع مؤسسات الاقراض المتخصصة الى اجمالي موجوداتها عام ١٩٧٠ حوالي (٨%) فقط، بينما ارتفعت بشكل واضح حتى بلغت عام ١٩٩٣ حوالي (٢٢%) وهذا يفسر انخفاض مساهمة القروض والسلف في موجودات هذه المؤسسات.

اما في جانب المطلوبات ، فقد كانت الودائع تشكل الجانب الكبير لهذه المطلوبات ، وخاصة ودائع القطاع الخاص ، حيث بلغت قيمة ودائع مؤسسات الاقراض المتخصصة عام ١٩٧٥ حوالي (١٠,٧) مليون دينار ارتفعت الى (٧٩٥,٣) مليون دينار عام ١٩٩٣ لتشكل ما قيمته (٦٠٪) من اجمالي المطلوبات عام ١٩٩٣ في الوقت التي كانت لاتشكل الا (٢٥٪) عام ١٩٧٥ ، اما الاقتراض فقد كان المصدر الثاني من مصادر الاموال لدى مؤسسات الاقراض المتخصصة ، حيث بلغ (٥,٦) مليون دينار عام ١٩٧٠ مقابل (٢١٢,٢) مليون دينار عام ١٩٩٣ ، ليشكل الاقتراض ما نسبته (٣١٪) من اجمالي المطلوبات عام ١٩٧٠ مقابل (١٥٪) عام ١٩٩٣ ، واما رأس المال المدفوع فقد جاء في المرتبة الثالثة من مصادر اموال مؤسسات الاقراض المتخصصة ، حيث ارتفع من (١٠,٥) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٨٠,٦) مليون عام ١٩٩٣ ولكن نسبة رأس المال المدفوع الى اجمالي مطلوبات هذه المؤسسات انخفض من (٥٨٪) عام ١٩٧٠ الى (٦٪) فقط عام ١٩٩٣ ، انظر الجدول رقم (٢-٢).

جدول رقم (٢-٢)

الميزانية الموحدة لمؤسسات الاقراض المتخصصة *

(١٩٩٣-١٩٧٠)

(مليون دينار)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	نهاية الفترة
						الموجودات
١,٨	١,٦	١,٦	١,٣	٠,١	-	١. النقد في الصندوق
١٣,٥	١,٢	٣,٠	١,٤	٠,٠٨	٠,٣	٢. ودائع لدى البنك المركزي الأردني
٨٨,٠	٧٤,٩	٥٥,٧	٤٢,٣	٧,٦	١,٣	٣. ودائع لدى البنوك المرخصة
١,٠	١,٠	٠,٩	١,٦	٠,٠١	٠,٦	٤. اذونات الخزينة
٥٠٢,٠	٤٤١,٣	٤١٦,٦	١٦٣,٠	٣٠,٧	١٤,١	٥. قروض وسلف الى
٣٤١,٠	٢٩١,٦	٢٨٥,٧	١٢٩,٠	٢٣,٨	٩,٧	أ. الايراد والمشاريع الخاصة
١٦١,٠	١٤٩,٨	١٣٠,٩	٣٤,٠	٦,٦	٤,٣	ب. البلديات والمشاريع العامة
١٩,٥	١٣,٢	٩,٥	-	-	-	٦. السندات
١٤,٧	٨,٦	٥,٢	-	-	-	أ. حكومة ومؤسسات عامة
٤,٩	٤,٦	٤,٢	-	-	-	ب. اسناد قرض
١٤٤,٩	١٤٧,٤	١٢٧,٦	١٦,٠	٢,٥	١,٠	٧. الموجودات المتداولة الاخرى
٣٦,٠	٣٢,٥	٣٣,٧	١١,١	١,١	٠,٤	٨. موجودات ثابتة
٢٤,٧	٢٤,٩	١٨,٩	٩,٨	١,١	٠,١	٩. موجودات اخرى
٨٣١,٨	٧٣٨,٠	٦٦٧,٥	٢٤٧,٤	٤٣,٧	١٧,٩٨	الموجودات = المطلوبات
						المطلوبات
٢٦٤,٥	٢٢٣,٣	١٨٧,٩	١٢٢,٦	١٠,٧	-	١. ودائع القطاع الخاص (مقيم)
٢٣,٢	٢٥,١	١٩,٧	-	-	-	٢. ودائع البلديات
٢٧,٥	٨,٨	١٠,٧	-	-	-	٣. ودائع المؤسسات العامة
١٤,٣	٣٥,٣	٢٥,٦	-	-	-	٤. ودائع حكومية وشبه حكومية
٤٣,٨	٣١,٢	٣٦,٠	-	-	-	٥. ودائع بالعملة الاجنبية
٠,٩	٦,٦	١١,٦	-	-	-	٦. ودائع البنوك المرخصة
٢٢٥,٤	٢١٧,٦	٢٠٢,٩	٥٧,٣	١٠,٩	٥,٦	٧. الاقراض
٦٣,٢	٦٢,٨	٦٠,٦	٣٨,٦	١٧,٣	١٠,٥	٨. رأس المال المدفوع
٣٧,٣	٣٢,٨	٢٨,٣	١٠,٢	١,٢	٠,٥١	٩. الاحتياطات والمخصصات
١٣١,٥	٩٩,٤	٨٤,٢	١٧,٠	٢,٠	١,٠	١٠. مطلوبات اخرى
٢٨٩٨,٥	٢٦٣٤,٨	٢٣٩٢,١	١٠٧٠,٥	٢٢٦,٢	٧٦,٤	مجموع مطلوبات البنوك التجارية وتساوي الموجودات

تابع - جدول رقم (٢-٢)

1993	1992	1991	1990	1989	1988	نهاية الفترة
						الموجودات
٧,٤	٦,٠	٧,٧	٣,٦	٣,٣	٢,٥	١. النقد في الصندوق
١٢٤,٨	٢٦٦,٩	١٤٣,٩	٢٥,١	٢٦,٨	٧,٩	٢. ودائع لدى البنك المركزي الاردني
١٦٦	٢١٧,٣	٢٣٣,٢	١٦٢,٦	١٤٢,٠	١١٨,٥	٣. ودائع لدى البنوك المرخصة
١٨,٧	٤٥,٥	٥١,٦	١٠	١,٢	١,٢	٤. اثونات الخزينة
٧٣٤,٢	٦٤٦,٢	٥٧٣	٥٥٤,٨	٥٤٤,٢	٥٣٥,٣	٥. قروض وسلف الى
٥١٥,٤	٤٥٥,٤	٣٩٢,١	٣٥٦,٥	٣٥١,٩	٣٦١,٥	أ. الافراد والمشاريع الخاصة
٢١٨,٨	١٩٠,٨	١٨٦,٩	١٩٨,٣	١٩٢,٣	١٧٣,٩	ب. البلديات والمشاريع العامة
٧١,٥	٣٨,٣	٤٤,١	٤٢,٤	٣٧,٨	١٩,٢	٦. السندات
٧٠,١	٣٦,١	٢٩,٤	٢٩,٥	٢٤	١٤,٤	أ. حكومة ومؤسسات عامة
١,٤	٢,٢	١٤,٧	١٢,٩	١٣,٨	٤,٨	ب. اسناد وقروض
٦٧,٣	٥٨,٥	٥٥,٤	١٤٥,٧	١٢٢,٨	١٢٦,٩	٧. الموجودات المتداولة الاخرى
٤٧,٤	٤٤,٨	٤٤	٣٩	٣٨,٧	٣٧,٤	٨. موجودات ثابتة
٩٧,٤	٧٣,٦	٥٥,١	٤٥,٨	٤٠,٤	٣١,٩	٩. موجودات اخرى
١٣٣٤,٧	١٣٩٧,١	١٢٠٨,٠	١٠٢٩,٠	٩٥٧,٢	٨٨٠,٨	الموجودات = المطلوبات
						المطلوبات
٦٠٤,١	٥٥٣,١	٥٧١,٥	٥٥٩,١	٣٤٨,٦	٢٩١,٨	١. ودائع القطاع الخاص (مقيم)
٢٥,٨	٣١,٢	٢٩,٥	٢٤,٢	٢٤,٧	١٩,٩	٢. ودائع البلديات
٣٩,٥	٣١,٩	٢٤,٥	٦٥,٧	٣٤,٦	٣٣,٣	٣. ودائع المؤسسات العامة
١٨,٢	٢٦,٢	٣٠,٤	٢٣,١	١٢,٤	٨,٩	٤. ودائع حكومية وشبه حكومية
٩٠,٢	٢٤٤,٢	٧٨,١	٢٤,٦	٢٧,٣	٣٩,٤	٥. ودائع بالعملة الاجنبية
١٧,٥	١٧,٧	٢٩,٥	٢٧	١٧,٢	١٤,٤	٦. ودائع البنوك المرخصة
٢١٢,٢	٢٠٧,٨	٢١١,٦	٢٢٤	٢١٥,٤	٢٢٧,٢	٧. الاقراض
٨٠,٦	٧٩,٥	٥٦,٩	٦٩,٢	٦٨,٣	٦٥,٠	٨. رأس المال المدفوع
٨٦,٠	٧٨,٨	٦٧	٦٠,٣	٤٧,٤	٤٤,٨	٩. الاحتياطات والمخصصات
١٦٠,٦	١٢٦,٧	١٠٨,٩	١٥١,٧	١٦١,٣	١٣٥,٧	١٠. مطلوبات اخرى
٦٧٥٢,٢	٦٣١١,١	٥٥٩٩,١	٤٠٩٠,٠	٣٧٨٠,٣	٣٢٥٠,٥	مجموع مطلوبات البنوك التجارية وتساوي الموجودات

المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية فصلية (١٩٦٤-١٩٨٩)، ١٩٨٩، عدد خاص، جدول رقم ١٥.

: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

* تشمل ميزانيات جميع مؤسسات الاقراض المتخصصة الست.

(٢-٣-٤): الشركات المالية ومؤسسات الادخار العقاري

شهد الاردن خلال النصف الثاني من عقد السبعينات تطورا ملحوظا على الصعيد المالي والمصرفي، تمثل في انشاء العديد من المؤسسات المالية لتكون رديفا ومكملا للمؤسسات المصرفية التي كانت قائمة، وذلك بتقديمها خدمات مالية ومصرفية لم تكن معروفة في السوق الاردني، وكان ابرز ملامح هذا التطور ظهور الشركات المالية المرخصة بنوعيتها الوساطة المالية والادخار العقاري.

بلغ عدد الشركات المالية في نهاية عام ١٩٩٣ ست شركات هي المالية العربية (الاردن) والاردنية للاوراق المالية، والاهلية للاستثمارات المالية، وبيت الاستثمار الاسلامي، والمال والائتمان، والاردن للاستثمار والتمويل، اما بيت التمويل الاردني فقد تم تحويله الى بنك فيلادلفيا عام ١٩٩٣ بعد دمج مع شركة داركو، واستطاعت الشركات المالية تقديم خدمات مجدية في مجال جلب رأس المال او في مجال ترويج عمليات بيع وشراء الاوراق المالية، وقد عملت بشكل أساسي على حشد المدخرات القومية وتشجيع الاستثمارات المحلية فأسست المشروعات والشركات المستقلة والتابعة.

تقوم الشركات المالية بعمليات السوق النقدي كقبول الودائع المتوسطة والطويلة الاجل بالدينار الاردني وبالعملات الاجنبية، كما تقوم باصدار شهادات الايداع وادوات الائتمان المماثلة وتعمل كوسيط في سوق عمان المالي حيث تتعامل بالاسهم والسندات المدرجة في السوق، كما تمنح الشركات المالية القروض والتسهيلات الائتمانية لغايات تمويل المشاريع التنموية المختلفة.

اما مؤسسات الادخار العقاري فقد بلغ عددها عام ١٩٩٣ مؤسستين هما بيتنا وعقاركو ويقصد بمؤسسات الادخار العقاري^(٣٤) تلك الشركات المالية المرخصة من قبل

البنك المركزي والتي لاتسمح لها بتلقي الودائع من الجمهور، ولكن يسمح لها بتلقي الاموال لغايات الادخار او التوفير الوظيفي او التعاقدى.

تقوم هذه المؤسسات بمنح القروض والسلف لتمويل بناء المساكن والمنشآت العقارية والتطوير العقارى، وتملك العقارات والسندات والاسهم وبيعها ، واصدار الكفالات المصرفية العقارية، كما تقوم بتأسيس الشركات والمشروعات المستقلة او التابعة ويشكل رأس المال المصدر الرئيسي لمصادر اموال هذه المؤسسات.

(٢-٣-٥): مؤسسات التوفير والادخار التعاقدى والمؤسسات المالية الاخرى تهدف مؤسسات التوفير والادخار التعاقدى والمؤسسات المالية الاخرى الى حشد وتجميع الموارد المالية المحلية ، وتشمل مؤسسات التوفير والادخار التعاقدى ؛صندوق توفير البريد والمؤسسة الاردنية للاستثمار ومؤسسة الضمان الاجتماعى وشركات التأمين، وفيما يلي نبذة موجزة عن هذه المؤسسات (٣٥) .

١- صندوق توفير البريد :

باشر ممارسة اعماله عام ١٩٧٤ ، وذلك بهدف تجميع واجتذاب المدخرات صغيرة الحجم ، وتوسعت نشاطاته منذ تأسيسه حتى أنتشرت في جميع انحاء المملكة ، ويقوم صندوق توفير البريد بتقديم حوافز تشجيعية بغية تعزيز دور الصندوق في اجتذاب المزيد من الودائع.

٢- المؤسسة الاردنية للاستثمار:

تعتبر المؤسسة الاردنية للاستثمار الخلف القانونى لصندوق التقاعد الذي أسس في عام ١٩٧٦ ، بهدف تحمل الالتزامات المالية المترتبة او التي ستترتب على الحكومة بموجب احكام قوانين التقاعد المدنية والعسكرية في المملكة ، وتقوم المؤسسة باستثمار

اموالها في المشاريع الانتاجية التي تتضمنها الخطط الانمائية للمملكة مع مراعاة عمالي الضمان والربح ، ويعتبر رأس مال المؤسسة المورد الرئيسي لاموالها .

٣- مؤسسة الضمان الاجتماعي:

أنشئت مؤسسة الضمان الاجتماعي في عام ١٩٧٨ وهي مؤسسة مستقلة ماليا واداريا ولها شخصية اعتبارية، وتعمل المؤسسة على تأمين العيش الكريم للمواطن وافراد اسرته في حياته وبعد وفاته عن طريق توفير راتب تقاعدي وتوفير الاستقرار المادي والنفسي للمؤمن عليه ولأسرته الامر الذي يساهم في زيادة الانتاج، وتقوم بالمساهمة في رفع المستوى الصحي للمجتمع بتطبيق التأمين ضد اصابات العمل وامراض المهنة والتأمين الصحي للعاملين ولافراد اسرهم ، كما تساهم في مشاريع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات المردود والجدوى والاربحية في مختلف قطاعات الانتاج والخدمات والسياحة والاسكان.

وتمارس مؤسسة الضمان الاجتماعي مختلف انواع التأمينات الاجتماعية كالتأمين ضد اصابات العمل وامراض المهنة ، والتأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، كما استطاعت توفير وحشد كثير من الفوائض وقامت باستثمار هذا الفائض في المجالات التي تخدم اهداف التنمية الاقتصادية في المملكة.

٤- شركات التأمين:

تمارس شركات التأمين جميع انواع نشاطات التأمين المتعارف عليها، فهي تقوم بالتأمين على السيارات والتأمين البحري والتأمين ضد الحرائق والحوادث العامة، والتأمين على الحياة ، حيث تطورت نشاطات شركات التأمين مع تطور واحتياجات الاقتصاد الاردني بشكل عام.

اما المؤسسات المالية الاخرى فهي مكاتب التمثيل التي لا تتعاطى الاعمال المصرفية مباشرة ، وهذه المكاتب تمثل البنوك والشركات المالية الاجنبية التي لا يوجد لها فروع عاملة في الاردن ، حيث تتولى هذه المكاتب رعاية مصالح البنك او الشركات المالية الاجنبية في المملكة دون ان تكون غاية هذه المكاتب تحقيق الربح ، حيث تقوم بنقل المعلومات المالية والتجارية في المملكة الى الجهة التي يمثلها المكتب ، وتدعيم الصلة بين الجهة التي يمثلها المكتب والبنوك والشركات المالية المحلية.

(٢-٣-٦): سوق عمان المالي

تتكون الاسواق المالية من مجموعة من المؤسسات ذات وظيفة اساسية، تتلخص في نقل الارصدة من المدخرين والمقرضين الى قطاع الاعمال والمستهلكين والحكومة احيانا ، وتشمل المجموعة أسواق الاسهم والسندات والوسطاء الماليين (٣٦).

وكان انشاء سوق عمان المالي عام ١٩٧٨ بمساعدة البنك المركزي من مظاهر التطور النوعي للجهاز المصرفي والمالي الاردني ، بل يعد من ابرز التطورات الهامة على الصعيد المصرفي ، ويعتبر بمثابة سوق لتبادل الاوراق المالية من اسهم وسندات ويهدف سوق عمان المالي بشكل عام الى (٣٧):

١- تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الاوراق المالية ، وتوجية المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني.

٢- تنظيم ومراقبة اصدار الاوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وبما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صغار المدخرين .

٣- جمع الاحصائيات والمعلومات اللازمة لتحقيق الغايات المذكورة ونشرها ، ومن خلال تجربة سوق عمان المالي ، اثبت هذا السوق نجاحه وتفوقه وتحقيقه للاهداف التي وضع من اجلها ، حيث ان جميع عمليات شراء وبيع وتحويل ملكية الاسهم في سوق عمان المالي ، بما في ذلك انتقال الملكية عن طريق الارث وانتقالها بين الاصول والفروع

والعمليات التي تتم خارج حدود المملكة الاردنية الهاشمية ، كما ينص القانون على ان تدرج في السوق جميع السندات الصادرة عن الحكومة الاردنية وعن المؤسسات العامة التي تكفلها الحكومة وجميع اذونات وسندات الدين التي تصدرها الشركات وفقا لاحكام قانون الشركات.

(٢-٤): الدور الاقتصادي الذي يلعبه الجهاز المالي والمصرفي في التنمية
يلعب الجهاز المالي والمصرفي دورا ملحوظا في التنمية الاقتصادية ، ويختلف الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، ففي حين ان هذه المؤسسات تقوم غالبا بدور متواضع في الدول المتقدمة ، فاننا نجدها في الدول النامية تقوم بدور اكبر .

وتكمن طبيعة العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية ، في قدرة الجهاز المصرفي على تمويل التنمية الاقتصادية ، فكلما تقدمت الهيكلة المالية ادى ذلك الى تقدم التنمية الاقتصادية ، وهذا ما اكده جولد سميث في دراسته عن التنمية والوضع المالي^(٣٨)، وهكذا تستطيع مؤسسات الوساطة المالية نقل الاموال القابلة للاقتراض الى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في التمويل ، وهذا لا يؤدي فقط الى زيادة مجمل الادخارات والاستثمارات بل ايضا يعزز فعالية الاستثمارات وبهذا سيكون للتطورات المالية الاثر الايجابي على معدلات النمو الاقتصادي^(٣٩).

هذا ويعتبر الجهاز المالي والمصرفي في الاردن مفتاح عملية التنمية الاقتصادية وقد لعب كل من البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة ادوارا متباينة في التنمية الاقتصادية.

(٢-٤-١): دور البنك المركزي في التنمية الاقتصادية

قام البنك المركزي بعلاج كثير من المشكلات الاقتصادية والمالية التي مر بها الاردن منذ تأسيس البنك وحتى الان ، وحدد قانون البنك المركزي الدور الهام والكبير للبنك ، وهو تشجيع النمو الاقتصادي والمضطرر في المملكة ، وقد تحولت البنوك المركزية من مجرد مؤسسات تنظيمية الى مؤسسات تنموية وسبب ذلك زيادة الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية ، وظهور مبدأ تدخل الدولة بالاقتصاد تدخلا مباشرا^(٤٠) ، وجاء انشاء البنوك المركزية لتعزيز جهودها التنموية بشكل عام وتنفيذ سياساتها النقدية بشكل خاص ، ويتضح من ذلك بان للبنك المركزي دورا تنمويا مباشرا وآخر غير مباشر.

اولا: الدور التنموي المباشر للبنك المركزي

يتجسد الدور التنموي المباشر للبنك المركزي في مجموعة كبيرة من الاعمال التي ينفذها مباشرة بغية رفق العمل الانمائي الاقتصادي في المملكة ، وفقا لسياسة الحكومة الاقتصادية السائدة ، ومن اهم هذه الاعمال^(٤١):

- ١- خلق المؤسسات المالية والنقدية القادرة على حشد المدخرات وتوجيهها نحو تمويل مشاريع التنمية.
- ٢- تقديم القروض والسلف للبنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة ومؤسسات الوساطة المالية لتعزيز قدراتها على تمويل المشاريع التنموية في المملكة .
- ٣- توجيه الائتمان المصرفي بما يتلائم ومتطلبات التنمية الاقتصادية نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ٤- تعزيز القدرات المالية للحكومة من خلال ادارة موجوداتها من الذهب والعملات الاجنبية وتقديم السلف المالية لدعم احتياجات الخزينة.
- ٥- تنمية العادات المصرفية والوعي المصرفي في البلاد ، والمساهمة في وضع خطط التنمية الاقتصادية.

ثانياً: الدور التتموي غير المباشر للبنك المركزي

يتجسد الدور التتموي غير المباشر للبنك المركزي في تبنيه لسياسة نقدية من شأنها تعزيز الثقة الداخلية والخارجية في قوة النقد الاردني واستقراره، وبالتالي تدعيم الروح الادخارية بين المواطنين وتوسيع حافز استغلال هذه المدخرات في استثمارات مجدية ومأمونة، وكذلك في استقطاب الاستثمار من الخارج والحد من أية توجهات محتملة لخروج رأس المال الوطني او الاجنبي من الاردن، ولاشك ان أداء السياسة النقدية تشكل عنصراً فعالاً للجهود الاردنية المبذولة في خلق المناخ الاستثماري الملائم لرأس المال الوطني الاردني والاجنبي ، كما تمكن البنك المركزي من السيطرة النسبية على الضغوط التضخمية والركود الاقتصادي^(٤٢).

وبالاضافة الى ما سبق يمكن ابراز صور الدور التتموي غير المباشر للبنك المركزي بالامور التالية^(٤٣):

- ١- المشاركة في اعداد برنامج التصحيح الاقتصادي عام ١٩٨٩ الذي يهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي واستقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم ضمن معدلات معقولة.
- ٢- المشاركة في مفاوضات اعادة جدولة القروض الخارجية مع الجهات الرسمية والتجارية الدائنة.
- ٣- دعم الصادرات وذلك بمنح سلف للبنوك التجارية بضمان وثائق الائتمان ، وباسعار فائدة مخفضة.
- ٤- المشاركة في الترتيبات المالية المرافقة لاتفاقيات التبادل التجاري الثنائية والتي تضمن مصلحة البلاد ، وتضمن هذه الاتفاقيات تسهيلات ائتمانية متبادلة .
- ٥- اعادة تمويل قروض التجمع البنكي واسناد القرض ، حيث يقدم البنك المركزي تسهيلات ائتمانية تتراوح ما بين (٣٠-٥٠)٪ من الرصيد القائم المسحوب وغير المسدد من مساهمة البنوك والشركات المالية ومؤسسات الاقراض المتخصصة في هذه القروض او من قيمة ائتمائها في اسناد القرض.

(٢-٤-٢): الدور الاقتصادي للبنوك التجارية

توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية ، فاصبحت البنوك التجارية تقع في قلب الهيكل المالي للدولة وبالرغم من ان هدفها الاساسي الاربحية الا انها قامت بالعديد من النشاطات الاقتصادية التي من شأنها تعزيز اواصر التنمية الاقتصادية ، حيث تقوم البنوك التجارية بتقديم المشورة المالية العامة ، واقراض الاموال واستثمارها وتوزيعها وتحديد سياساتها الاستثمارية وفقا لمجموعة من العوامل كالدخل واحتياجات السيولة فاستثمرت اموالها في اسهم الشركات المساهمة بالاضافة الى الاكتتاب في اذونات الخزينة ونشرت خدماتها على اوسع نطاق عن طريق الفروع والمراسلين.

ان قيام البنوك باقراض الاموال واستثمارها وقيامها بالخدمات الاخرى يسهل العمليات الاقتصادية من انتاج واستهلاك وتسويق فالبنوك لا تقود النشاط الاقتصادي ولا تخلقه وانما هي تسير معه وتسهل عمله وتتبعه.

ويتلخص الدور الاقتصادي للبنوك التجاريه في اجتذاب وتجميع الادخارات الفردية والاموال المعطلة ، وتوجيهها نحو الاستثمارات المفيدة اقتصاديا التي من شأنها زيادة الانتاج او زيادة تقديم الخدمات.

ويؤخذ على البنوك التجارية تركيزها على الاقراض قصير الاجل في معظمه ، ولكن اصبحت بعض البنوك التجارية في الفترة الاخيرة تساهم في الاقراض متوسط وطويل الاجل من خلال مشاركتها في قروض التجمع البنكي.

(٢-٤-٣): الدور الاقتصادي لمؤسسات الاقراض المتخصصة

تسمى مؤسسات الاقراض المتخصصة احيانا بنوك التنمية ، وذلك لانها تحظى بدور متزايد الاهمية في الاقتصاد، ويتضح ذلك من خلال زيادة معدلات نمو التسهيلات

الائتمانية التي تمنحها هذه البنوك لمختلف القطاعات الاقتصادية ، كما ساهمت هذه البنوك في تأسيس المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة وتوفير الائتمان الزراعي ، والاسكاني ، وتطوير الهيئات المحلية ، وذلك من خلال منح تسهيلات متوسطة وطويلة الاجل لقطاع معين من القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة و الاسكان وذلك بهدف تشجيع وتنمية وتطوير هذه القطاعات ، كما استطاعت هذه البنوك توفير الخدمات الفنية وتقديم النصح والارشاد ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

وإذا كان ذلك هو الدور التنموي المباشر لبنوك التنمية، فإن الدور التنموي غير المباشر لها يتمثل في خلق فرص استثمارية جديدة في شتى القطاعات ، وخلق فرص عمالة سواء كان العمل في هذه البنوك او في المشاريع التي تنشئها هذه البنوك او تساهم في انشائها.

من خلال العرض السابق للجهاز المالي والمصرفي في الاردن نستنتج بان هذا الجهاز جهاز متكامل ومتطور ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار عمر هذا الجهاز ، حيث يقوم هذا الجهاز بإعادة توزيع الموارد المالية بين القطاعات الاقتصادية ، كما يقوم بتعبئة المدخرات المتاحة لدى الافراد وتجميعها ثم توجيهها نحو قنوات استثمارية منتجة ، وبالتالي توفير جزء كبير من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ، وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي.

ولعلم الباحث يوجد عدة دراسات حول الجهاز المالي والمصرفي في الاردن ودور هذا الجهاز في التنمية الاقتصادية وهذه الدراسات :دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الاردن^(٤٤)، والتسهيلات الائتمانية واثرها على انتاجية الاقتصاد الاردني^(٤٥)، دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الاردني^(٤٦).

الهوامش

- (١) البنك العثماني أصبح يعرف فيما بعد ببنك أي. أن. زد. كرنديز.
- (٢) لأن مجلس النقد الفلسطيني كان يتولى إصدار الجنيه الفلسطيني، وكان الجنيه العملة القانونية المتداولة في كل من فلسطين وشرق الأردن خلال الفترة (١٩٢٧-١٩٥٠).
- (٣) كان مقره في لندن منذ تأسيسه عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٥٧، ونقل بعد ذلك إلى عمان.
- (٤) بنك لبناني أصبح يعرف فيما بعد ببنك المشرق.
- (٥) البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، منشورات دائرة الأبحاث والدراسات عمان ١٩٨٩، ص ١.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٤.
- (٧) البنك المركزي الأردني، البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرين عاماً، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٨٩، ص ٣٩.
- (٨) هي تلك التدابير التي استهدفت التأثير المباشر على بعض أنواع الائتمان.
- (٩) قانون البنوك رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٣٠١)، تاريخ ١٩٧١/٥/٢٥ والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٣٣) تاريخ ١٩٧٥/١/١٥.
- (١٠) حسن كمال، البنوك التجارية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٩، ص ٢٤.
- (١١) البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، مصدر سابق، ص ١٤.
- (١٢) علي الصمادي، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٨٣، ص ١٣.
- (١٣) أحمد النمري، مبادئ في العلوم المصرفية، عمان، ١٩٨١، ص ١٠.
- (١٤) محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ١٩٧.
- (١٥) علي الصمادي، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الأردن، مصدر سابق، ص ١٢.
- (١٦) قانون البنك المركزي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١، والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٧٥، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٣٣ تاريخ ١٩٧٥/٩/١٥.
- (١٧) إبراهيم علي، مؤسسات مالية متخصصة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ٥٤.
- (١٨) وليد الحديد، مؤسسات الإقراض المتخصصة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٢، ص ٤.

- (١٩) مجموعة القوانين التي صدرت بموجبها هذه المؤسسات، أنظر مثلاً قانون بنك الإئتماء الصناعي.
- (٢٠) سليمان عبيدات، إدارة المصارف التجارية المتخصصة في الأردن بهدف توجيهها لخدمة التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص ٢٩٢.
- (٢١) قانون مؤسسة الإقراض الزراعي رقم (١٢) لعام ١٩٦٣، المادة (٥).
- (٢٢) قانون مؤسسة الإسكان رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥، المادة ٣.
- (٢٣) وليد الحديد، مؤسسات الإقراض المتخصصة الأردنية، مصدر سابق، ص ١٣.
- (٢٤) قانون بنك الإئتماء الصناعي رقم (٥) لسنة ١٩٧٢، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٣٥١) الصادر بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٢، المادة (٧).
- (٢٥) قانون التعاون رقم (٢) لسنة ١٩٧١، المادة (٧).
- (٢٦) وليد الحديد، مؤسسات الإقراض المتخصصة الأردنية، مصدر سابق، ص ١٩.
- (٢٧) قانون بنك تنمية المدن والقرى رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٥، المادة (٥).
- (٢٨) البنك المركزي الأردني، البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرين عاماً، مصدر سابق، ص ٦٠.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٦٠.
- (٣٠) وليد الحديد، مؤسسات الإقراض المتخصصة الأردنية، مصدر سابق، ص ٢٥.
- (٣١) بنك الإئتماء الصناعي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٠، ص ٣٣.
- (٣٢) قانون بنك الإئتماء الصناعي، مصدر سابق، المادة ١٧.
- (٣٣) سوق عمان المالي، دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، ١٩٨٩، ص ٣٦.
- (٣٤) البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، مصدر سابق، ص ٢٣.
- (٣٥) المصدر نفسه ص ٣٠.
- (٣٦) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧، ص ٦٩.
- (٣٧) البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، مصدر سابق، ص ٣٧.
- (٣٨) *Gold, Smith, R, W, Financial Structure and development, New Haven, Yale University Press, 1969, PP (391-392).*
- (٣٩) رمزي أبو غزالة، أثر مؤسسات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩١، ص ١٣.
- (٤٠) محمد النابلسي، دور البنوك المركزية في التنمية الاقتصادية، ١٩٧٤، ص ١٢.
- (٤١) البنك المركزي الأردني، البنك المركزي خلال خمسة وعشرون عاماً، مصدر سابق، ص ١٣١.

- (٤٢) لمزيد من المعلومات أنظر، محمد النابلسي. دور البنوك المركزية في التنمية الاقتصادية، ١٩٧٤، ص ١٩ والبنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، ١٩٨٩، ص ١١.
- (٤٣) البنك المركزي الأردني، البنك المركزي خلال خمسة وعشرون عاماً، مصدر سابق، ص ١٤٠.
- (٤٤) علي الصمادي، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الأردن، مصدر سابق.
- (٤٥) عبد الله شامية، التسهيلات الائتمانية وأثرها على إنتاجية الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ٥، عدد ٣، اربد، ١٩٨٩.
- (٤٦) أحمد ملاوي، دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٨٩.

الفصل الثالث
بنك الأبناء الصناعي
أهدافه ، وظائفه ، نشاطاته

الفصل الثالث

بنك الائماء الصناعي

اهدافه ، وظائفه، نشاطاته

(٣-١) المقدمة

اصبح التمويل يقوم بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد العمود الفقري في وضع السياسات والاستراتيجيات القومية الرامية الى حشد، وتعبئة، وتوجيه الموارد المالية من خلال قنوات الانشطة الاقتصادية التنموية.

ونتيجة للتطور الاقتصادي في القطاع الصناعي الاردني في الخمسينات والحاجة الى تمويل الاستثمارات الصناعية، كان لا بد للقطاع الصناعي انذاك من الاعتماد على تسهيلات البنوك التجارية، ولما كانت البنوك التجارية عاجزة عن توفير قروض متوسطة، وطويلة الاجل لتمويل النشاطات الاقتصادية التنموية، وكأنت عملية تمويل الصناعة من قبل البنوك التجارية تتم بصورة عفوية، وعلى نطاق محدود، كما كانت طبيعة التسهيلات مكلفة وقصيرة الاجل، وتحجم البنوك التجارية عن تمويل القطاع الصناعي بسبب حداثة الصناعة في البلاد وارتفاع نسبة المخاطرة، بسبب هذه الامور مجتمعة، وجدت الحكومة نفسها ازاء وضع يفرض عليها ان تتخذ اجراءات من شأنها احداث مؤسسات متخصصة، تهدف الى زيادة فرص التمويل المتوسط والطويل الاجل المتاح للتنمية، تسمى مؤسسات تمويل التنمية لسد الفجوة التمويلية بين احتياجات القطاعات الانتاجية من التمويل، وبين ما تقدمه البنوك التجارية^(١)، لتنمية ودعم الانشطة الصناعية والسياحية والزراعية والاسكانية وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

وبسبب قصور التمويل الصناعي، فقد كانت الحاجة تستدعي قيام مؤسسة مصرفية متخصصة بالاقراض الصناعي لمنح قروض متوسطة وطويلة الاجل، ولذلك فقد انشأت الدولة عام ١٩٥٧، صندوق الانماء الصناعي الذي كان يمثل بداية تاريخ الاقراض الصناعي المتخصص في الاردن كجهاز تابع لمجلس الاعمار الاردني، وبالرغم انه كان من المفروض ان يهجم هذا الصندوق نهجا متخصصا في عملياته ومختلفا عن البنوك التجارية، الا ان ضآلة موارد المالية قياسا باحتياجات التمويل الصناعي، وقلة الكفاءات الفنية، حالت دون تحقيق الغرض الذي انشئ من اجله ولم يستطع الوفاء باحتياجات الصناعة التمويلية، ولهذا كان لا بد من البحث عن بديل افضل.

وبسبب عجز صندوق الانماء الصناعي عن تحقيق اهدافه، ولتلافي الثغرة في النظام المصرفي، ولتوجيه الموارد القومية نحو تمويل الصناعة والسياحة، فقد كان من الضروري تأسيس بنك الانماء الصناعي عام ١٩٦٥ كمؤسسة تمويل متخصصة وبموجب قانون خاص لتقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة والطويلة الاجل لهذه القطاعات وبشروط سهلة للاسراع في عملية التنمية الاقتصادية.

(٢-٣) تعريف بنك الانماء الصناعي ونشأته

تُعرّف البنوك الصناعية بشكل عام على انها بنوك متخصصة في انشاء وتدعيم الصناعات المختلفة وامتدادها بالاموال اللازمة لشراء المواد الخام والالات او بغير ذلك من وسائل المساعدة، وعادة لايسمح لهذا النوع من البنوك بفتح حسابات دائنة او قبول ودائع، ولذلك فهي تعتمد في تمويلها للصناعة على رأس مالها، وما تستطيع الحصول عليه من قروض من البنك المركزي او البنوك الاخرى او على السندات التي تصدرها^(٢).

انشئ بنك الانماء الصناعي كمؤسسة مالية متخصصة بالتمويل الصناعي والسياحي، بموجب القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٥، الذي اصبح فيما بعد القانون

رقم (٧) لسنة ١٩٦٨، والذي حل محله القانون المعمول به حالياً رقم (٥) لسنة ١٩٧٢^(٣)، ويكون لهذا البنك شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، ويجمع البنك بين حرية الحركة التي يتصرف بها القطاع الخاص والصلاحيات التي يمارسها القطاع العام.

ويمكن تعريف بنك الانماء الصناعي على أنه مؤسسة مصرفية ذات أهداف خاصة، أو أنه مؤسسة يغلب على طبيعتها عملها التمويل الائتماني المتوسط والطويل الأجل، كما يمكن اعتباره وحدة مصرفية أو مالية تقوم بتجميع الموارد الادخارية من المشروعات والحكومة أو القطاع العام، ووضع هذا الفائض تحت تصرف وحدات العجز المالي لاستثمارها في المشاريع الانتاجية الصناعية والسياحية.

لقد توسع مفهوم بنك الانماء الصناعي، واستطاع تجاوز الدور التقليدي له من مجرد الحصول على قروض من الحكومة أو غيرها، وإعادة اقرضها للمشروعات الصناعية بضمانات كافية ليصبح مركزاً للمعلومات الصناعية والابحاث المتقدمة لبلورة فرص الاستثمار، ودراسة المشروعات والترويج لها واقامتها، حتى تصبح اجهزة البنك وحدات ديناميكية تسعى وراء فرص الاستثمار الجيد، واستقطاب المستثمرين الجادين والمشاركة في تعبئة الموارد بالعملات المحلية والاجنبية لتحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية الشاملة، لذا يعتبر بنك الانماء الصناعي المؤسسة الوطنية المعنية بدعم القطاع الصناعي والسياحي وقطاع الحرفين في المملكة.

ويلاحظ مما سبق بان بنك الانماء الصناعي يمثل الدعامة المصرفية للصناعة الوطنية يمدّها بالتمويل اللازم ويقدم لها الخدمات المصرفية وغير المصرفية المختلفة، ويعينها على الاستعانة بالتكنولوجيا العصرية في تطوير انتاجها وتحسين نوعيته.

ومما سبق يمكن تعريف بنك الانماء الصناعي بمفهوم شامل على انه مؤسسة مصرفية متخصصة، تحصر نشاطها التمويلي المتوسط والطويل الاجل ضمن اطار القطاع الصناعي والسياحي، بأسعار فائدة منخفضة نسبيا، ويقدم خدمات مساندة للمشاريع التي يمولها، حيث يعمل هذا البنك ضمن اطار تنموي شامل يبحث عن المستثمرين ويراعي الاولويات في الاقراض ويأخذ بعين الاعتبار كافة الاثار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعملية التمويل الاستثماري،^(٤) فيوفق بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية.

(٣-٣) اهداف البنك وصلاحياته

تهدف سياسة البنك الى توسيع القاعدة الصناعية والسياحية في الاردن، ومساعدة المستثمرين الذين ينوون اقامة مشاريع جديدة وقد حددت المادة السادسة^(٥) من قانون البنك اهدافه بما يلي:

١. تشجيع المشاريع الصناعية وتنشيطها ومساعدتها وتوسيعها وتطويرها وتجديدها.
٢. زيادة فرص العمل في المملكة.
٣. تشجيع وتنمية ملكية القطاع الخاص لأسهم المشاريع الصناعية والسندات التي تصدرها.
٤. مساعدة سوق الاوراق المالية على النمو والتطور في المملكة.
٥. تشجيع الصناعات الصغيرة المحلية واليدوية وخاصة عن طريق تأسيس الجمعيات التعاونية الخاصة بها ودعم هذه الجمعيات بالمعونات الفنية والقروض المالية.
٦. تشجيع تمويل المشاريع الصناعية من مصادر التمويل الداخلية والخارجية او الخاصة او الدولية.

ويلاحظ بان اهداف البنك تركزت لتشجيع القطاع الصناعي والصناعات الصغيرة ولم تولي القطاع السياحي الاهمية المناسبة.

وقد حددت المادة السابعة غايات البنك كما يلي (٦) :

١. تشجيع تأسيس المشاريع الصناعية وتوسيعها وتجديدها وتطويرها واعادة تنظيمها.
٢. تمويل المشاريع الصناعية بالقروض المضمونة لمختلف الاجال وشراء سندات المشاريع الصناعية او أسهمها.
٣. الاكتتاب بأسهم المشاريع الصناعية او ضمان بيعها او تملكها.
٤. شراء السندات ذات الدخل الثابت التي تصدرها المشاريع الصناعية
٥. اصدار الكفالات والكفالات المقابلة.
٦. تزويد المشاريع الصناعية بالمشورة الفنية والمعونات الادارية اذا كانت بحاجة لها.
٧. اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية ودراسات تسويق انتاج المشاريع الصناعية، والحفز على اعداد الدراسات وتقييمها .
٨. اجتذاب رأس المال الاجنبي للمساهمة في المشاريع الصناعية واقراضها.
٩. تبني أية وسائل او تدابير يقررها المجلس لتحقيق غايات البنك شريطة ان تنسجم مع احكام هذا القانون.

وتنص المادة العاشرة من قانون البنك على ان البنك مخول بصلاحيات الاقراض وتقديم السلف والكفالات للأفراد والمنظمات والهيئات الاعتبارية، والدخول في عمليات التمويل ومعاملته معهم حسب الشروط التي يراها مناسبة على ان تؤخذ الامور التالية بعين الاعتبار :

١. امكانية الحصول على التمويل اللازم كليا او جزئيا من مصادر اخرى بشروط معقولة.
٢. سلامة المشروع الصناعي من الوجهتين الفنية والاقتصادية.
٣. مدى اسهام المشروع الصناعي في تنمية الموارد الاقتصادية في المملكة.
٤. قدرة المشروع الصناعي على تحقيق الربح.

وتحقيقا لغايات هذا القانون، يخول البنك الصلاحيات والسلطات التالية (٧) :

١. إبرام العقود والاتفاقات وعقود الايجار مع أي فريق آخر.
٢. قبول الهبات والخدمات والانتفاع بها لاغراضه الخاصة سواء كانت اموالا او املاكا او حقوقا.
٣. التعاقد مع محامين او مهندسين او خبراء او مستشارين اردنيين او اجانب شريطة اعطاء الاولوية للاردنيين.
٤. امتلاك الاموال المنقولة وغير المنقولة بما في ذلك حق الارتهان والسندات والأسهم والكفالات والعقود والضمانات وكفالة دفعها.
٥. اصدار خطابات الاعتماد وخطابات الضمان.
٦. تحصيل أي حق من حقوق البنك او المصالحة عليها.
٧. فتح حسابات جارية وايداع الودائع لاجل في أي بنك او شركة استثمار محلية او اجنبية.
٨. كفالة القروض او وسائل التمويل التي يقدمها المستثمرين في المملكة او خارجها للمشاريع الصناعية .
٩. الاقتراض من المصادر الداخلية او الخارجية.
١٠. امتلاك العقارات المنقولة وغير المنقولة لاستعماله الخاص او وفاء لدين مستحق اصبح تحصيله مشكوكا فيه.

ويمتتع على البنك ما يلي^(٨):

١. منح أية تسهيلات مالية للحكومة او البلديات او المشاريع الزراعية او مرافق الخدمات العامة، ويستثنى من ذلك شراء اذونات سندات الحكومة.
٢. قبول الودائع بفائدة او دون فائدة الا بقرار من المجلس وبالشروط التي يحددها لكل وديعة.
٣. تبني سياسة استثمار تتعارض مع السياسة الاقتصادية او السياسة النقدية في المملكة.
٤. اعادة تقدير رأسماله بقصد زيادة القيمة الاسمية لأسهمه أو تجزئة السهم الواحد إلى عدد اكبر من الأسهم.

(٣-٤): رأس مال البنك وملكيته.

- بدأ البنك برأس مال مصرح به بلغ ثلاثة ملايين دينار مقسومة على ثلاثة ملايين سهم، بقيمة دينار واحد لكل سهم حيث تقسم الأسهم الى نوعين^(٩):
- ١- أسهم عادية للحكومة عددها مليون سهم.
 - ٢- أسهم ممتازة للقطاع الخاص وعددها مليوني سهم.

ازداد رأس مال البنك المدفوع عندما صدر قانون البنك عام ١٩٧٢ ليصبح ستة ملايين دينار مقسومة على ستة ملايين سهم قيمة كل منها دينار واحد و تقسم الأسهم الى نوعين^(١٠):

- ١- أسهم عادية عددها (١,١١٠,٠٠٠) تساهم بها الحكومة.
- ٢- أسهم ممتازة عددها (٤,٨٩٠,٠٠٠) يساهم بها القطاع الخاص.

ولم يصل رأس مال البنك المدفوع فعليا الى ستة ملايين الا عام ١٩٧٧. ويتضح من ذلك بان ملكية بنك الانماء الصناعي ملكية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، كما يمتلك القطاع الخاص غالبية أسهم البنك بينما لا يستحوذ القطاع العام الا نسبة صغيرة من أسهم البنك لا تتجاوز (١٨,٥)٪ من مجموع رأسماله.

واما فيما يتعلق بمساهمة الحكومة في رأس مال البنك وطرح الأسهم وتوزيع الارباح فقد حددها القانون في المواد من (١٨-٢٤)، حيث تطرح الأسهم الممتازة للبيع بالطريقة وفي الاوقات التي يقررها المجلس ويسدد القطاع الخاص قيمة الأسهم الممتازة التي اكتتب بها بالطريقة وبعدد الاقساط التي يقررها المجلس، حيث تجري عملية توزيع الارباح السنوية كما يلي:

- أ- يوزع على اصحاب الأسهم الممتازة ربحا حده الأدنى المضمون (٦%) سنويا للسهم الواحد ولهم الاولوية في أية ارباح تزيد عن الحد الأدنى المضمون .
- ب- اذا نقصت الارباح المعدة للتوزيع في سنة ما عن الحد الأدنى (٦%) المضمون فان الحكومة ملزمة بمقتضى هذا القانون بتغطية النقص ودفع الفرق للبنك لتوزيعه على الأسهم الممتازة ولا تعتبر مثل هذه الدفعات دينا للحكومة على البنك.
- ج- يجوز ان يوزع ما يزيد من الارباح عن (٦%) في السنة على شكل أسهم او سندات خاصة بالبنك.

ويجوز زيادة مساهمة الحكومة في رأس المال بقرار مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الصناعة والتجارة، كما يجوز للحكومة شراء الأسهم الممتازة بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب من مجلس ادارة البنك ويجوز زيادة مساهمة حملة الأسهم الممتازة في رأس مال البنك بقرار من الهيئة العامة في اجتماع غير عادي بموافقة الاكثورية المطلقة لحملة الأسهم الممتازة كما ان لمجلس الادارة الحق في تقرير نسبة عدد الأسهم التي يمكن ان يمتلكها الاجانب او رفضها.

وتنص المادة ٢٣ من قانون البنك على انه لكل سهم عادي او ممتاز صوت واحد في جميع الامور المعروضة على الهيئة العامة، ولا يشترك حملة الأسهم العادية في انتخاب اعضاء المجلس.

واما فيما يتعلق بمضاعفة رأسمال البنك، فقد وافق مجلس ادارة البنك على زيارة رأس المال المصرح به من ستة ملايين دينار الى اثني عشر مليون دينار وذلك بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١/٧/١٩٩٣، وسيتم توزيع مليون ونصف سهم كأسهم مجانية على قدامى المساهمين، كما سيتم طرح اربعة ملايين ونصف سهم للاكتتاب العام كأسهم ممتازة، علما بان رأس مال البنك بلغ حوالي (٧,٥) مليون في نهاية عام ١٩٩٣ وبذلك يصبح مجموع

رأس مال البنك في نهاية عام ١٩٩٤ اثني عشر مليون سهم، واما الغاية من هذا الاصدار فهي لتوفير جزء من التمويل اللازم، لمواجهة عمليات البنك الآخذة في الازدياد من عام لآخر، وبسبب التقدم في الحركتين الصناعية والسياحية في المملكة، سواء على شكل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة أو مساهمات، ولا يخفى ما لهذه المشاريع من فوائد تعود على الاقتصاد الوطني في دفع حركة التنمية الاقتصادية في المملكة (١١).

(٣-٥) : الهيكل التنظيمي للبنك.

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الانماء الصناعي، كما يتبين من الخارطة التنظيمية المتمثلة في الشكل رقم (٣-١)، من رئيس مجلس الادارة يلية المدير العام الذي يمثل البنك في علاقاته مع الجهات الاخرى، ثم نائب المدير العام، والمستشار القانوني والخبير العقاري، كما يظم الهيكل التنظيمي مجموعة من الدوائر، وتتفرع كل دائرة الى قسم او اكثر.

حدد قانون بنك الانماء الصناعي تنظيم البنك وادارته في المواد من (٢٥-٤٥) حيث يقوم بتنظيم شؤون البنك وادارة اعماله مجلس ادارة ومدير عام وجهاز تنفيذي من الموظفين والمستخدمين، ويتألف مجلس الادارة من تسعة اعضاء او اكثر على الا يزيد على خمسة عشر عضوا، ثلاثة منهم يمثلون وزارة الصناعة والتجارة ووزارة التخطيط والبنك المركزي، وممثلان عن البنوك التجارية وممثل عن الغرف الصناعية وثلاثة ممثلين عن حملة الأسهم الممتازة، وممثل او اكثر يجري تعيينه حسب احكام المادة ٣١ من هذا القانون (١٢).

يمارس مجلس ادارة البنك مجموعة من المهام منها تقرير السياسة العامة للبنك، ووضع الانظمة الداخلية وعرضها على الهيئة العامة، ووضع الانظمة والتعليمات لتوضح واجبات موظفي البنك ومسؤولياتهم وتحريرها، وتحديد عدد الوظائف في البنك وتصنيفها،

وتعيين المدير العام ونائبه والخبراء والمستشارين وتعيين مدققي الحسابات وتقدير اجورهم، وتأسيس الفروع والوكالات وتعيين المراسلين وتحديد سعر فائدة الاقراض وشروطها، والاستدانة من أية جهة داخل المملكة وخارجها بالاضافة الى اصدار الأسهم والسندات لزيادة رأس مال البنك، وتفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن البنك واعداد التقرير السنوي للبنك، كما يتولى مجلس الادارة وضع التعليمات المتعلقة بشروط منح القروض وتقديم التوصيات لمجلس الوزراء حول تعديل قانون البنك والمساهمة في رؤوس اموال المشاريع، وادارة الاوراق المالية في محفظة البنك وتوظيف موجوداته، والحفاظ على اموال البنك ومستداته ووثائقه وتحديد انواع الضمانات على القروض.

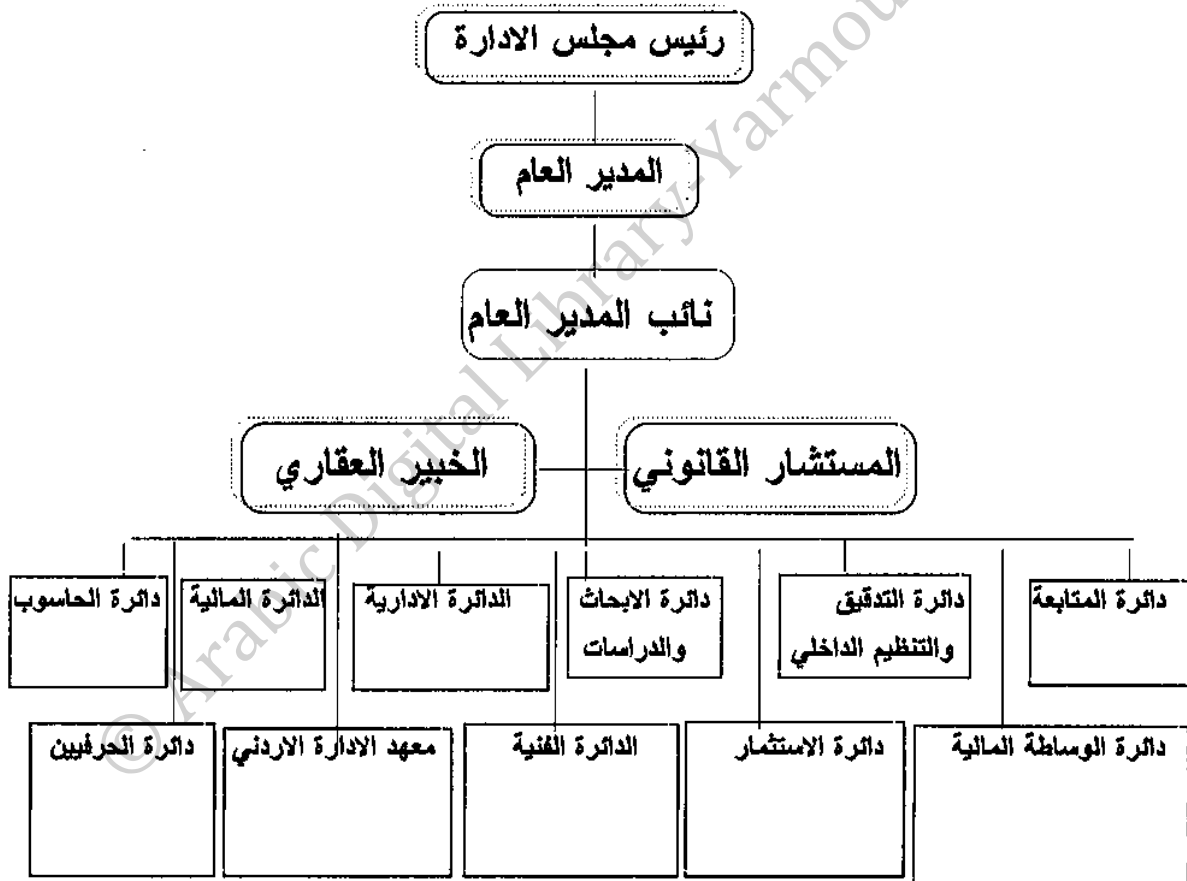
يتمثل الجهاز التنفيذي للبنك في المدير العام، وهو المسؤول وحده عن تطبيق السياسة العامة والانظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها المجلس كما يمثل المدير العام البنك في جميع علاقاته مع الجمهور والمؤسسات الاخرى، وكافة المعاملات القضائية المتصلة باعمال البنك ونشاطاته كما يحضر اجتماعات المجلس ويدلي فيها بآرائه دون ان يكون له حق التصويت.

يشتمل الهيكل التنظيمي على مجموعة من الدوائر وهي:

١. دائرة المتابعة.
٢. دائرة التدقيق والتنظيم الداخلي.
٣. دائرة الابحاث والدراسات.
٤. الدائرة الادارية.
٥. الدائرة المالية.
٦. دائرة الاستثمار.
٧. الدائرة الفنية.
٨. دائرة الحاسوب.
٩. دائرة الحرفيين والصناعات الصغيرة.
١٠. معهد الادارة الاردني.
١١. دائرة الوساطة المالية.

وسيتم الحديث عن هذه الدوائر على النحو التالي (١٣) :-

شكل رقم (٣-١)
الخريطة التنظيمية للبنك



اولا: دائرة المتابعة

ان عملية تمويل الصناعة لا تنتهي بمنح القرض المطلوب للمشروع فهي عملية تستدعي المتابعة المستمرة للتأكد من ان المشروع يسير وفق البرنامج الذي اعد له، ومن مهام الدائرة القيام بزيارات ميدانية الى موقع المشروع، كما تقوم بالتنسيق بصرف القرض، فالقروض لا تصرف للعملاء دفعة واحدة، وانما بالتدرج وللاغراض التي اعطيت من اجلها فقط.

وبعد مباشرة المشروع بالانتاج تبدأ عملية متابعة التشغيل والمقصود منها متابعة تطور الانتاج والتسويق وفعالية الادارة للوقوف على أية مشاكل ادارية او فنية تعترض سبيل المشروع واسلوب معالجتها، كما تعمل هذه الدائرة على متابعة تحصيل الاقساط والفوائد المستحقة على المقترضين.

ثانيا: دائرة التدقيق والتنظيم الداخلي

مهمة هذه الدائرة القيام بتدقيق جميع المعاملات التي تخرج من الدوائر الاخرى، وايضاح كافة الامور المتعلقة بالبنك، وبيان مدى تحقيق الاهداف وكفاية الاداء وتقديم تقارير دورية للادارة عن اوجه الاختلاف بين المحقق والمستهدف لاتخاذ الاجراءات المناسبة.

ثالثا : دائرة الابحاث والدراسات

تقوم دائرة الابحاث والدراسات باعداد دراسات سوق تشمل تكاليف الانتاج وتكاليف المواد الخام وتحديد عدد العمال اللازم في مشروع معين، وتزويد المستثمر بعدد هذا النوع من الصناعة في الاردن، كما تقوم هذه الدائرة بتوفير معلومات عامة عن الخدمات التي يقدمها البنك والترويج لها.

كما يوكل لهذه الدائرة طرح عطاءات لمكاتب استشارية لرأسه صناعة او مشروع معين دراسة اولية للسوق المحلي للوقوف على جدوى هذا المشروع وتزويد المستثمر بملخص تنفيذي عن هذا النوع من الاستثمار.

اصبحت تعرف هذه الدائرة مؤخرا بدائرة الابحاث والدراسات والعلاقات الخارجية، حيث توسعت مهامها مع توسع البنك وتطوره واصبحت تقوم بعلاقات خارجية، فقامت بالاقتراض والتسليف وتوقيع الاتفاقيات مع البنوك الخارجية، مثل بنك الاعمير الالماني، وبنك الاستثمار الاوروبي، وبنوك عربية مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والصندوق الكويتي.

رابعاً: الدائرة الادارية

تتولى هذه الدائرة ادارة شؤون الموظفين، وحفظ سجلاتهم الشخصية والاشراف على تطبيق انظمة المعالجة الطبية والتأمين، وحفظ ملفات البنك ، وتتولى مهام الطباعة واستقبال الصادر والوارد ، وتسلم البريد وتسجيله ، وينتمي كل من الديوان والعلاقات العامة الى هذه الدائرة .

ومن مسؤوليات الدائرة تأمين شراء جميع مايلزم البنك من ادوات والمحافظة على موجوداته ، وترجمة الوثائق ، وتكون الدائرة مسؤولة عن علاقات البنك بالمساهمين من حيث معاملات تحويل رهن وبيع الأسهم.

خامساً: الدائرة المالية

تقوم بمسك حسابات البنك بالسجلات الحسابية الضرورية بطريقة دقيقة ومنظمة ، وصرف القرض وتكاليف اللوازم ، كما تقوم هذه الدائرة باعداد الموازنة السنوية للبنك ، والتقارير الدورية المتعلقة بسيولة البنك والتزاماته ، وقوائم المتأخرين عن السداد وصافي

الاموال المستثمرة ، وأية احصاءات اخرى يتطلبها العمل ، وتحتفظ الدائرة بسندات الرهن والكفالات المقدمة من قبل العملاء وقيود حساباتها.

سادسا: دائرة الاستثمار

تعتبر دائرة الاستثمار من اهم الدوائر التابعة للبنك ، وتعمل جنبا الى جنب كفريق واحد مع الدائرة الفنية، حيث كل مشروع يقدم يُدرس من الناحيتين الاقتصادية والفنية حيث تقوم الدائرة الاستثمارية بدراسة المشروع من الناحية الاقتصادية ، بينما يوكل للدائرة الفنية دراسة المشروع من الناحية الفنية الهندسية ، وتقوم الدائرتين بعد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية بالتنسيق بالموافقة المبدئية او عدم الموافقة على القرض ، ثم ترفع توصية الى مجلس الادارة لإبداء رأية.

تقوم دائرة الاستثمار بالمهام التالية:

أ- قبول جميع طلبات القروض وتصنيفها وتبويبها ثم الدراسة الميدانية لها والتأكد من ان الطلبات المقبولة ستقدم كل المعلومات الاساسية الواجب توفرها للدراسة المفصلة ، والتي تشمل نبذة عن الشركات او المشروع ، واصحابها وعلاقتها مع البنوك التجارية وهيكل الشركة المفوضة وادارة الشركة ، وعن نسب السيولة وحساباتها ان وجدت ، ودراسة السوق ، وتوقعات الربحية للمشروع.

ب- تقييم الطلبات المقبولة ، وذلك من خلال اجراء الدراسات التقييمية من الناحيتين المالية والاقتصادية ، عن طريق دراسة الجدوى الاقتصادية بشكل مفصل بحيث تشمل تدقيق النقد وتحليل الموازنة للشركة المتقدمة بطلب القرض.

ج- انجاز الترتيبات النهائية اللازمة لانجاز عقد القرض مع البنك وذلك حسب الخطوات التالية:

١- اعداد التقارير اللازمة لتقديمها الى لجنة القروض.

٢- اعداد كتب الموافقة في ضوء قرار مجلس الادارة.

٣- اعداد اتفاقية القرض بعد تلقي موافقة المقترض على شروط القرض.
٤- تقدير قيمة العقار المقدم كضمان للقرض او تحديد القيمة السوقية والدفترية للأسهم المقدمة كضمان.

٥- التأكد من ان المقترض قام بجميع الالتزامات المطلوبة منه قبل صرف القرض.
وعلى ذلك فان عملية تمويل أي مشروع صناعي يجب ان تلتزم بالمبادئ التالية تلك المبادئ التي تمثل اساس سياسة الاستثمار لدى البنك^(٤):

- أ- ان يكون المشروع مجديا من الناحية الاقتصادية.
- ب- ان يكون المشروع مجديا من الناحية الفنية.
- ج- ان تتوفر للمشروع الادارة الفعالة بمختلف مستوياتها.

سابعا: الدائرة الفنية

يتولى الجهاز الفني في البنك تقييم جميع طلبات القروض من الناحية الفنية ، من حيث تحديد تكاليف المشروع ، ودراسة موقعه وتخطيطه ومدى توفر الخدمات له مثل المياه والكهرباء والطاقة ، ونوعية البناء والالات والماكنات ، وطريقة الانتاج والصيانة ، وبناءا على هذا التقييم يرفع هذا الجهاز توصية تتعلق بالموافقة المبدئية لمنح القرض الى مجلس الادارة.

ويلاحظ بان عمل الدائرة الفنية مكملا لعمل الدائرة الاستثمارية، ولضمان حسن تنفيذ السياسة التي يطبقها البنك، يقوم الجهاز الفني بزيارات ميدانية دورية للمصانع والمشاريع التي تُمنح قروضا من البنك، ويقدم لها المشورة والنصح في حدود ما يتوفر لديه من معلومات وملاحظات.

ثامنا: دائرة الحاسوب

تقوم هذه الدائرة بتخزين المعلومات الموكلة اليها في اجهزة الحاسوب ، وعمل الكشوفات لكافة الدوائر الاخرى وتنظيم عملية الرواتب والشيكات.

تاسعا : دائرة الحرفيين والصناعات الصغيرة

تم خلال عام ١٩٧٥ انشاء دائرة مختصة اطلق عليها اسم صندوق الحرفيين والصناعات اليدوية والصغيرة ، ويهدف هذا الصندوق الى رعاية قطاع الحرفيين والصناعات اليدوية والصغيرة وتشجيع اصحاب الحرف والصناعات الصغيرة على الدخول الى هذا الميدان أو توسيع اعمالهم القائمة ، وذلك عن طريق مدهم بالقروض التي تمكنهم من شراء العدد والادوات التي يحتاجونها بشروط سهلة وفوائد معقولة ، وتقديم المشورة الفنية التي تمكنهم من زيادة انتاجيتهم وتحسين نوعية الخدمات التي يؤدونها.

حددت المادة ١٥ من قانون البنك الحد الاعلى لحجم القرض المقدم للصناعات الصغيرة بخمسة الاف دينار فقط. وتوزعت القروض الممنوحة للحرفيين على عدد من الانشطة منها عيادات ومختبرات طبية واعمال النجارة واعمال معدنية ومواد غذائية ، واعمال البناء والصيانة واعمال الخياطة والتريكو والطباعة والتصوير والصناعات الجلدية وغيرها.

عاشرا : معهد الادارة الاردني

تأسس معهد الادارة الاردني التابع للبنك عام ١٩٧٨ ، ويقوم بتقديم البرامج التدريبية للعاملين في شركات ومؤسسات القطاع الخاص في حقول الادارة والانتاج والتسويق والمحاسبة والتحليل المالي وغيرها.

ويهدف البنك من خلال تنظيم البرامج التدريبية الى رفع كفاءة العاملين في ادارة المشاريع الصناعية وصقل مواهبهم وزيادة انتاجيتهم.

احدى عشر : دائرة الوساطة المالية

بدأ البنك بمزاولة اعمال الوساطة المالية في سوق عمان المالي منذ عام ١٩٨٢ ، واشتملت نشاطاته على بيع وشراء الأسهم والسندات وادارة المحافظ المالية، وتقديم الاستشارات في مجال الاستثمار في الاوراق المالية ، كما يقوم البنك بالمشاركة في عمليات ضمان الاكتتاب في أسهم وسندات الشركات المساهمة العامة الصناعية والسياحية عن طريق التعهد بتغطية الأسهم والسندات التي يصدرها و ضمان بيعها.

إضافة الى ما سبق فان بنك الانماء الصناعي يشتمل على ثلاثة فروع تتوزع على مناطق محدودة في المملكة ، وهي فرع مدينة سحاب وفرع مدينة اربد وفرع مدينة العقبة إضافة الى المركز الرئيسي في عمان.

(٦-٣): الأنشطة المؤهلة للاستفادة من نشاط البنك

أكد مجلس ادارة البنك على ان قروضه ومساهماته في الأنشطة التتموية ، تشمل تلك المنتجة للسلع الصناعية والأنشطة المنتجة للخدمات ذات البعد التصديري والبعد التكنولوجي المؤدية الى زيادة القيمة المضافة وفرص العمل ومكتسبات او وفورات العملة الاجنبية في المملكة ، مما هو غير مشمول بخدمات التمويل التي تقدمها بنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة الاخرى العاملة في المملكة.

يقدم البنك قروضه وخدماته للمشاريع الصناعية والمشاريع السياحية التقليدية مثل الفنادق والمطاعم ومكاتب تأجير السيارات السياحية، كما يهتم البنك بطلبات القروض الخاصة بتمويل أنشطة جديدة مثل صيانة وتصلح المركبات الالية ، والمكاتب والمعدات

والاجهزة وتطوير الانظمة وبرمجيات الحاسوب ، ووكالات السفر ، والانتاج السينمائي والمستشفيات والعيادات الطبية ومراكز الخدمات الصحية الاخرى^(١٥).

ويتضح مما سبق بان كل مشروع صناعي او سياحي او حرفي شريطة ان يكون هذا المشروع مجديا من الناحيتين الاقتصادية والفنية مؤهلا للاستفادة من قروض البنك وخدماته على ان تتوفر الضمانات الكافية لذلك وهذه المشاريع هي:

- ١- المشاريع الجديدة
- ٢- المشاريع القائمة التي تنوي ادخال تكنولوجيا جديدة او تنويع التكنولوجيا القائمة
- ٣- المشاريع القائمة التي تنوي تنويع منتجاتها عن طريق ادخال منتجات جديدة او تحتاج لاعادة هيكلة، بتبنى أساليب ادارية وتكنولوجية جديدة.

(٧-٣): مميزات بنك الانماء الصناعي عن غيره من البنوك

رغم ما يبدو من تشابه بين نشاط بنك الانماء الصناعي وبين نشاط البنوك التجارية الا انه لاتزال ثمة اختلافات جوهرية بينها حيث يعتبر بنك الانماء الصناعي واحدا من بين البنوك المتخصصة او البنوك التنموية وليس بنكا تجاريا.

تحصر البنوك التجارية تمويلها في رأس المال العامل في الصناعة ، ولا يتوجه هذا التمويل نحو تأسيس المشاريع الصناعية الجديدة أو توسيع المشاريع القائمة ، كما انه ليس بالتمويل القادر على دفع عجلة النمو الصناعي نحو الامام^(١٦).

يتمتع البنك بميزات كثيرة أهمها:

- ١- تعفى ارباح البنك الموزعة وغير الموزعة من ضريبي الدخل والشؤون الاجتماعية ، وكافة الرسوم والرخص والتكاليف الاخرى.

- ٢- صدر البنك بموجب قانون خاص ولايجوز إلغاءه او تصفيته الا بقانون، والقصد من انشاء البنك بموجب قانون خاص هو ان يتمتع ببعض المزايا والصلاحيات التي لا تتوفر لشركة تعمل في قانون الشركات او البنوك الاخرى.
- ٣- بنك الائماء الصناعي بنك متخصص ، لذا فهو يحصر نشاطه التمويلي ضمن اطار القطاع الصناعي والسياحي والخدمات المتعلقة فيها.
- ٤- غلبة التمويل الاستثماري المتوسط والطويل الاجل على النشاط التمويلي للبنك.
- ٥- يتقاضى البنك سعر فائدة منخفض نسبيا عن سعر الفائدة لدى البنك التجاري.
- ٦- يقدم البنك خدمات مساندة للمشاريع التي يقوم بتمويلها.
- ٧- يعمل البنك على تنمية وتمويل الاستثمارات استنادا الى مجموعة من الاولويات والاستراتيجيات المستندة الى خطط التنمية القومية^(١٧).
- ٨- يعفى البنك من أية متطلبات او واجبات مترتبة او ستترتب في المستقبل على البنوك.
- ٩- اصدار الأسهم الممتازة للقطاع الخاص وضمان حد ادنى للربح بواقع ٦٪ سنويا، وضمان قيمة الأسهم الاسمية في حالة التصفية.
- ١٠- يتميز البنك بحرية التصرف والحركة التي تتمتع بها مؤسسات القطاع الخاص وميزة الضمانات والمساعدات التي لا تتوفر الا للمؤسسات الرسمية.

(٨-٣) مصادر واستخدامات الاموال لدى البنك.

(١-٨-٣) مصادر أموال بنك الائماء الصناعي

تتكون مصادر اموال بنك الائماء الصناعي من مصدرين اساسيين هما: المصادر الداخلية والمصادر الخارجية حيث تشمل المصادر الداخلية الموارد الرأسمالية التي تضم رأس المال والارباح غير الموزعة والتي تمثل في مجموعها حقوق المساهمين او حقوق الملكية ، كما تشمل هذه المصادر الاقتراض من القطاع الخاص والعام داخل الاردن.

وأما المصادر الخارجية لبنك الانماء الصناعي فتتمثل في الاقتراض من المؤسسات الدولية والمالية الخاصة العربية والاجنبية والذي بدأ البنك باعتماد هذا المصدر منذ عام ١٩٧٠.

١- رأس المال:

يشكل رأس المال في بنك الانماء الصناعي مصدرا هاما من مصادر الاموال لدى البنك ، بعكس البنوك التجارية التي لايشكل رأس المال فيها سوى نسبة منخفضة جدا من مصادر اموالها ، حيث يعتبر رأس المال في البنك ذات أهمية خاصة ويمثل عنصر مشاركة واستخدام في العمليات التمويلية وتأتي أهمية رأس المال في هذا البنك - شأنه كشأن بقية مؤسسات الاقراض المتخصصة - نتيجة لضعف الاهمية النسبية لودائع البنك.

يعتبر رأس المال انسب المصادر من حيث الاجل والتكلفة لتمويل الاصول الثابتة والاستثمارات المالية والمساهمة في المشروعات خصوصا تلك التي لا تدر عائدا سريعا، وهو خط الدفاع الاساسي في مواجهة الازمات ، وكفاية رأس المال تعزز قدرة البنك على الحصول على القروض من البنوك وهيئات التمويل المحلية والاجنبية.

ويغطي رأس مال البنك من خلال المشاركة بين القطاع العام والخاص حيث تساهم الحكومة بتغطية جزء من رأسماله في حين يغطي القطاع الخاص غالبية رأسماله.

وبين الجدول رقم (٣-١) ان نسبة حقوق المساهمين الى مجموع المطلوبات في البنك ، قد تراوحت خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٤) بين (٩٧%) و(١١%) حيث يلاحظ انخفاض هذه النسبة بشكل تدريجي خلال نفس الفترة الى ان وصلت الى (١١%) عام ١٩٩٣ ، ويعود السبب في ذلك الى زيادة اعتماد البنك على مصادر التمويل الخارجية لتمويل عملياته، ومباشرة البنك بقبول الودائع منذ عام ١٩٨٢ ، حيث اصبحت نسبة

الودائع الى اجمالي المطلوبيات ترتفع تدريجا خلال فترة الدراسة حتى شكلت (٢٩%) عام ١٩٩٣ ، ويتضح ذلك من الجدول رقم (٣-٢) ، في حين كان اعتماد البنك في بداية عمله على رأسماله.

جدول رقم (٣-١)

الاهمية النسبية لحقوق المساهمين الى اجمالي المطلوبيات
(١٩٩٤-١٩٦٨)

السنة	(١) حقوق المساهمين (مليون دينار)	(٢) المطلوبات (مليون دينار)	(٢÷١) (%)
١٩٦٩-١٩٦٨	٤,٢٤٦.١٩	٤,٣٩٣.٥٣٥	٩٧
١٩٧٠-١٩٧٢	٧,٢٨١.٦١	٨,٤٨٧.٩٧٢	٨٥
١٩٧٣-١٩٧٥	٧,٤٦٨.٨١٣	١٣,٦٩٠.٨٥٨	٥٤
١٩٧٦-١٩٨٠	١٨,٣٦٠.٨١٠	٧٣,٠٠٧.٢٦٠	٢٥
١٩٨١-١٩٨٤	٢٨,٢٧٠.٨٢٧	١٦٣,٥٦٤.٧٠٥	١٧
١٩٨٥	٨,٦١٦.٢٩١	٥٥,٨٦٥.٧٣	١٥
١٩٨٦	٨,٧٣٨.٤٥٤	٥٩,٦٣٦.٧١	١٥
١٩٨٧	٨,٩٠٢.٥٥٤	٦١,٧٦٧.٣٣٧	١٤
١٩٨٨	٩,١٣٦.٣٩٩	٦٠,٣٠٦.٣٧٦	١٥
١٩٨٩	٩,٨٢٥.٣٤٢	٧٤,٦١٢.٩٨١	١٣
١٩٩٠	١٠,٠٠٨.٣٣٢	٦٩,٥٩٠.١٨٦	١٤
١٩٩١	١٠,٥٧٩.٦٠٤	٩٢,٧٩١.٧٠٦	١١
١٩٩٢	١٢,٥٠٢.٢٨٩	١١٣,٣٥١.٧٠٦	١١
١٩٩٣	١٤,٩١٨.٢٢٢	١٣١,٤٣٤.٠٢٥	١١
١٩٩٤	١٦,٣٥٢.٤٤٢	١٢٣,٩٠٠.٩٣٣	١٣

المصدر : ملحق رقم ٣+٢ ، قام الباحث باستخراج النسب.

٢- الاقتراض

يلجأ البنك للاقتراض الداخلي او الخارجي عند عدم كفاية موارده الذاتية لتمويل عملياته المختلفة، وتأخذ هذه القروض في الغالب شكل قروض طويلة الاجل ، ويقوم البنك بالاقتراض من الحكومة وبعض المؤسسات والبنوك المحلية والدولية.

بدأ البنك بعمليات الاقتراض منذ عام ١٩٧٠ ، وزاد حجم الاقتراض بشكل ملحوظ مع مرور الزمن حيث ارتفع حجم الاقتراض من (١٥٠) الف دينار عام ١٩٧٠ الى (٥٥٦٧٨) الف دينار عام ١٩٩٤ أي انه تضاعف حوال (٣١٠) مرات خلال نفس الفترة ، ويشير الجدول رقم (٣-٢) بان متوسط نسبة الاقتراض الى اجمالي المطلوبات خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٤) كانت حوالي (٤٥٪).

ويشير الجدول رقم (٣-٣) الى ان نسبة الاموال المقترضة الى حقوق المساهمين مرتفعة نسبيا وسجلت اعلى قيمة لها عام ١٩٩١ حيث بلغت (٢٥٥٪) ، مما يعني ذلك زيادة اعتماد البنك على المصادر الخارجية في تمويل عملياته الاقتراضية.

جدول رقم (٣-٢)

الاهمية النسبية للودائع والاقتراض الى الاجمالي المطلوبات

(١٩٩٤-١٩٦٨)

٣÷٢	٣÷١	٣	٢	١	السنة
%	%	المطلوبات (مليون دينار)	الاقتراض (مليون دينار)	الودائع (مليون دينار)	
-	-	٤,٣٩٣٥٣٥	-	-	١٩٦٩-١٩٦٨
١١	-	٨,٤٨٧٩٧٢	٠,٩٢٤٧٥٩	-	١٩٧٢-١٩٧٠
٤٣	-	١٣,٦٩٠٨٥٨	٥,٨٦٠٤٣٣	-	١٩٧٥-١٩٧٣
٦١	-	١٠٢,٨٥٢٥٥٤	٦٣,٨١٩٨٤	-	١٩٨١-١٩٧٦
٥٣	٥	١٣٣,٧١٩٤١١	٧٠,٦٢٨٣٦	٧,٨٣٥٨٢٠	١٩٨٤-١٩٨٢
٥٠	٩	٥٥,٨٦٥٠٧٣	٢,٧٩٨٤٤١	٥,٢٠١٥٤٦	١٩٨٥
٤٨	١١	٥٩,٦٣٦٠٧١	٢٨,٦٧٢٦٦	٦,٥٦٨٥٥٦	١٩٨٦
٤٦	١٠	٦١,٧٦٧٣٣٧	٢٨,١٩٣٤١	٦,٣٦٩٧٩١	١٩٨٧
٤٥	٤	٦٠,٣٠٦٣٧٦	٢٧,٥٣٦٦١	٢,٥٧٣١٥٢	١٩٨٨
٤١	١٢	٧٤,٦١٢٩٨١	٣٠,٣٨٣١٩	٨,٨٠٥٩٢١	١٩٨٩
٣٩	٧	٦٩,٥٩٠١٨٦	٢٧,٤٨٥٠٠	٥,٠١٠٥٣٥	١٩٩٠
٢٩	٢٤	٩٢,٧٩١٧٠٦	٢٧,٠٦٢٩٣	٢٢,٦٢٢١٩	١٩٩١
٣٣	٢٧	١١٣,٣٥١٧٠٦	٣٨,١٣٢٤	٣٠,٠٥١٠١	١٩٩٢
٣٨	٢٩	١٣١,٤٣٤٠٢٥	٥٠,٧٤٠٣٤	٣٨,٠٩٥٩٠	١٩٩٣
٤٥	١٨	١٢٣,٩٠٠٩٣٣	٥٥,٦٧٨٠٤	٢٢,٨٧١٩١	١٩٩٤

المصدر : ملحق رقم (٣)، قام الباحث باستخراج النسب.

٣- الودائع

باشر بنك الانماء الصناعي بقبول الودائع منذ عام ١٩٨٢ ، واصبحت الودائع تشكل نسبة كبيرة من اجمالي مصادر اموال البنك ، حيث تراوحت نسبة الودائع من اجمالي مصادر اموال البنك منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٤ ما بين (٥%) و(٢٩%) ، ويلاحظ بان هذه النسبة ترتفع تدريجيا ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٣-٢).

ومن الجدير بالذكر ان جميع ودائع بنك الانماء الصناعي هي ودائع لاجل وان اكثر من (٥٠%) من هذه الودائع هي عبارة عن ودائع للبنوك المحلية.

جدول رقم (٣-٣)

الاهمية النسبية للاقتراض الى حقوق المساهمين ، واستخدامات الاموال في البنك الى
اجمالي الموجودات (%)
(١٩٩٤-١٩٦٨)

السنة	نسبة الاقتراض الى حقوق المساهمين	نسبة النقد لدى الصندوق الى اجمالي الموجودات	نسبة الاستثمارات المائيه الى الموجودات	نسبة الاقتراض الى اجمالي الموجودات
١٩٦٩-١٩٦٨	-	١٦	٢	٦٦
١٩٧٢-١٩٧٠	١٣	١	٧	٧٢
١٩٧٥-١٩٧٣	٧٨	٧	٧	٨٤
١٩٨٠-١٩٧٦	٣٤٧	٢	٦	٨٤
١٩٨٤-١٩٨١	٢٤٩	١١	٩	٧٢
١٩٨٥	٣٢٤	٢٣	٩	٥٩
١٩٨٦	٣٢٨	٢٣	١٢	٤٩
١٩٨٧	٣١٦	٢٥	١٢	٥٣
١٩٨٨	٣٠١	٢٠	١٢	٥٧
١٩٨٩	٣٠٩	٢٨	٩	٥١
١٩٩٠	٢٧٤	٢٠	٩	٥٩
١٩٩١	٢٥٥	٣١	١٠	٥٠
١٩٩٢	٣٠٥	٣٤	٩	٥١
١٩٩٣	٣٤٠	٣٢	٧	٥٤
١٩٩٤	٣٤٠	٢٠	٧	٤٦

المصدر: ملحق رقم (٢)، جدول رقم (٣-١) و (٣-٢) وقام الباحث باستخراج النسب.

(٣-٨-٢) إستخدامات الاموال في بنك الانماء الصناعي

١- النقد في الصندوق ولدى البنوك:

يلجأ بنك الانماء الصناعي عادة - كغيره من المؤسسات المصرفية - الى الاحتفاظ بجزء من امواله في الصندوق ولدى البنوك الاخرى للوفاء بالتزاماته تجاه عملائه المودعين والمقترضين.

ويبين الجدول رقم (٣-٣) الاهمية النسبية للنقد في الصندوق ولدى البنوك الى اجمالي موجودات البنك ، حيث يشير الجدول الى ان النسبة منخفضة نسبيا وخاصة عند بداية الفترة ثم تميل الى الارتفاع التدريجي منذ منتصف الثمانينات ويدل ذلك على زيادة قدرة البنك على جذب الودائع منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٤ .

٢- الاستثمارات المالية.

يقوم البنك باستثمار جزء من امواله في الاوراق المالية (الأسهم والسندات) وتلجأ المؤسسات المصرفية بصفة عامة الى مثل هذه الاستثمارات لتحقيق غرضين اساسيين^(١٨) الاول : الاحتفاظ بجزء من موجوداتها في اصول متداولة يمكن تحويلها الى سيولة عند الحاجة باقل الخسائر الممكنة والثاني يتمثل في تحقيق عائد من هذه الاستثمارات.

ان الاستثمار المالي الذي يقوم به البنك ، هو هدف من اهداف البنك المتمثلة في تشجيع سوق الاوراق المالية على النمو والتطور ، وهو بذلك يعمل على حفز وتنمية الشركات المساهمة التي تمارس نشاطاتها في مختلف القطاعات الاقتصادية . كما ان الاستثمار في اسناد القرض الذي يقوم به البنك يساهم في معالجة الاختناقات المالية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية ، في حين ان الاستثمار في السندات الحكومية يساهم في تمويل النفقات الحكومية.

وبلاحظ من الجدول رقم (٣-٣) بان الاهمية النسبية للاستثمارات المالية الى اجمالي الموجودات في بنك الانماء الصناعي تراوحت ما بين (٢٪) و(١٢٪) حيث سجلت اعلى نسبة لها خلال السنوات (١٩٨٦-١٩٨٨) بينما كانت اقل نسبة عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، وتتركز غالبية الاستثمارات المالية لدى البنك في الاستثمار في أسهم الشركات ، حيث احتل اكثر من (٥٠٪) من مجمل استثمارات البنك.

٣- الاقتراض

يعتبر تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنك الى النشاطات الصناعية والسياحية من المهام الأساسية التي يقوم بها البنك ويقدم القروض بمختلف انواعها القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل، ويغلب الاقتراض على القروض المتوسطة والطويلة الاجل.

ويوضح الجدول رقم (٣-٣) مدى الاهمية النسبية للاقتراض المصرفي الى اجمالي الموجودات في بنك الانماء الصناعي ، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين (٤٩٪) و(٨٤٪) خلال الفترة(١٩٦٨-١٩٩٤) ويتضح من ذلك بان هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض التدريجي.

ونلاحظ من خلال هذه النسب بان الاقتراض يشكل جانبا كبيرا من استخدامات الاموال ، حيث بلغ متوسط مساهمة الاقتراض في اجمالي استخدامات اموال البنك خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٤) حوالي (٦٩٪) اي ان معظم استخدامات الاموال توجه نحو الاقتراض .

ويعزى الانخفاض التدريجي لهذه النسبة لزيادة النقد لدى الصندوق والاستثمارات المالية منذ بداية الثمانينات وحتى عام ١٩٩٤.

(٣-٩) إيرادات ونفقات البنك

لقد زادت إيرادات ونفقات البنك مع توسع نشاطات البنك وتنوعها ، وقد شملت إيرادات البنك على فوائد وعمولات القروض والتي شكلت النسبة الكبرى من إيراداته ، كما تتكون إيرادات البنك من فوائد سندات مكفولة من الحكومة ، وفوائد الاموال المودعة لدى البنوك والمؤسسات المالية ومن ارباح الأسهم وإيرادات محفظة الأسهم.

في حين تكونت مصروفات البنك من الفوائد المدفوعة على الاموال المقرضة والمصاريف الادارية والعمومية ومخصصات للديون وللاستثمارات المشكوك فيها ، واخيرا فقد حقق البنك ارباحا مستمرة خلال فترة عمله، حيث استطاع تحقيق معدلات ربح عالية فوصلت ارباحه عام ١٩٩٣ الى (٣١٧٧١٨٣) دينار مقابل (٧٦٧٥٠٢) دينار عام ١٩٨٢ (١١).

(٣-١٠) السياسات الائتمانية لدى بنك الانماء الصناعي

(٣-١٠-١) : المقدمة :

عرف منذ امد بعيد بان البنوك الصناعية وبنوك التنمية الاخرى، أنشئت في الاصل كأداة مساعدة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وقد تبنت هذه البلدان بعض السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها تعزيز القطاع الصناعي، وحث رأس المال للولوج في ميدان التصنيع ومنها، الاعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ومنح الاراضي باسعار رخيصة وحماية السلع من المنافسة،^(٢٠) ولكن ثبت ان منح هذه الامتيازات والحوافز لم يؤد الى النتائج المرجوة نحو توسيع القاعدة الصناعية ما لم يقترن ذلك بتوفير التمويل اللازم، وذلك عن طريق انشاء بنوك صناعية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية^(٢١) بشروط سهلة وميسرة وذات اجال متوسطة وطويلة.

وقبل البدء بالحديث عن سياسة الاستثمار لدى البنك، لابد من أخذ بعض الاعتبارات الجديرة بالحسبان عند الحديث عن الاستثمار الصناعي منها ضرورة التركيز على ميول ورغبات المستهلك عند اتخاذ قرارات الاستثمار والاتجاه نحو المشروعات الكبيرة والجهد الجماعي واستخدام التقنية الحديثة وإدراج برامج الصيانة وتدريب العمالة الوطنية ضمن نشاطات المشروع.

إن أسس منح الائتمان لا تختلف في جوهرها باختلاف الأجهزة المقدمة لها، وذلك بالرغم من اختلاف آجال استحقاقها، واختلاف القطاع الاقتصادي الذي تركز عليه، وينحصر الاختلاف في سياسات وإجراءات منح القروض حسب الغرض من القرض وآجل استحقاقه.

(٣-١٠-٢): سياسات الإقراض لدى البنك والضمانات المصاحبة لها

يهدف الائتمان الصناعي إلى تقديم قروض للقطاع الصناعي لآجال قصيرة لتمويل الحصول على المواد الخام، أو لآجال متوسطة لسد النقص في رأس المال العامل، أو لآجال طويلة للمساعدة في أعمال الإنشاء والتوسع في المشروعات القائمة وشراء الآلات.

ويرى بعض الاقتصاديين أن نقطة الانطلاق في رسم سياسة الإقراض هي الإلمام باحتياجات المجتمع وأسواق الائتمان التي يخدمها البنك أو يتوقع أن يخدمها، ولكن يجب أن يكون محور الفكر ليس مجرد إمداد أي نشاط اقتصادي بالأموال، وإنما إمداد النشاط الاقتصادي الذي يخدم التقدم الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي ويعزز الرفاهية^(٢٢).

العوامل التي تحدد قدرة أي بنك ذاتية لمنح الائتمان^(٢٣)

١- النشاط الاقتصادي واحتياجات المجتمع للقروض الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها.

٢- اوجه التوظيف الاخرى التي يقوم بها البنك سواء كان ذلك في مجال الاستثمار المالي او الاستثمار الاقتصادي.

٣- درجة المخاطرة وتوزيعها، حيث تنشأ المخاطرة للعديد من الاسباب منها الاضرابات والكوارث والفياضانات وهبوط اسعار الاوراق المالية.

٤- اسعار الفائدة على القروض وكمية الودائع المتوفرة.

بنك الانماء الصناعي مخول بصلاحيات الاقراض، وتقديم الكفالات للأفراد والشركات والجمعيات التعاونية، والدخول في عمليات التمويل حسب الشروط التي يراها مناسبة على ان تؤخذ الامور التالية بعين الاعتبار: (٢٤)

١- امكانية الحصول على التمويل اللازم للمشروع كلياً او جزئياً من مصادر اخرى بشروط سهلة وذات كلفة اقل.

٢- سلامة المشروع من الوجهتين الفنية والاقتصادية.

٣- قدرة المشروع الصناعي على تحقيق الربح.

٤- مدى اسهام المشروع الصناعي في تنمية الموارد الاقتصادية في المملكة.

ويمكن تلخيص سياسات الاقراض لدى البنك بما يلي (٢٥)

١- قيمة القرض: تحدد قيمة القرض للمشروع بحيث لا تزيد عن (٥٠%) من تكاليفه الكلية و (٦٥%) للمشاريع التي تقام في المحافظات الاقل نمواً (مناطق المملكة باستثناء عمان والزرقاء والعقبة والسلط والبقعة).

٢- يمنح البنك القروض الطويلة والمتوسطة الاجل للمشاريع السياحية والصناعية التي يمتلكها القطاع الخاص لغايات تمويل الاصول الثابتة والمواد الخام.

٣- الدراسة التقييمية: يتقرر منح القرض على اساس سلامة النواحي الاقتصادية والفنية والمالية للمشروع والكفاءة الادارية للقائمين عليه، والضمانات التي تؤمن حقوق البنك وتكفل سداد القرض.

٤- مدة القرض: تمنح القروض للمشاريع السياحية والصناعية لمدة لا تزيد عن (١٥) سنة. بما في ذلك مهلة الدفع ان كانت لتمويل شراء الاصول الثابتة، ولمدة ثلاث سنوات ان كانت لتمويل شراء المواد الخام وحسب النظام الذي يقره المجلس.

٥- مهلة الدفع: تمنح المشاريع المقترضة مهلة اعفاء من الدفع لا تزيد عن ثلاث سنوات وذلك حسبما تقرره دراسة الجدوى الاقتصادية لكل مشروع على حده، وعلى ان يسدد المقترض الفائدة فقط خلال مهلة الدفع.

٦- لا يجوز للبنك اقراض او منح أية تسهيلات مالية للحكومة او البلديات او المشاريع الزراعية او مرافق الخدمات العامة، ولا يشمل ذلك المشاريع الصناعية او السياحية، والتي تساهم فيها الحكومة شريطة ان لا تزيد تلك المساهمة على (٤٩%) من المشروع.

٧- لايجوز للبنك ان يوظف اكثر من (٣٥%) من رأسماله المدفوع واحتياطياته في أسهم الشركات المساهمة العامة والخصوصية.

٨- لا يجوز للبنك ان يكون له السيطرة المالية على مشروع يموله او أن يتحمل مسؤولية ادراته الا في الظروف الاستثنائية التي من شأنها تأمين اموال البنك الموظفة في المشروع.

٩- لا يجوز للبنك أن يقرض او يشتري أسهما لمشروع صناعي او سياحي جديد بمبلغ يزيد على (١٥%) من رأس مال البنك المدفوع واحتياطياته على ان لا يزيد ذلك عن (٥٠%) من التكاليف الكلية لذلك المشروع.

١٠- بالنسبة للمشاريع القائمة التي ترغب في التوسع فيؤخذ في الاعتبار الاموال المستثمرة في المشروع قبل التوسع وبعده، وعلى الا يزيد حجم القرض والمساهمة او كليهما معا عن (٥٠%) من اجمالي الاموال المستثمرة في المشروع بعد التوسع.

وعندما يتقدم المقترض بطلب القرض، يطلب البنك من المقترض بعض المستندات والمعلومات الضرورية لدراسة القرض المطلوب من قبل المختصين في البنك (٢٦).

وبعد التعرف على جوانب السياسة الاقراضية المتبعة، لا بد من التنويه بان البنك يقوم بالاتصال بالمستثمرين فور حصولهم على تراخيص صناعية، ويجري احاطتهم

بفرص التمويل المتاحة وشروط الاقراض وتزويدهم بالمعلومات اللازمة وتشجيعهم على الاستفادة من خدمات البنك الممكنة.

ويلاحظ من خلال سياسات البنك الاقراضية، بان البنك له أهداف تنموية شاملة تراعي المصلحة الاقتصادية العامة وتحرص على تنمية القطاعين الصناعي والسياحي بشكل خاص، كما يتضح بان سياسات البنك الاقراضية مرنة ومواكبة للتطورات والمستجدات الاقتصادية حيث اصبح البنك يطرح افكارا جديدة حول اقامة مشاريع صناعية جديدة يتصف الاستثمار فيها بالابداع والمخاطرة ضمن برامج تمويل رأس المال المخاطر او المبدع (Venture capital)، كما يقوم البنك باعادة جدولة الديون لتأجيل سداد القرض لفترة أطول من المسموح بها لمشروع معين، اعتمادا على مشاكل معينة يواجهها المشروع.

واما فيما يتعلق بالضمانات المصاحبة لعمليات الاقراض، تحتاج البنوك الى نظام محكم لعملية تحصيل القروض المستحقة على العملاء وتسارع عند ورود بيانات عن توقع عدم امكانية قيام المقترض برد القروض في استحقاقاتها الى اللجوء الى اتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل القروض وتلجأ البنوك عادة الى هذه العملية بعد محاورة المقترض، والبحث عن امكانية حل المشكلة دون اللجوء الى الاجراءات القانونية.

ان الضمانات في القروض الصناعية أساسها المصنع طالب القرض بما فيه من أرض ومكان وآلات او مبان سكنية او أرضا زراعية او سلع مصنوعة او اعتماد مستندي، ولا تعتبر الضمانات العينية الأساس الذي يتم على ضوئه منح القروض او منعها عن العميل^(٢٧)، ويرى سيد هواري ان الأساس السليم للاقراض يقضي بان يتم رد القرض من الايرادات المتوقعة للمقترض لا من التصرف في الضمانات.

يقبل بنك الانماء الصناعي ضمانا لقروضه الكفالات أو الضمانات أو رهونات
التالية: (٢٨)

- ١- كفالة بنكية لصالح البنك بكامل قيمة القرض وفوائده.
- ٢- العقارات بعد رهنها باسم البنك، وتكون قيمة القرض بما لا يزيد عن (٧٥%) من قيمتها التقديرية.
- ٣- أسهم الشركات المساهمة الاردنية بعد حجزها باسم البنك ويكون مقدار القرض بما لا يزيد عن (٧٠%) من قيمتها السوقية او الاسمية.
- ٤- سندات دين لحاملها او مسجلة صادرة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية او مؤسساتها المختلفة المكفولة من الدولة بكامل قيمتها الاسمية.
- ٥- الموجودات الثابتة للمشروع او أية رهونات او ضمانات يقبلها البنك.

ويتمتع المقترضون من البنك باعفاءات من الرسوم التي تترتب على الرهن بموجب القانون، والبنك لا يقدم القروض الا على أساس التزام اكيد من المستفيدين بالوفاء، وللبنك ان يراقب مشاريع المتعاملين معه لضمان تشغيلها بكفاءة وعلى أسس سليمة، وله ان يطلب أدلة كافية ليتثبت من ان قروضه قد وظفت في تحقيق الاغراض التي منحت من أجلها.

(٣-١٠-٣) سياسة البنك المتعلقة باسعار الفائدة.

يتم تحديد سعر الفائدة حسب موقع المشروع وطبيعة القرض ، وتحتسب على الرصيد غير المسدد، ويتقاضى البنك عمولة التزام عن المبالغ غير المسحوبة من القرض، وتحدد اسعار فائدة الاقراض والتكاليف الاخرى من حين لآخر بقرار من مجلس الادارة.

يواكب الاستثمار في المشاريع الصناعية والسياحية والخدمات ابعادا تنموية مثل ادخال تكنولوجيا جديدة، او النفاذ الى اسواق خارجية غير تقليدية ، او كثافة استعمال الايدي العاملة الوطنية او الانتشار في مناطق بعيدة ، تؤدي في مجموعها الى انتاج سلع

جديدة ترفد الاقتصاد بالعملات الاجنبية وتساعد في حل مشكلة البطالة وتنمي المجتمعات المحلية ،ولذلك قام البنك باعتماد سياسة جديدة لدعم وتشجيع المشاريع التي تتصف بوحدة او اكثر من هذه المزايا بحيث يتم منحها قروضا بفوائد متناقصة تتناسب وعدد المزايا التي تتوافر فيها (٢٩).

يتقاضى بنك الانماء الصناعي اسعار فوائد مختلفة على القروض التي يمنحها البنك وذلك حسب نوع ومكان القرض يمكن توضيحها بمايلي (٣٠):

- ١- قروض تمويل الاصول الثابتة.
 - أ- في المناطق الاقل نموا (محافظة معان والكرك والطفيلة واربد وجرش وعجلون والمفرق ومادبا والبلقاء باستثناء السلط والبقعة) حيث تتراوح سعر الفائدة على القروض بين (٩,٥ و٨,٥) % وعمولة (١) % ، ليصبح مجموع الفائدة من (٩,٥-١٠,٥) %.
 - ب- بقية مناطق المملكة عدا المناطق الاقل نموا (محافظات العاصمة والزرقاء والعقبة بالاضافة الى السلط والبقعة) حيث تمنح القروض بفائدة (٩,٥) % وعمولة (١) %.
- ٢-قروض تمويل المواد الخام والتي تمنح لمدة ثلاث سنوات بفترة امهال قدرها ستة اشهر ، ويتقاضى البنك على هذا النوع من القروض فائدة مقدارها (١٠) % وعمولة (١) %.
- ٣- قروض تمويل الصادرات ، يتقاضى البنك فائدة مقدارها (١٠) % وعمولة (١) %.

(٣-١٠-٤) :هيكل القروض المصرفية واتواعها.

يقدم البنك قروضه للمشاريع الصناعية والسياحية والخدمية المؤهلة المملوكة للقطاع الخاص ، والتي تساهم الحكومة بما لايزيد عن (٤٩) % من رأسمالها والتي تثبت جدواها الاقتصادية والفنية ويبين الجدول رقم (٣-٤) عدد القروض وقيمتها خلال الفترة (١٩٦٥-

١٩٩٤) ، حيث يتضح من الجدول عدد القروض الممنوحة للقطاع الصناعي السياحي والبالغة (٢١٦٢) قرضا بقيمة (٢٤١,١٦) مليون دينار ، كما يبين الجدول ان متوسط قيمة القرض الواحد ارتفع الى (٢٠٢) الف دينار عام ١٩٩٤ مقابل (٧٨) الف دينار خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٨٨).

جدول رقم (٣-٤)
القروض الممنوحة خلال السنوات
(١٩٩٤-١٩٦٥)

متوسط قيمة القرض (الف دينار)	القيمة (مليون دينار)	عدد القروض	السنة
٧٨	١٠٣,٦	١٣٢٣	١٩٨٨-١٩٦٥
١٢٢	١٤,١٢	١١٦	١٩٨٩
١٥٦	١٥,١٨	٩٧	١٩٩٠
١٤٤	١٥,٣٩	١٠٧	١٩٩١
١٤١	٢٨,٤٧	٢٠٢	١٩٩٢
٢٠٤	٣٤,٧٠	١٧٠	١٩٩٣
٢٠٢	٢٩,٧٠	١٤٧	١٩٩٤
	٢٤١,١٦	٢١٦٢	المجموع

المصدر : بنك الائماء الصناعي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤ ، ص ٣١.

اولا: انواع القروض^(٣١):

١- قروض الموجودات الثابتة

يمنح البنك القروض الطويلة الاجل لشراء الآلات والمعدات ولانشاء الابنية للمشاريع الصناعية ، كما تمنح لانشاء الابنية اللازمة للفنادق وتجهيزها وتأثيثها أو لمشاريع الخدمات السياحية والطبية، انظر جدول رقم (٣-٥).

٢- قروض المواد الخام.

يقدم البنك قروضا متوسطة الاجل لغايات شراء المواد الخام للمشاريع الصناعية ، اما على شكل قرض عادي أو قرض دوار لتمكين أصحاب المشاريع الصناعية من تمويل احتياجات صناعاتهم من المواد الاولية واستغلال طاقاتهم الانتاجية وزيادة الانتاج لاغراض السوق المحلي والتصدير ، ويوضح الجدول رقم (٣-٥) قروض المواد الخام خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩٤).

٣- الاقراض التفضيلي.

يطبق البنك سياسة اقراض تفضيلية وذلك من خلال التوزيع الجغرافي للقروض على المشاريع التي تقام في محافظات معان والطفيلة واربد والمفرق والبلقاء باستثناء السلط والبقعة ، حيث تمنح هذه المشاريع حوافز مجزية منها تخفيض فائدة القرض وتمديد مهلة الدفع والسداد وزيادة نسبة القرض وغيرها.

٤- قروض التجمعات البنكية.

يقوم البنك بتنظيم هذا النوع من القروض لتأمين التمويل اللازم للمشاريع الصناعية والسياحية الكبيرة من المصادر المالية المحلية وذلك باشرار البنوك التجارية ومؤسسات التمويل المحلية في الاقراض طويل الاجل.

٥- قروض المساعدات الفنية.

يقدم البنك هذا النوع من القروض بهدف تمويل اجراء الدراسات الفنية للمشاريع الصناعية والسياحية المتعثرة بما فيها استقدام الخبرات المتخصصة وتنفيذ الحلول المناسبة، ويقدم هذا التمويل على شكل قروض طويلة الاجل تمتد الى عشر سنوات

تتضمن مهلة سداد تصل الى ثلاث سنوات ، ولا يتقاضى البنك أية فوائد على هذا النوع من القروض باستثناء رسم خدمة رمزي مقداره (٢٪) سنويا.

٦- تمويل رأس المال المخاطر (المبدع) .

يمول البنك هذا النوع من القروض عن طريق المساهمة في رأسمال المشروع أو منح القروض الميسرة للأفراد من اصحاب الافكار الرائدة لتمكينهم من المساهمة في رؤوس أموال المشاريع الريادية في مجال الصناعة او السياحة ويستفيد من هذا التمويل المشاريع الجديدة أو التي تستعمل تكنولوجيا جديدة لم يسبق استعمالها في المشاريع المماثلة أو المشاريع القائمة التي تنوي ادخال تكنولوجيا جديدة أو التي تحتاج الى اعادة هيكلة بتبني اساليب ادارية تكنولوجية جديدة . ويبين الجدول رقم (٥-٣) هذا النوع من القروض خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩٤).

٧- الاقراض الحرفي.

يمنح البنك قروضا لمختلف انواع الحرف والصناعات اليدوية والصغيرة لتمويل الماكينات والعدد والادوات والمواد الخام ، بشروط ميسرة وفوائد منخفضة وتمنح هذه القروض لاجال تمتد الى سبع سنوات.

ثانيا: الاغراض التي منحت من أجلها القروض.

يمنح البنك قروضا لاغراض تمويل الموجودات الثابتة أو لتمويل رأس المال العامل أو رأس المال المخاطر في كل من المشاريع الصناعية والسياحية ، ويبين الجدول رقم (٥-٣) الاغراض التي منحت من أجلها القروض للسنوات (١٩٦٥-١٩٩٤) ، ومنه يلاحظ بان المشاريع الصناعية شكلت (٩٠٪) من اجمالي قروض البنك خلال الفترة المذكورة بينما كان نصيب القروض السياحية (١٠٪) فقط من اجمالي قروض البنك خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بالقروض الصناعية الممنوحة ، يلاحظ ان (٦٠٪) من اجمالي القروض الصناعية الممنوحة خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩٤) كان لتمويل الآلات والمعدات و(١٣,٥٪) لتمويل بناء المصانع و(٢٦٪) لتمويل المواد الاولية و(٣,٠٪) فقط لتمويل رأس المال المخاطر.

جدول رقم (٣-٥)

الاعراض التي منحت من اجلها القروض

للسنوات (١٩٩٤-١٩٦٥)

(مليون دينار)

السنة	١٩٨٩-١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	المجموع
المشاريع الصناعية البناء	١٢,٤٧	٢,٣٣	١,٦٤	٤,٣٥	٥,١٩	٣,٥٤	٢٩,٥٢
الآلات	٦٢,٠٧	٦,٨٣	٧,٨٥	١٧,٢٠	٢٠,٦٤	١٥,٨٤	١٣٠,٤٣
المواد الخام(عادي)	٢٨,٣٧	٢,٠٢	١,٨٠	٤,٠٠	٣,١٥	٢,١٢	٤١,٤٦
المواد الخام (الدوارة)	٣,٨٧	٢,٠٨	٣,٢٨	١,٥٥	٠,٦٥	٢,٤٥	١٣,٨٨
رأس المال المخاطر	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,١٤	٠,٣٨	٠,٠٦	٠,٢١	٠,٩٥
المجموع (صناعي)	١٠٦,٨٧	١٣,٣٣	١٤,٧١	٢٧,٤٨	٢٩,٦٩	٢٤,١٦	٢١٦,٢٤
المشاريع السياحية	١٠,٨١	١,٨٥	٠,٦٨	٠,٨٤	٥,٠١	٥,٥٤	٢٤,٧٣
رأس المال المخاطر	٠,٠٤	-	-	٠,١٥	-	-	٠,١٩
المجموع (سياحي)	١٠,٨٥	١,٨٥	٠,٦٨	٠,٩٩	٥,٠١	٥,٥٤	٢٤,٩٢
المجموع الكلي	١١٧,٧٢	١٥,١٨	١٥,٣٩	٢٨,٤٧	٣٤,٧٠	٢٩,٧٠	٢٤١,١٦

المصدر : بنك الائتماء الصناعي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤، ص ٢٨

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للقروض

يقوم بنك الانماء الصناعي بتقديم قروض متوسطة وطويلة الاجل لاغراض تمويل مشاريع جديدة وتوسيع مشاريع قائمة وتمويل المواد الاولية ، وقد توزعت هذه القروض في مختلف محافظات المملكة ، ويبين الجدول رقم (٦-٣) التوزيع الجغرافي للقروض ويلاحظ ان معظم القروض قد تركزت في محافظات العاصمة حيث استأثرت بالنصيب الاكبر من حيث عدد وقيمة القروض الممنوحة ، فبلغت حصتها (٧١٪) من اجمالي عدد القروض و (٦٢٪) من اجمالي قيمة القروض خلال عام ١٩٩٣ بينما انخفضت هذه النسبة الى (٦٠٪) و (٥١٪) على التوالي خلال عام ١٩٩٤

الجدول رقم (٦-٣)

القروض الموافق عليها موزعة حسب الموقع الجغرافي خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤

التوزيع النسبي		القيمة		عدد القروض		اسم المحافظة
لقيمة القرض		(مليون دينار)				
١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	
٥١	٦٢,٤	١٥,١٦	٢١,٦٦	٨٨	١٢٢	محافظة العاصمة
١٤	١٤,٠	٤,٢٦	٤,٨٧	٧	٥	محافظة معان
٣	١٣,٧	٠,٩٠	٤,٧٦	٩	١٢	محافظة البلقاء
١٧,٥	٥,٧	٥,١٥	١,٩٨	١٣	١٠	محافظة الزرقاء
٨	١,٨	٢,٤٣	٠,٦٤	٤	٤	محافظة المفرق
٥,٠	١,٦	١,٥٩	٠,٥٥	٢٤	١٥	محافظة اربد
٠,٥	٠,٧	٠,١٧	٠,٢٤	١	٢	محافظة الكرك
٠,١	-	٠,٠٤	-	١	-	محافظة مادبا
١٠٠	١٠٠	٢٩,٧٠	٣٤,٧٠	١٤٧	١٧٠	المجموع

المصدر : بنك الانماء الصناعي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤ ، ص ٢٦.

رابعاً: توزيع القروض حسب نوع الصناعة.

يقدم بنك الانماء الصناعي قروضا تشمل كافة الصناعات التحويلية ، حيث يقدم قروضا للصناعات الكيماوية والبلاستيكية ولصناعات المواد الغذائية والمشروبات والصناعات المعدنية والتجهيزات والورق والنسيج وصناعة الخشب والصناعات غير المعدنية موضحة بالجدول رقم (٣-٧).

ويتضح من الجدول بان الصناعات الكيماوية والبلاستيكية وصناعة الورق ومنتجاته استأثرت بالنصيب الاكبر من التمويل خلال عام ١٩٩٤ ، حيث بلغت حصتها (٥٦,٥%) من اجمالي قيمة القروض الصناعية بينما احتلت صناعة المواد الغذائية والمشروبات النصيب الاكبر من حيث عدد القروض.

جدول رقم (٧-٣)
القروض الموافق عليها خلال عام ١٩٩٤
مصنفة حسب نوع الصناعة

(القيمة بالمليون دينار)

النسبة المئوية	المجموع		رأسمال مخاطر		مواد خام		موجودات ثابتة		نوع الصناعة
	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	
٢٨,٤٨ %	٦,٨٨	٣١	-	-	٢,١٨	١١	٤,٧٠	٢٠	كيمياويه وبلاستيكيه
١٧,٤٣	٤,٢١	٣٠	٠,٠٩	٢	١,٠٧	٦	٣,٠٥	٢٢	مواد غذائيه ومشروبات
٣,٥٦	٠,٨٦	٢٦	٠,٠٤	١	٠,٤٦	١٢	٠,٣٦	١٣	معدييه وتجهيزات
٢٨,٠٢	٦,٧٧	١١	٠,٠٨	١	٠,٠٥	١	٦,٦٤	٩	الورق ومنتجاته
٣,٣٥	٠,٨١	١٣	-	-	٠,٢٩	٤	٠,٥٢	٩	النسيج والالبسه والجلود
٦,٤٢	١,٥٥	٦	-	-	٠,٠٢	١	١,٥٣	٥	الخشب ومنتجاته
١١,٤٧	٢,٧٧	٧	-	-	٠,٥٠	١	٢,٢٧	٦	غير معدييه
١,٢٨	٠,٣١	٩	-	-	-	-	٠,٣١	٩	خدمات
١٠٠	٢٤,١٦	١٣٣	٠,٢١	٤	٤,٥٧	٣٦	١٩,٣٨	٩٣	مجموع القروض الصناعيه
-	٥,٥٤	١٤	-	-	-	-	٥,٥٤	١٤	مجموع القروض السياحيه
-	٢٩,٧٠	١٤٧	٠,٢١	٤	٤,٥٧	٣٦	٢٤,٩٢	١٠٧	المجموع الكلي

المصدر : بنك الانماء الصناعي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤، ص ٢٧.

خامسا: قروض الحرفيين

واما فيما يتعلق بقروض الحرفيين ، فقد بلغ عدد قروض الحرفيين منذ بداية تأسيس صندوق الحرفيين عام ١٩٧٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٤ حوالي (٣٥٠٩) قروض بقيمة (١٣,٤٥) مليون دينار، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٣-٨) .

كما توزعت قروض صندوق الحرفيين والصناعات اليدوية والصغيرة في جميع انحاء المملكة ،ويبين الجدول رقم (٣-٩) القروض الموافق عليها للحرفيين موزعة حسب الموقع الجغرافي ويلاحظ من الجدول ان قروض الحرفيين قد تركزت في منطقة عمان الكبرى حيث استأثرت بالنصيب الاكبر من حيث عدد وقيمة القروض الممنوحة حيث بلغت حصتها حوالي (٥٠%) من اجمالي عدد القروض المقدمة و(٥٣%) من اجمالي قيمة القروض عام ١٩٩٤.

جدول رقم (٣-٨)

القروض الممنوحة للحرفيين للسنوات (١٩٧٥-١٩٩٤)

السنة	عدد القروض	قيمتها بالالف دينار
١٩٧٥-١٩٨٩	٢٤٧٤	٦٨٠٦,٤٨
١٩٩٠	١١٩	٥٩٩,٦٠
١٩٩١	١٨١	١٠٣٥,٧٠
١٩٩٢	٢٤٢	١٥٨٣,٩٩
١٩٩٣	٢٨٠	١٨٩٠,١٠
١٩٩٤	٢١٣	١٥٣٦,٠٤
المجموع	٣٥٠٩	١٣٤٥١,٩١

المصدر : بنك الائتماء الصناعي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤ ، ص ٣٥.

ويستنتج من ذلك بان محافظة العاصمة قد استأثرت بنصيب الاسد من القروض الممنوحة من قبل بنك الائتماء الصناعي ، سواء القروض الصناعية او السياحية او الحرفية.

جدول رقم (٣-٩)

القروض الموافق عليها للحرفيين

موزعة حسب الموقع الجغرافي خلال عام ١٩٩٤

القيمة/ ألف دينار		عدد القروض		المنطقة
١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	
٨١٥,٥	١١٠٣,٨	١٠٥	١٥٨	عمان الكبرى
٢٢٧,١	٢٨٧,٩	٤١	٤٩	اربد
١٤٣,٩	١٨٧,٩	٢٠	٢٧	الزرقاء
١٤٥,٥	١٥٠,٣	٢٠	٢١	البلقاء
٧١,١	١١٥,٥	١٠	١٨	الكرك
٤١,٨	٢٧	٥	٤	المفرق
١٤	١٣,٧	٢	٢	معان
٢٤,٩	-	٣	-	مادبا
٢٦	-	٣	-	العقبة
٢٦,٢	-	٤	-	عجلون
-	٤	-	١	الطفيلة
١٥٣٦,٠	١٨٩٠,١	٢١٣	٢٨٠	المجموع

المصدر: بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤، ص ٣٣.

يقوم صندوق الحرفيين بمنح القروض الحرفية بمختلف انواعها لتمويل العيادات واعمال النجارة والصيانة واعمال البناء والطباعة والتصوير والمصابغ ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٣-١٠)، حيث يوضح توزيع القروض الحرفية الممنوحة للحرفيين حسب نوع الحرفة خلال عامي (١٩٩٣-١٩٩٤)، ويتضح من الجدول بان حرفة العيادات والمختبرات الطبية قد استأثرت بالنصيب الاكبر من

التمويل الحرفي حيث بلغت حصتها (٣٣٪) من اجمالي القروض الحرفية عام ١٩٩٤، ثم تلتها حرفة النجارة والاعمال المعدنية والتي بلغت حصتها (١٤٪) و(١٥٪) على التوالي من اجمالي القروض الحرفية في نفس العام.

جدول رقم (٣-١٠)

القروض الممنوحة للحرفيين حسب نوع الحرفة

(١٩٩٤-١٩٩٣)

١٩٩٤		١٩٩٣		نوع الحرفة
القيمة / الف دينار	عدد القروض	القيمة/ الف دينار	عدد القروض	
٥٠٤,٢	٦١	٧٨١,١	٩٣	عيادات ومختبرات طبية
٢١٧,٣	٣٢	٢٢٦	٣٨	اعمال النجارة
٢١٨,٦	٣٧	٢١٥,٨	٣٩	اعمال معدنية (حداده، المنبوم، خراطه)
٩٧,٦	١٤	١٤١,٣	٢٥	مواد غذائية (مطاعم ، مخازن ، اعلاف)
١٠٣,٨	١٣	١٢٥,٥	٢٠	اعمال بناء (طوب، بلاط ، رخام ، منشار حجر)
٧٢,١	١٣	١١٤,٣	٢٠	اعمال صيانة
٩٦,٢	١٤	١٠٥,٣	١٦	اعمال الخياطة والتريكو والتجيد
٩٤,٢	١٢	٤٦,٨	٧	اعمال الطباعة والتصوير
-	-	٢٨	٧	صناعات جلدية
٣٩	٥	١٠	١	مصايغ
٢٥,٩	٣	-	-	اعمال الصياغة
٦٧,١	٩	٩٦	١٤	سياحية واخرى
١٥٣٦,٠	٢١٣	١٨٩٠,١	٢٨٠	المجموع

المصدر: بنك الائتماء الصناعي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤، ص ٣٤.

الهوامش

- (١) *Osman Saeed. The Industrial Bank of Sudan 1962-1968. Khartoum University Press, 1970, P 13.*
- (٢) سيد هوارى، ادارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٩٧.
- (٣) قانون بنك الائتماء الصناعي، ملحق رقم (١).
- (٤) مصطفى شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص ٣٨٨.
- (٥) ملحق رقم (١) المادة السادسة.
- (٦) المصدر نفسه، المادة رقم ٧.
- (٧) المصدر نفسه، المادة رقم ١٤.
- (٨) المصدر نفسه، المادة رقم ١٦.
- (٩) بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي لعام ١٩٦٩، ص ١٥.
- (١٠) ملحق رقم (١)، المادة رقم ١٧.
- (١١) الائتماء الصناعي، نشرة ربعية يصدرها بنك الائتماء الصناعي، عدد ٦٣، لسنة ١٦، ايلول ١٩٩٣.
- (١٢) لمزيد من المعلومات حول الهيكل التنظيمي للبنك، انظر قانون البنك، الملحق رقم (١).
- (١٣) تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالدوائر عن طريق زيارات ولقاءات متكررة قام بها الباحث مع المعنيين في البنك، بالاضافة الى بعض المعلومات الواردة في التقارير السنوية التي يصدرها البنك.
- (١٤) بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي لعام ١٩٦٩، ص ٦.
- (١٥) بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٣، ص ٢٥.
- (١٦) عبد الحكيم عثمان، دور التمويل المصرفي في التنمية الصناعية الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٤.
- (١٧) المنظمة العربية للعلوم الادارية، دور مؤسسات تمويل التنمية في التنمية الاقتصادية القومية، عمان، ١٩٨٠، ص ١٠.
- (١٨) *Anderson, Leonall, and Albert Burger, "Asset Management and commercial Bank Portfolio behaviour: theory and practice", Journal of finance, 1969. p 207.*

- (١٩) انظر ملحق رقم (٤).
- (٢٠) فاروق مصطفى ، الاسس الفنية لمنح الائتمان في المصارف الصناعية، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٧٦، ص ٦.
- (٢١) التسهيلات الائتمانية: تعني كل صور الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة بالاردن وتشمل الحساب الجاري المدين والقروض والسلف والكمبيالات.
- (٢٢) سيد هواري، ادارة البنوك، مرجع سابق، ص ١٢٩.
- (٢٣) حسني محمد، ادارة الائتمان المصرفي، اتحاد المصارف العربية، ١٩٧٥، ص ١٣.
- (٢٤) بنك الائتماء الصناعي، منشورات دائرة الاستثمار.
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) لمزيد من المعلومات انظر الملحق رقم (١).
- (٢٧) حسني محمد، ادارة الائتمان المصرفي، اتحاد المصارف العربية، مصدر سابق، ص (٤٨-٤٩).
- (٢٨) بنك الائتماء الصناعي، منشورات دائرة الاستثمار.
- (٢٩) بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٣، ص ٢٥.
- (٣٠) بنك الائتماء الصناعي، منشورات دائرة الاستثمار بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٩٤.
- (٣١) بنك الائتماء الصناعي، نشرة عن انواع القروض وشروط منحها.

الفصل الرابع التحليل المالي للبنك

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الرابع التحليل المالي للبنك

(٤-١) المقدمة

يلعب التحليل المالي دورا كبيرا في تقييم اداء المشاريع الاقتصادية مهما كانت فعاليتها الانتاجية صناعية، تجارية، مالية، او خدمية.

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من هذا القرن، وهي الفترة التي تميزت بالكساد العظيم الذي ساد الولايات المتحدة الامريكية ، والذي أدت ظروفه الى الكشف عن بعض عمليات الغش والخداع التي مارستها بعض ادارات الشركات ذات الملكية العامة، الامر الذي ادى الى ضرورة نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات وبالتالي ظهور وظيفة جديدة للادارة المالية في تلك الفترة الا وهي وظيفة التحليل المالي.

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الاهمية لدى الكثير من مستخدميها، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها، وقد كان قطاع البنوك واحدا من الجهات التي اولت التحليل المالي اهمية خاصة.

(٤-٢) مفهوم التحليل المالي :-

يعرف التحليل المالي بانه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما بهدف الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وفي تقييم اداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وذلك عن طريق التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم

لها، وكذلك في تشخيص اية مشكلة موجودة، ويتم ذلك بعد الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن اسعار الاسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة⁽¹⁾.

والتحليل المالي في الواقع دراسة منهجية منظمة للميزانية وحسابات النتائج، واصبح اليوم احد مجالات الخدمات المالية والاستشارية التي تقدم من قبل مكاتب وشركات متخصصة في اعداد الدراسات المالية التطبيقية او في تقديم خدمات التقييم المالي والاقتصادي للمشاريع⁽²⁾.

وعلى هذا الاساس يمكن تعريف التحليل المالي لبنك الانماء الصناعي على انه الدراسة المنهجية المنظمة للقوائم المالية (الميزانية) ولقوائم الدخل (حسابات النتائج) المتعلقة بالبنك عن سنة معينة، وذلك بهدف استخلاص مؤشرات ودلائل مالية واقتصادية تعبر عن اوضاع السيولة والاستدانة والهيكل المالي والملاءة المالية⁽³⁾ والانتاجية والربحية للبنك.

(٤-٣) أهمية وطبيعة التحليل المالي :-

يستخدم التحليل المالي ويستفيد منه كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، كالمشاريع والبنوك وشركات التمويل والمستثمرين والمدخرات والشركات التجارية والصناعية، وترجع اهمية التحليل المالي كونه يوضح لهذه النشاطات حقيقة المركز المالي لها، وتقييم النتائج التي يحققها النشاط الاقتصادي ومدى ربحيته وهل تتناسب مع الاموال المستثمرة فيه، ويقوم عمله على تقييم الافاق المستقبلية لهذه النشاطات وذلك للتنبؤ بالتطور المستقبلي لاسعار الاسهم والسندات في الاسواق المالية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي .

ان التحليل المالي يساعد على معرفة مركز البنك وحقيقة وضعه واين يقف بين بقية البنوك المماثلة، ويدل على نقاط الضعف في اعماله وكذلك على الجوانب الايجابية.

كما ان التحليل المالي للبنك ضروري من وجهة نظر المستثمر والمودع والباحث الاقتصادي ومجلس الادارة والجهات المنافسة التي تعمل في نفس الحقل، حيث يساعد التحليل المالي للمستثمرين على الوصول الى القيمة الاستثمارية والحقيقية للبنك، واما بالنسبة للادارة فان التحليل المالي يلقي الضوء على مدى كفاءة العمليات المختلفة التي تعكس كفاءة الادارة والقائمين على البنك.

وقد يظهر التحليل المالي زيادة الاموال الثابتة عن الحجم اللازم او انخفاض رأس المال العامل عن المستوى المطلوب او انخفاض تحصيل الديون وغيرها.

ويستنتج مما سبق بان التحليل المالي يختلف باختلاف الجهة التي تستفيد من هذا التحليل، فتحليل المستثمر للبنك يختلف عن تحليل الادارة، وكلاهما يختلف عن تحليل الباحث الاقتصادي والذي يرمي الى الوصول الى نتيجة معينة او التركيز على نقطة معينة دون اخرى.

وعلى هذا الاساس فان التحليل المالي تختلف طرقه واساليبه ومداه، ويرجع ذلك الى مدى توفر البيانات اللازمة للمحلل كماً ونوعاً، سواء كانت هذه البيانات داخلية مستنقاة من سجلات البنك او خارجية تتعلق بالبيئة الخارجية المماثلة للبنك، كما يختلف التحليل المالي باختلاف هدف ومهارة ووجهة نظر القائم بالتحليل ومدى الحاجة الى التعمق فيه⁽⁴⁾.

(٤-٤) أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات تتعلق بتعزيز الاتجاهات الإيجابية للبنك، أو في معالجة بعض الممارسات الخاطئة، وبشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية^(٥):-

- ١- الوقوف على حقيقة المركز المالي للبنك.
- ٢- تحديد المركز الائتماني للبنك من حيث قدرة البنك على الإقراض والاقتراض.
- ٣- تقييم السياسات المالية المتبعة وتخطيطها.
- ٤- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- ٥- تقييم جدوى الاستثمار في البنك.

والتحليل المالي يقوم على الخطوات الرئيسية التالية^(٦).

- ١- الإعداد والتصنيف: أي إعداد البيانات المالية وتصنيفها في مجموعات متجانسة ومن ثم القوائم المالية المختلفة.
- ٢- التحليل والمقارنة: وذلك من أجل اكتشاف العلاقة القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي.
- ٣- التفسير والاستنتاج: حيث أنه لا يقف اهتمامنا في التحليل المالي إلى مجرد اكتشاف العلاقات بين الأرقام موضوع البحث والدراسة، لكن تستمر أيضا لمعرفة أسباب قيام هذه العلاقات مما يساعدنا في النهاية على العثور على أفضل الوسائل لعلاج المشكلات المختلفة، وبهذا الشكل يمكن للإدارة المالية إن تحكم حكما سليما على المركز المالي للبنك.

(٤-٥) أساليب التحليل المالي

أن أهم أساليب التحليل المالي وأكثرها شيوعا هي استخدام النسب المالية ، بالإضافة الى الدراسة المقارنة للقوائم المالية ، وقوائم الدخل وقائمة مصادر الاموال واستخداماتها^(٧) .

وتعتبر قائمة الميزانية العمومية والتي هي بيان في تاريخ معين للوضع المالي الناجم عن عمليات البنك في الفترة الماضية^(٨) وبيان الارباح والخسائر من أهم الادوات المالية التي يمكن استخدامها من اجل الوصول الى تحقيق اهداف الادارة المالية، وسوف يتم التعليق على ادوات التحليل المالي وخاصة النسب المالية استنادا الى قاعدة البيانات في الملاحق من (٢-٥) التي تبين الميزانية العمومية وبيان الارباح والخسائر للبنك وبعض البيانات اللازمة لحساب النسب المالية .

وفيما يتعلق بالميزانية العمومية فقد زادت ارصدة القروض المتوسطة والطويلة الاجل من (٧٠,٩٩٨) مليون دينار في عام ١٩٩٣ الى (٨١,٧٤٤) مليون دينار في عام ١٩٩٤ ، اي بنسبة (١٥,١٤) % ، كما زادت المطلوبات طويلة الامد من (٤٦,٤٦٧) مليون دينار في عام ١٩٩٣ الى (٤٨,٨٧٤) مليون دينار في عام ١٩٩٤ اي بنسبة (١٥,١٨) % بسبب السحوبات التي تمت على القروض الاجنبية والعربية وسلف البنك المركزي الممنوحة للبنك، اضافة الى ان مجموع حقوق المساهمين زاد من (١٤,٩١٨) مليون دينار في عام ١٩٩٣ الى (١٦,٣٥٢) مليون دينار في عام ١٩٩٤ اي بنسبة (٩,٦١) % واصبحت القيمة السوقية للسهم (٢,١٨) دينار في نهاية عام ١٩٩٤ .

واما فيما يتعلق ببيان الارباح والخسائر فقد انعكس حجم القروض القائمة في نهاية عام ١٩٩٤ على قيمة الفوائد والعمولة التي حققها البنك من عمليات الاقراض فبلغت (٧,٥٨٩) مليون دينار مقابل (٥,٧٢٧) مليون دينار لسنة ١٩٩٣ ، اي بزيادة قدرها

(٣٢,٥١%) ، الا انه نتيجة لركود سوق الاوراق المالية وانخفاض اسعار الاسهم في سوق عمان المالي ، فقد انخفضت عائدات البنك من عمليات الوساطة مما ادى الى انخفاض قيمة الارباح الاجمالية من (٣,٢٤٦) مليون دينار لسنة ١٩٩٣ الى (٢,٥١٦) مليون دينار لسنة ١٩٩٤ .

وسوف يتم التركيز على النسب المالية في التحليل وذلك لان التحليل المالي بالنسب المالية من أهم واقدام وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتماني للبنك والحكم على نتائج اعماله.

Financial Ratios

النسب المالية

تعتبر النسب المالية من اهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، حيث تُظهر العلاقات القائمة فيما بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الاعمال.

يتم اختيار النسب المالية حسب الغرض المقصود من التحليل المالي بمعنى أن هناك أسباب منطقية تستدعي استخدام نوع معين من النسب المالية دون أخرى^(٩) ، يضاف إلى ذلك إن أنواع البيانات والمعلومات المتاحة تحدد أحياناً طبيعة التحليل، فالمدير المالي على سبيل المثال، يمكنه الحصول على جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالعمليات الداخلية للبنك، تلك البيانات التي لا يمكن للمحلل الخارجي من الحصول عليها.

وقد يؤخذ على التحليل المالي أنه يعتمد أساساً من وجهة النظر الخارجية عن البنك على البيانات المنشورة عن الميزانيات وقوائم الدخل، وبالتالي فإن إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي يتوقف على مدى قدرة هذه البيانات على خدمة أغراض المحلل المالي، لان هذه البيانات عادة ما تكون مختصرة ولا تظهر في الميزانية جميع التحليلات بل تقتصر على صافيها.

وأما فيما يتعلق بمساوية استخدام النسب المالية، فعلى الرغم من فائدة النسب المالية كأدوات في التحليل المالي فإنها قد تسفر عن نتائج مضللة، حيث لا يوجد هناك أي ضمان مطلق لأية نسبة مالية، ومن الانتقادات الأخرى الموجهة إلى النسب المالية اعتمادها على بنود الميزانية وحساب الدخل في التعبير عن علاقات مالية ذلك التعبير الذي يتم في إطار من عدم التأكد في الإدارة المالية.

يستخدم عادة عدد من النسب لقياس مدى كفاءة الأداء المالي للبنك، وبالتالي مدى نجاحه في تحقيق هذه الأهداف، ومن الجدير بالذكر أن بعض النسب سوف يتعذر استخدامها فيما يتعلق ببنك الانماء الصناعي، باعتباره مؤسسة اقراض متخصصة وخاصة غياب بند الودائع في معاملته، و النسب المستخدمة في التحليل المالي هي:-

اولاً: نسب السيولة: Liquidity Ratios

تهدف مجموعة نسب السيولة الى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل او التعرف على درجة تداول عناصره بهدف الحكم على مقدرة البنك على مقابلة التزاماته الجارية.

ومن الجدير بالملاحظة ان قرار الاحتفاظ بدرجة معقولة من السيولة ليس قراراً سهلاً، اذ ان هدف تعظيم الارباح يتعارض مع هدف السيولة لانه يتطلب استخداماً كبيراً لمصادر الاموال المتوفرة في العمليات الاقراضية وبالتالي تقليص حجم السيولة، اما اذا فضل البنك زيادة نسبة السيولة فسيترتب على ذلك قلة الاموال المقدمة على شكل تسهيلات ائتمانية ومن ثم تقليل حجم الايرادات المتأتية على شكل فوائد وبالتالي انخفاض الربحية.

$$\frac{\text{النقد في الصندوق ولدى البنوك}}{100 \times \text{مجموع الموجودات}} = \text{١- نسبة النقد الى الموجودات}$$

تمثل هذه النسبة توجه البنوك بالنسبة للسيولة، وهي تعكس سياسة هذه المؤسسات الائتمانية، فإرتفاع هذه النسبة يعني بان البنك متحفظ في سياسته الائتمانية لانه يحتفظ بقسم كبير من موارده المالية على شكل ارصدة نقدية او ودائع معطلة.

$$\frac{\text{لنقد في الصندوق ولدى البنوك + الذوات الغزينة + الاسهم والسندات}}{100 \times \text{مجموع الموجودات}} = \text{٢- نسبة الاصول السائلة الى الموجودات}$$

وتبين هذه النسبة مقدرة البنك على استخدام الاموال المتوفرة لديه في العمليات التمويلية، حيث تعكس هذه النسبة السياسة الائتمانية للبنك، فاذا كانت النسبة مرتفعة يعني ذلك بان سياسة البنك الائتمانية تتسم بالتحفظ وعدم الرغبة بالمخاطرة.

جدول رقم (٤-١)

نسب السيولة %

(١٩٩٤-١٩٩٠)

السنة	نسبة النقد الى الموجودات	نسبة الاصول السائلة الى الموجودات
١٩٩٠	٢١	٣٠
١٩٩١	٣٢	٤٢
١٩٩٢	٣٤	٤٢
١٩٩٣	٣٢	٣٩
١٩٩٤	٢٠	٢٧
(٩٤-٩٠)	٢٨	٣٦

يستنتج من الجدول رقم (٤-١) ان نسب السيولة لدى بنك الانماء الصناعي مرتفعة نسبياً، حيث بلغ متوسط نسبة النقد الى الموجودات خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٠) حوالي (٢٨%)، ونسبة الاصول السائلة الى الموجودات حوالي (٣٦%) خلال نفس الفترة، ويعكس ذلك اتباع البنك سياسة تحفظية نتيجة التقلبات الاقتصادية وعدم استقرار المناخ الاقتصادي وارتفاع درجة المخاطرة في القطاع الصناعي في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي في هذه الفترة.

Uses Ratios

(Activity Ratios)

ثانياً : نسب التوظيف والاستخدام

(نسب النشاط)

١- نسبة القروض الى مجموع الموجودات

التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنك

$$100 \times \frac{\text{التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنك}}{\text{مجموع الموجودات}} =$$

مجموع الموجودات

وتمثل هذه النسبة ما يتم استخدامه من موجودات البنك في ممارسة تقديم التسهيلات الائتمانية.

٢- نسبة الموجودات الثابتة الى حقوق الملكية.

$$100 \times \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{حقوق الملكية}} =$$

وتعكس هذه النسبة مدى استخدام حقوق المساهمين وتوظيفها في العملية الاستثمارية والتمويلية، فزيادة هذه النسبة تعني انخفاض مساهمة حقوق الملكية في العملية الاستثمارية والتمويلية.

جدول رقم (٤-٢)

نسب التوظيف والاستخدام %

(١٩٩٤-١٩٩٠)

السنة	نسبة التسهيلات الى الموجودات	نسبة الموجودات الثابتة الى حقوق الملكية
١٩٩٠	٥٩	٨,٢
١٩٩١	٥٠	٧,٨
١٩٩٢	٥١	٨,٤
١٩٩٣	٥٤	٩,٠
١٩٩٤	٦٦	٩,١
(٩٤-٩٠)	٥٦	٨,٥

يبرز الجدول رقم (٤-٢) معدلات توظيف واستخدام الاموال لدى البنك حيث يشير الجدول بان (٥٦%) من موجودات البنك موظفة على شكل تسهيلات ائتمانية لمختلف النشاطات خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤).

ويلاحظ بان نسب التوظيف مرتفعة نسبياً ومما يدل على ذلك ايضا انخفاض نسبة الموجودات الثابتة الى حقوق الملكية حيث بلغ متوسط هذه النسبة خلال نفس الفترة حوالي (٨,٥%).

Profitability Ratios

ثالثاً: نسب الربحية

نسب الربحية تقدم اجابات نهائية عن مدى الكفاءة التي تدار بها المؤسسة (١٠)، وبالتالي فان ربحية البنك هي نتيجة لمختلف السياسات المتخذة في ادارته، لهذا نجد ان نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والادارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون الى الفرص المربحة لتوجيه اموالهم اليها، والادارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها، والمقرضون يشعرون بالامان عند اقراض المشاريع التي تحقق الارباح.

ومن الجدير بالذكر ان تحقيق الارباح يتطلب اتباع سياسة ائتمانية توسعية في مجال منح القروض والسلف وغيرها، وهذا يتعارض مع هدف الضمان الذي يسعى البنك للمحافظة عليه عن طريق مخاطر الائتمان.

١- معدل العائد على حقوق الملكية

$$\frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100 =$$

تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح بالنسبة لمساهمية.

٢- معدل العائد على الموجودات

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100 =$$

تمثل هذه النسبة العائد على جميع موجودات البنك ، وهي تقيس بدرجة ما العائد على مجمل استثمارات البنك وتوظيفاته.

٣- معدل العائد على رأس المال

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{رأس المال المدفوع}} \times 100 =$$

تمثل هذه النسبة العائد على رأس المال المدفوع، وتقيس صافي الربح المحقق كنسبة مئوية من رأس المال المدفوع .

جدول رقم (٤-٣)

نسب الربحية %

(١٩٩٤-١٩٩٠)

السنة	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الموجودات	معدل العائد على رأس المال
١٩٩٠	١١,٦	١,٧	١٩,٣
١٩٩١	١٥,١	١,٧	٢٦,٧
١٩٩٢	١٩,٠	٢,٠	٣٩,٦
١٩٩٣	٢٠,٠	٢,٣	٣٩,٧
١٩٩٤	١٣,٤	١,٨	٢٩,٣
٩٤-٩٠	١٥,٨	١,٩	٣٠,٩

يتضح من الجدول رقم (٤-٣) ارتفاع نسب الربحية لدى البنك، حيث نجد ان متوسط معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٠) حوالي (١٨,٥ %) في حين بلغ معدل العائد على رأس المال (٣٠,٩ %) بينما لم يتجاوز معدل العائد على الموجودات (١,٩ %) خلال نفس الفترة.

وتكاد هذه النسب تضاهي وربما تزيد عن ارباحية البنوك التجارية، وهي اعلى من ارباحية مؤسسات الاقراض المتخصصة جميعها، ويعود السبب في ذلك الى حصول البنك على دعم ومنح من مصادر داخلية وخارجية متعددة وليس من عمليات واستثمارات البنك المتعددة.

فبينما بلغ العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات في البنوك التجارية (١٧,٤ %) و (٠,٨ %) على التوالي خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٢)، لم تصل هذه النسب الى (٣ %) و (٠,٦٧ %) على التوالي خلال نفس الفترة في مؤسسات الاقراض المتخصصة

(١١)، ويعود انخفاض معدلات الربحية لدى مؤسسات الاقراض المتخصصة عادة الى تخصص هذه المؤسسات في تمويل نشاط اقتصادي معين، الامر الذي يضاعف من مخاطر الاستثمار.

Capital Ratios

رابعا : نسب رأس المال

تقاس كفاية رأس مال البنك بعدد من النسب اهمها:-

١- نسبة حقوق المساهمين الى مجموع الموجودات والى الموجودات ذات المخاطرة*.

$$100 \times \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{مجموع الموجودات}} =$$

$$100 \times \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{مجموع الموجودات ذات المخاطرة}} =$$

توضح هذه النسبة مدى كفاية راسمال البنك الممتلك (حقوق المساهمين) على مواجهة المخاطر المحتمل حدوثها، وقد تدرج هذه النسبة تحت نسب الضمان حيث تمثل هذه النسبة ايضا مدى اعتماد البنك على راسماله (حقوق المساهمين) في تمويل عملياته الاستثمارية وتقديم التسهيلات الائتمانية

* الموجودات ذات المخاطرة تعني جميع الموجودات باستثناء الموجودات التي لاتتعرض لمخاطر عدم التسديد.

وبين الجدول رقم (٤-٤) ان نسبة حقوق المساهمين الى مجموع الموجودات في البنك، قد تراوحت خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٤) بين (٩٧%) و (١١%) حيث يلاحظ انخفاض هذه النسبة بشكل تدريجي خلال نفس الفترة الى ان وصلت الى (١٣%) عام ١٩٩٤، ويعود السبب في ذلك الى زيادة اعتماد البنك على مصادر التمويل الخارجية لتمويل عملياته، ومباشرة البنك بقبول الودائع منذ عام ١٩٨٢، حيث اصبحت نسبة الودائع الى اجمالي المطلوبات ترتفع تدريجيا خلال فترة الدراسة حتى شكلت (٢٩%) عام ١٩٩٣، ويتضح ذلك من الجدول رقم (٤-٥)، في حين كان اعتماد البنك في بداية عمله على رأسماله.

واما نسبة حقوق المساهمين الى مجموع الموجودات ذات المخاطرة فقد تراوحت ما بين (١١٥%) و (١٧%)، وتبين من الجدول رقم (٤-٤) انخفاض هذه النسبة بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة قياساً بالسنوات الاولى وذلك لاعتماد البنك على الودائع والاقتراض بشكل ملحوظ.

٢- نسبة رأس المال الحر * الى الموجودات ذات المخاطرة.

رأس المال الحر

١٠٠× _____ =

الموجودات ذات المخاطرة

تقيس هذه النسبة مدى كفاية رأس المال الحر على مواجهة المخاطر

* رأس المال الحر يساوي حقوق المساهمين ناقص الموجودات الثابتة.

جدول رقم (٤-٤)

الاهمية النسبية لحقوق المساهمين الى الموجودات (١٩٩٤-١٩٩٠)

السنة	(١) حقوق المساهمين (مليون دينار)	(٢) الموجودات (مليون دينار)	(٣) الموجودات ذات المخاطرة (مليون دينار)	٢÷١ (%)	٣÷١ (%)
١٩٩٠	١٠,٠٠٨	٦٩,٥٩٠	٥١,٦٥٧	١٤	١٩
١٩٩١	١٠,٥٧٩	٩٢,٧٩١	٥٧,٣٧٥	١١	١٨
١٩٩٢	١٢,٥٠٢	١١٣,٣٥١	٧٠,٢٠٤	١١	١٨
١٩٩٣	١٤,٩١٨	١٣١,٤٣٤	٧٤,٥٨٦	١١	٢٧
١٩٩٤	١٦,٣٥٢	١٢٣,٩٠٠	٩٥,١٩٧	١٣	١٧

جدول رقم (٥-٤)

الاهمية النسبية للودائع والاقتراض الى اجمالي المطلوبات

(١٩٩٤-١٩٩٠)

السنة	الودائع (مليون دينار)	الاقتراض (مليون دينار)	المطلوبات (مليون دينار)	٣÷١ (%)	٣÷٢ (%)
١٩٩٠	٥,٠١٠	٢٧,٤٨٥	٦٩,٥٩	٧	٣٩
١٩٩١	٢٢,٦٢٢	٢٧,٠٦٢	٩٢,٧٩١	٢٤	٢٩
١٩٩٢	٣٠,٠٥١	٣٨,١٣٢	١١٣,٣٥١	٢٧	٣٣
١٩٩٣	٣٨,٠٩٥	٥٠,٧٤٠	١٣١,٤٣٤	٢٩	٣٨
١٩٩٤	٢٢,٨٧١	٥٥,٦٧٨	١٢٣,٩٠٠	١٨	٤٥

المحتملة، حيث يشير الجدول رقم (٤-٦) الى ان نسبة رأس المال الحر الى الموجودات ذات المخاطرة قد تراوحت خلال فترة الدراسة (١٩٦٨-١٩٩٤) بين (١١٢%) و (١٦%) ويلاحظ انخفاض هذه النسبة بشكل شبه تدريجي، ويعود ذلك الى زيادة اعتماد البنك على المصادر الاخرى كالاقتراض الخارجي وقبول الودائع منذ عام ١٩٨٢، ويتضح من الجدول انخفاض قدرة رأس مال البنك الحر على مواجهة المخاطر المحتملة خاصة منذ الثمانينيات ولغاية عام ١٩٩٤ مقارنة بالسبعينيات ونهاية الستينيات.

٣- نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات العاملة

$$\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{الموجودات العاملة}} \times 100$$

تقيس هذه النسبة مدى كفاية رأس المال الممتلك على مواجهة المخاطر الناجمة عن الموجودات العاملة*.

ويشير الجدول رقم (٤-٦) الى ان هذه النسبة قد تراوحت بين (٢٧%) و (٢٣%) خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) ويتضح بان هذه النسبة تتخفف تدريجياً مع مرور الوقت، وتبين قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر التي قد تنشأ عن هذه الموجودات بأنها منخفضة نسبياً خلال النصف الثاني من فترة الدراسة مقارنة بالنصف الاول منها، ويعود ذلك الى زيادة حجم الموجودات العاملة وخاصة من المصادر الاجنبية منذ اوائل الثمانينيات وحتى عام ١٩٩٤ ومما يبرهن على ذلك فيما لو اخذنا معكوس النسبة.

* الموجودات العاملة تتكون من القروض والاستثمارات واذونات وسندات الحكومة.

جدول رقم (٤-٦)
الاهمية النسبية لرأس المال الحر وحقوق المساهمين
الى الموجودات العاملة وذات المخاطرة.
(١٩٩٤-١٩٩٠)

السنة	(١) رأس المال الحر (مليون دينار)	(٢) الموجودات العاملة (مليون دينار)	(٣) الموجودات ذات المخاطرة (مليون دينار)	(٣÷١) نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات العاملة (%)	(٢÷١) نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات العاملة (%)
١٩٩٠	٩,١٧٩	٣٦,٦٣٧	٥١,٦٥٧	٢٧	١٨
١٩٩١	٩,٧٥٠	٤٢,٥٥٥	٥٧,٣٧٥	٢٥	١٧
١٩٩٢	١١,٤٤٩	٥٣,٦٤٧	٧٠,٢٠٤	٢٣	١٦
١٩٩٣	١٣,٥٧٣	٦٣,٦٠٤	٧٤,٥٨٦	٢٣	١٨
١٩٩٤	١٤,٨٦٥	٦٩,٥٣٢	٩٥,١٩٧	٢٣	١٦

٤- نسبة رأس المال الحر الى الموجودات العاملة

رأس المال الحر

$$100 \times \frac{\text{رأس المال الحر}}{\text{الموجودات العاملة}} =$$

الموجودات العاملة

يشير الجدول رقم (٤-٦) بان نسبة رأس المال الحر الى الموجودات العاملة قد تراوحت ما بين (٢٥%) و (٢١%)، حيث يلاحظ الانخفاض التدريجي للنسبة خلال فترة الدراسة.

Other Ratios

خامسا: نسب أخرى

١- نسبة التحصيلات الى الاستحقاقات =

$$100 \times \frac{\text{التحصيلات}}{\text{الاستحقاقات}}$$

وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على تحصيل القروض، ومدى كفاءة اجهزة البنك في متابعة اجراءات التحصيل، وكلما زادت هذه النسبة كلما كانت قدرة البنك على تحصيل القروض اكثر، ويلاحظ من الجدول رقم (٤-٧) ان متوسط هذه النسبة بلغت (٨١%) خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٤) ويتضح بان هذه النسبة كانت منخفضة في الفتره (١٩٧٠-١٩٧٩) حيث بلغت (٧٩%)، مقارنة بالفتره الاخير (١٩٩١-١٩٩٤) التي وصلت هذه النسبة ذروتها عام ١٩٩٢ لتبلغ (٩٥%)، ويرجع ذلك الى تحسن اداء الجهاز الاداري وكفاءة اجهزة البنك في متابعة اجراءات التحصيل.

جدول رقم (٤-٧)

نسبة التحصيلات الى الاستحقاقات (١٩٩٠-١٩٩٤)

السنة	نسبة التحصيلات الى الاستحقاقات %
١٩٩٠	٧٨,٢٨
١٩٩١	٨٩,١٤
١٩٩٢	٩٥,٠٠
١٩٩٣	٩١,١٠
١٩٩٤	٨٩,٨٠
١٩٩٤-١٩٧٠	٨١,١٥

ومن الجدير بالذكر ان نسبة التحصيل في بنك الانماء الصناعي اكبر من نسب التحصيل في مؤسسات الاقراض المتخصصة الاخرى، ويعود السبب في ذلك الى طبيعة ملكية بنك الانماء الصناعي حيث يمتلك القطاع الخاص غالبية اسهمه^(١٢).

٢- نسبة توزيع الارباح .

حدد قانون بنك الانماء الصناعي الحد الادنى لتوزيع الارباح بـ (٦%) سنويا على الاقل ولكن البنك استطاع تحقيق ارباح حيث وصلت نسبة التوزيع في السنوات الاخيرة الى (١٢%).

الهوامش

- ١- مفلح عقل، مقدمة في الادارة المالية، عمان، ١٩٨٩، ص ص (٧٩-٨٠).
- ٢- كمال قنبرية، التحليل المالي، دمشق، ١٩٨٦، ص ٣.
- ٣- تعني الملاحة المالية نسبة رأس المال الى الاصول.
- ٤- زياد رمضان، التحليل المالي للغايات الادارية في المنشآت التجارية والصناعية، عمان، ١٩٨٣، ص ١٢.
- ٥- مفلح عقل، مقدمة في الادارة المالية، مصدر سابق، ص ٨٧.
- ٦- جميل توفيق، مذكرات في الادارة المالية، الاسكندرية، ١٩٧٥، ص ص ٧٨-٨٠.
- ٧- محمد الناقد، التخطيط المالي والنقدي، منشورات جامعة حلب، حلب، ١٩٧٥-١٩٧٦، ص ص ١٣٤-١٤٦.
- ٨- خليل الشماع، الادارة المالية، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٠٤.
- ٩- *Robert Johnson, Financail management, Bosten: Allyn and Bacon, INC. 1972, p 58*
- ١٠- سمير عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، الاسكندرية، ١٩٨٦، ص ٣١٧.
- ١١- عبد الحليم المحيسن، البنوك والمؤسسات المالية الاخرى في الاردن، ١٩٩٤، ص ص (٤٠-٤١).
- ١٢- المصدر نفسه، ص ص (٤٠-٥٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

التقييم الاقتصادي لاداء بنك

الانماء الصناعي

الفصل الخامس

التقييم الاقتصادي لبنك الانماء الصناعي

(١-٥) المقدمة

يتضمن هذا الفصل محاولة تقييم اداء بنك الانماء الصناعي من الناحية الاقتصادية ، وسيتم استخدام بعض المعايير والمقاييس للوصول الى هذا الهدف، وذلك من خلال استخدام المعيار الكمي الذي يبين نسبة القروض والتسهيلات التي منحها البنك الى اجمالي القروض والتسهيلات من قبل الجهاز المصرفي للقطاعات المعنية، ومعدلات نمو هذه القروض والتسهيلات بالاضافة الى دور البنك في خلق فرص عمل في كل من القطاعين الصناعي والسياحي ، وكذلك دوره في مجالات اخرى.

ولبيان مدى المساهمة الفعلية للقروض والتسهيلات الائتمانية التي منحها البنك، لابد من استخدام بعض النماذج القياسية لاستنباط بعض الدلالات المتعلقة بفعالية القروض التي قدمها البنك، ومدى مساهمتها في احداث تغيرات تنموية في القطاعات التي يخدمها ، وسيتم قياس ذلك بالاستناد الى الاطار النظري الذي تم الاشارة اليه في الفصل الاول من الدراسة.

(٢-٥): أثر قروض البنك على الانتاجية

تحتاج القطاعات الانتاجية سواء السلعية منها كالقطاع الصناعي او الخدمية كالقطاع السياحي الى تمويل مالي لمشروعات التوسع وزيادة الطاقة الانتاجية، او لانشاء مشاريع جديدة ، لذلك يلجأ المستثمرون الى الجهاز المصرفي لطلب الائتمان اللازم سواء من البنوك التجارية او مؤسسات الاقراض المتخصصة.

النموذج القياسي

استنادا الى الاطار النظري في الفصل الاول من الدراسة ، وباستخدام قاعدة البيانات في الملحقين (٧ و٦) للفترة (١٩٦٨-١٩٩٤)، تم تقدير المعادلة الاحصائية بطريقة المربعات الصغرى (OLS) (Ordinary Least Squares) مع التعديل لمشكلة الترابط المتسلسل (Autocorrelation) عند الحاجة.

المعادلة الاحصائية

تمثل هذه المعادلة دالة الانتاج كوب دوغلاس (Cobb- Douglas) في القطاع الصناعي ، وتمثل العلاقة بين ناتج القطاع الصناعي وبين كل من العمالة الصناعية ورأس المال المقدر في القطاع الصناعي ، وقروض بنك الانماء الصناعي للقطاع الصناعي ، والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الصناعي.

$$GDP_i = e^c \cdot L^{B_1} \cdot K^{B_2} \cdot CD_{IDB}^{B_4} \cdot CD_{CB}^{B_4} \cdot e^{u_i} \dots\dots (1)$$

حيث:

GDP_i : الناتج المحلي للقطاع الصناعي.

L : العمالة الصناعية

K : رأس المال المقدر في القطاع الصناعي بعد استثناء التسهيلات الصناعية للقطاع الصناعي.

CD_{IDB} : حجم القروض الصناعية المقدمة من البنك

CD_{CB} : حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعي من البنوك التجارية

u_i : عنصر المتغير العشوائي.

C : قيمة الثابت.

B_1, \dots, B_4 : المرونات المقدرة.

e : الاساس اللوغاريتم الطبيعي.

ولغايات الحساب يمكن صياغة المعادلة السابقة على النحو التالي:

$$\ln \text{GDP}_1 = C + B_1 \ln L + B_2 \ln K + B_3 \ln \text{CD}_{\text{DB}} + B_4 \ln \text{CD}_{\text{CB}} + U_i \quad (2)$$

وكانت نتائج تقدير المعادلة السابقة على النحو التالي:

$$\ln \text{GDP}_1 = -0.20 - 0.82 \ln L + 0.82 \ln K + 0.125 \ln \text{CD}_{\text{DB}} + 0.56 \ln \text{CD}_{\text{CB}}$$

(-0.29) (-3.3)* (6.2)** (2.8)* (10.7)*

$$R^2 = 0.99 \quad R^{-2} = 0.99 \quad F = 1144.3 \quad D.W = 1.82$$

ملاحظة: الأرقام بين الأقواس هي نسبة ت (T-Ratio)

* ذات دلالة احصائية بمستوى ٥%

** ذات دلالة احصائية بمستوى ١%

R^2 : معامل التحديد

R^{-2} : معامل التحديد المعدل

F : هي نسبة ف (F-Ratio)

D.W : معامل الدوربون - واتسون

تبين نتائج المعادلة السابقة معنوية المتغيرات المستقلة ، ومن الجدير بالذكر ان مرونة الانتاج الصناعي بالنسبة للعمالة سالبة ، وسبب ذلك ان معدل نمو التشغيل في القطاع الصناعي كان اعلى من معدلات النمو في الانتاج الصناعي ، فيما عدا ان بعض السنوات كانت معدلات نمو التشغيل في القطاع الصناعي موجبة في الوقت الذي كان القطاع الصناعي يحقق معدلات نمو سالبة او ما يسمى (Overemployment) ، بينما تتفق معاملات المتغيرات الاخرى مع النظرية الاقتصادية والتوقعات المبدئية.

والغرض الاساسي من هذه المعادلة هو معرفة مدى استجابة الانتاج في القطاع الصناعي للتغيرات التي تحدث في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي من بنك الانماء الصناعي والبنوك التجارية، وقد اظهرت النتائج ان مرونة

الانتاج الصناعي بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية (٠,٥٦) وكانت اعلى من مرونة الانتاج بالنسبة لقروض بنك الانماء الصناعي التي بلغت (٠,١٢٥) ويرجع ذلك الى ان بنك الانماء الصناعي يعطي قروضا متوسطة وطويلة الاجل ، كما ان انخفاض المرونة بالنسبة لبنك الانماء الصناعي يعود الى عدم وجود فترة انتظار بين صدور الائتمان واثره على الانتاج وعدم وجود بديل اخر لتمويل القطاع الصناعي.

وبالاعتماد على نتائج تقدير المعادلة السابقة تم تقدير الانتاجية الحدية والانتاجية المتوسطة للتسهيلات الائتمانية في القطاع الصناعي.

تقدير الانتاجية الحدية والمتوسطة للائتمان

ان تقدير الانتاجية الحدية والمتوسطة للائتمان الصناعي من قبل بنك الانماء الصناعي من جهة و البنوك التجارية من جهة اخرى يعطينا فكرة عن امكانية توجيه الائتمان ، ومدى معرفة مرونة الانتاج في القطاع الصناعي بالنسبة للائتمان من بنك الانماء الصناعي والبنوك التجارية.

يمكن حساب الانتاجية المتوسطة (Average Productivity) AP للدينار على الشكل التالي:

$$AP = GDP_i / CD_i \quad \dots\dots\dots (4)$$

حيث:

GDP_i : الناتج المحلي في القطاع i

CD_i : الائتمان الممنوح للقطاع i

كذلك يمكن قياس الانتاجية الحدية (Marginal Product) MP للدينار

$$MP = \Delta GDP_i / \Delta CD_i \quad \dots\dots\dots (5)$$

ولبيان العلاقة بين المرونة والانتاجية يمكن صياغة العلاقة التالية:

$$MP = E_i \cdot AP \quad \dots\dots\dots (6)$$

حيث :

E_i : تشير الى المرونة في القطاع i ، ومنها فان المرونة (E_i) تساوي

$$E_i = MP / AP \quad \dots\dots\dots (7)$$

يبين الجدول رقم (٥-١) نتائج الانتاجية الحديدية والمتوسطة والمرونة للقطاع الصناعي من الائتمان الممنوح لبنك الانماء الصناعي والبنوك التجارية لسنوات مختلفة وذلك باستخدام قاعدة البيانات في الملحقين (٦،٧) والاعتماد على نتائج المعادلة رقم (٣).

يتضح من الجدول رقم (٥-١) بان الانتاجية الحديدية للدينار في بنك الانماء الصناعي اكبر من الانتاجية الحديدية للدينار في البنوك التجارية في جميع السنوات، وهذا ما يؤكد التوقعات في الفصل الاول من الدراسة، ويدل ذلك على ان فعالية القرض من قبل بنك الانماء الصناعي المقدم للقطاع الصناعي اكثر من فعالية القرض من البنوك التجارية المقدمة لنفس القطاع، وتبين النتائج بان كل دينار يقدم للقطاع الصناعي على شكل ائتمان من البنك يؤدي الى زيادة الانتاج الصناعي بمقدار (٤,٤٥) دينار عام ١٩٧٠ مقابل (٢,٠٧) دينار في البنوك التجارية في نفس العام، بينما انخفضت الانتاجية الحديدية للدينار عام ١٩٩٤ حتى وصلت الى (٣,٢٦) دينار و (٠,٧٢) دينار على التوالي.

واما الانتاجية المتوسطة فستكون بالطبع اكبر في بنك الانماء الصناعي لان حجم قروض البنك الصناعية اقل من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية للقطاع الصناعي، بينما قيمة المرونة في بنك الانماء الصناعي اقل منها في البنوك التجارية، ويرجع ذلك الى ان بنك الانماء الصناعي يعطي قروضاً متوسطة وطويلة الاجل، وبالتالي فان استجابة الانتاج الصناعي للقروض الصناعية الممنوحة لا يظهر اثره الا بعد مضي فترة زمنية كافية، بعكس البنوك التجارية التي تمول عمليات قصيرة الاجل.

جدول رقم (٥-١)

الانتاجية الحديدية والمتوسطة للدينار من بنك الائتماء الصناعي والبنوك التجارية
للقطاع الصناعي لبعض السنوات.
(الوحدة بالدينار)

البنوك التجارية المرونة (٥٦,٠)		بنك الائتماء الصناعي المرونة (١٢٥,٠)		السنة
AP	MP	AP	MP	
٣,٧	٢,٠٧	٣٥,٦	٤,٤٥	١٩٧٠
٣,٨	٢,١٢	٢٤,٩	٣,١١	١٩٧٥
٢,٥	١,٤٠	٣٤,٨	٤,٣٥	١٩٨٠
١,٥	٠,٨٤	٣٩,٦	٤,٩٥	١٩٨٥
٢,٣	١,٢٨	٤١,٨	٥,٢٢	١٩٩٠
٢,١	١,١٧	٣٦,٠	٤,٥٠	١٩٩١
٢,٠	١,١٢	٢١,٧	٢,٧١	١٩٩٢
١,٤	٠,٧٨	١٨,٥	٢,٣١	١٩٩٣
١,٣	٠,٧٢	٢٦,١	٣,٢٦	١٩٩٤

وبعد تقدير الانتاجية الحديدية والانتاجية المتوسطة للدينار المقدم على شكل ائتمان في القطاع الصناعي، سيتم حساب الانتاجية الحديدية والانتاجية المتوسطة للدينار المقدم على شكل ائتمان للقطاع السياحي^(١) من قبل بنك الائتماء الصناعي والبنوك التجارية، استناداً الى قاعدة البيانات في الملحقين ارقام (٦,٧) بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة مع اعتماد سنة ١٩٩٠ كسنة اساس ويبين الجدولين (٥-٢) و (٥-٣) نتائج تقدير الانتاجية الحديدية والمتوسطة والمرونة لبعض السنوات خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٤).

جدول رقم (٥-٢)
الانتاجية الحديدية والمتوسطة للدينار من بنك الائماء الصناعي
للقطاع السياحي لبعض السنوات
(الوحدة بالدينار)

اسعار ثابتة			اسعار جارية			السنة
المرونة	AP	MP	المرونة	AP	MP	
٠,٠٣ -	٦٧٩,٦	٢٥,١ -	٠,٠١ -	٦٧٩,٦	٥,٨ -	١٩٨٢
٠,٠٤ -	٩٢٨,١	٤٠,٤١ -	٠,٠٤ -	٩٢٨,١	٤٠,١ -	١٩٨٥
٠,٠٩ -	١٨٣,٦	١٦,٧ -	٠,٢٥	١٨٣,٦	٤٥,٨	١٩٩٠
٠,٣٥	٣١٧,٦	١١٠,٩	٠,٣٣	٣١٧,٦	١٠٥,٨	١٩٩١
١,٠٠	٣١٧,٤	٣١٧,٣	٠,٩٩	٣١٧,٤	٣١٧,٠	١٩٩٢
٠,١٩	٧٧,٨	١٥,٠	٠,٢٤	٧٧,٨	١٨,٨	١٩٩٣
١,٦١	٧٩,٩	١٢٩,٣	١,٢٤	٧٩,٩	٩٩,٦	١٩٩٤

جدول رقم (٣-٥)

الانتاجية الحديدية والمتوسطة للدينار من البنوك التجارية
للقطاع السياحي لبعض السنوات

اسعار ثابتة			اسعار جارية			السنة
المرونة	AP	MP	المرونة	AP	MP	
٠,٤٦ -	٨,٩	٤,١١ -	٠,٠٦	٨,٩	٠,٦	١٩٨٢
٠,٧٥	٦,٨	٥,١	٠,٧٣	٦,٨	٥,٠	١٩٨٥
١,٠٥ -	١٠,٢	١٠,٨ -	٠,٩٨	١٠,٢	١٠,٠	١٩٩٠
٦,٨٠	٦,٨	٤٦,٣	١٢,١٣	٦,٨	٨٢,٥	١٩٩١
٢,٦٢	٨,٤	٢٢,٠	٢,١٢	٨,٤	١٧,٨	١٩٩٢
٠,٦٣ -	١١,٩	٧,٦ -	١,٤١ -	١١,٩	١٦,٨ -	١٩٩٣
٠,٦٩	١١,٦	٨,١	٠,٨٥	١١,٦	٩,٩	١٩٩٤

يتضح من الجدولين السابقين بان الانتاجية الحديدية للدينار المقدم على شكل ائتمان للقطاع السياحي من قبل بنك الانماء الصناعي اكبر من الانتاجية الحديدية للائتمان من البنوك التجارية في معظم السنوات، حيث بلغت الانتاجية الحديدية للدينار عام ١٩٩٤ حوالي (٩٩) دينار و (١٢٩) دينار بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة على التوالي في بنك الانماء الصناعي، مقابل (٩,٩) دينار و (٨,١) دينار عام ١٩٩٤ في البنوك التجارية.

كما يلاحظ ان مرونة الانتاج السياحي للائتمان السياحي من البنوك التجارية اكبر من تلك المرونة في بنك الانماء الصناعي.

(٣-٥) مساهمة البنك في تقديم القروض الصناعية والسياحية.

تكمن مساهمة بنك الانماء الصناعي في التنمية الاقتصادية بشكل أساسي من خلال مساهمته في توفير التمويل اللازم لكل من القطاع الصناعي والقطاع السياحي على اعتبار ان هذين القطاعين من اهم القطاعات الانتاجية مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، اضافة لمساهمتهما في العمالة وتنمية القطاعات الاخرى، وخاصة قطاعي الزراعة والنقل.

يبين الجدول رقم (٥-٤)، نسبة قروض البنك الصناعية الى اجمالي التسهيلات الصناعية، ونسبة قروض البنك السياحية الى اجمالي التسهيلات السياحية التي يقدمها الجهاز المصرفي، ومعدلات نمو هذه القروض، ويتضح من الجدول تذبذب هذا النسب ومعدلات النمو، حيث بلغ متوسط نسبة قروض البنك الصناعية الى اجمالي التسهيلات الصناعية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٤) حوالي (٨,٠١٪) ويلاحظ بان هذه النسبة في بداية الفترة كانت اكبر منها في نهاية الفترة بينما بلغ متوسط نسبة قروض البنك السياحية الى اجمالي التسهيلات السياحية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٤) حوالي (٧,٤٧٪) في حين بلغ متوسط نسبة تسهيلات البنك الصناعية والسياحية الى اجمالي التسهيلات الصناعية والسياحية حوالي (٢٣,٢٥٪) خلال نفس الفترة ويلاحظ بان هذه النسبة كانت مرتفعة منذ بداية تاسيس البنك وحتى نهاية السبعينات ثم بدأت بالانخفاض منذ بداية الثمانينات وحتى الوقت الحاضر، وقد تراوحت هذه النسبة بين (٩,٧٤٪) و (٤٣,٥٪). واما معدل نمو قروض البنك الصناعية تراوحت بين (- ٤٥٪) و (٢٢٦٪) وبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي (٢,٩٣٪) خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٤)، بينما بلغ متوسط معدل نمو التسهيلات الائتمانية للبنك (٢٥,٣٣٪) سنوياً خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٥-٤)

نسب قروض بنك الائتماء الصناعي ومعدلات نموها

(١٩٦٨-١٩٩٤)

(نسب مئوية %)

السنة	نسبة قروض البنك الصناعية الى اجمالي التسهيلات الصناعية	نسبة قروض البنك السياحية الى اجمالي التسهيلات السياحية	نسبة قروض البنك الى اجمالي التسهيلات الصناعية والسياحية	معدل نمو قروض البنك الصناعية	معدل نمو قروض البنك السياحية	معدل نمو تسهيلات البنك الائتمانية
١٩٦٨	١٠,٥١	٦,٥٤	٩,٧٤	-	-	-
١٩٦٩	١٥,٤٦	١,١٨	٣١,٢٠	٥٩,٥٧	٨٢,٨٥ -	٢٣٨,٧٠
١٩٧٠	٩,٦١	٢,٦٣	٣٧,٠٤	٣٣,٣٣	١٢٥,٠٠	٢٦,١٣
١٩٧١	٥,٦٤	٠,٥٥	٤٣,٤٩	٤٥,٠٠-	٨١,٤٨ -	٨,٩٧
١٩٧٢	٨,٤٧	٣٥,٩٤	٤١,٨١	٥٨,١٨	١٠٠٠,٠٠	٨,٧٩
١٩٧٣	١٨,٣٨	٣,٣١	٣٣,١٢	٢٢٦,٢٠	٩٠,٤٩ -	١١,٠٤
١٩٧٤	١٢,٩٠	٢٠,٢١	٢٨,٥٩	٩,٥٨	٦٩١,٦٦	٣١,٢١
١٩٧٥	١٣,٤٨	٣,٦٤	٢٨,٤٦	٥٢,٢٨	٨٢,١٠ -	٣٨,٨٢
١٩٧٦	١٠,٥٨	٢٦,٦٤	٢٧,٩٦	١٠,٤٣	١٢٣٥,٢٩	٤٢,١٧
١٩٧٧	١٢,٧٧	١٨,٥٦	٣١,٠٩	٥٠,١٣	١٤,٦٤ -	٣٧,٩٩
١٩٧٨	٩,١٧	١٦,١٢	٢٦,٧٨	١,٤٢ -	٦٣,٧٤	٢٣,٥٠
١٩٧٩	٥,٤٥	٣,٠٠	٢١,١٤	٩,٨١ -	٧٦,٣٥ -	١٦,٧١
١٩٨٠	٦,٧٣	٩,٣٧	١٩,٨٤	٥١,٢٨	٣٠٦,٦٦	١٥,٩٢
١٩٨١	٧,٧٧	٤,٣٨	٢٠,٦٨	٤٢,٤٢	٤٠,١٦ -	٢٩,٣٠
١٩٨٢	٨,١٨	١,٢٩	٢١,٤٩	٣٣,٥١	٦٣,٠١ -	٣١,٤٥
١٩٨٣	٥,٥٩	٠,٨٤	٢٠,٧٦	١٨,٠٢-	١٨,٥١-	١٦,٥٧
١٩٨٤	٣,٤٨	٤,٠٠	١٨,٨٤	٢٥,٥١-	٣٥٠,٠٠	٥,٢١
١٩٨٥	٣,٦٩	٠,٧٣	١٦,٩٠	١٨,٤٣	٧٧,٧٧-	١,٢٧
١٩٨٦	٣,٥٣	١,٩٨	١٤,٦٨	١١,٧٠	٢٤٥,٤٥	٢,٥٢
١٩٨٧	٣,٢٧	٠,٧٠	١٥,٤٣	٧,٧٦ -	٦٩,٥٢-	٢,٥٩
١٩٨٨	٤,٨٥	٠,٣٦	١٦,٢٤	٥١,٠٦	٥٦,٥٢-	٤,٨٣
١٩٨٩	٥,٠٩	٤,٠٤	١٦,٣٣	١٣,٤٥	١١٩٩,٩٩	٩,٨٣
١٩٩٠	٥,٣٢	٥,٢٦	١٧,٣٨	٣,٩٧	٤٢,٣٠	٦,٩٤
١٩٩١	٥,٥٤	٢,٠٩	١٨,٣٤	١٠,٥٣	٦٣,٢٤-	١٠,٠٨
١٩٩٢	٨,٧٧	٢,٥٨	١٨,٥٧	٨٦,٨١	٤٥,٥٨	١٩,٥٩
١٩٩٣	٧,٢٤	١٣,٢٥	١٧,٧٦	٨,٠٤	٤٠٦,٠٦	٢١,٧٤
١٩٩٤	٤,٨٧	١٢,٦٩	١٤,٢٥	١٨,٦٢	١٠,٥٧	٣,٢٧
٩٤-٦٨	٨,٠١	٧,٤٧	٢٣,٢٥	٢,٩٣	٥٣٤,٨٣	٢٥,٣٣

المصدر : ملحق رقم (٦) وقام الباحث باستخراج النسب ومعدلات النمو.

(٤-٥) مساهمة البنك في العماله:

بلغ عدد الموظفين العاملين في البنك بكافة فروعها (١٦٣) موظفاً في نهاية عام ١٩٩٤، مقابل (١٦٦) موظفاً في نهاية عام ١٩٩٣، وقد اهتم البنك بالتنمية النوعية لموظفيه بهدف رفع مستوى كفاءتهم ونتاجيتهم، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية داخل وخارج المملكة^(٢)، ولا يقتصر دور بنك الانماء الصناعي في التوظيف على العاملين في البنك، فقد نص قانون البنك من خلال اهدافه على زيادة فرص العمل في المملكة.

ان توفير التمويل اللازم للمشاريع الصناعية والسياحية، وتقديم الخدمات المرافقة لها من قبل البنك، سيؤدي الى توسيع المشاريع القائمة او انشاء مشاريع جديدة، وهذا بدوره يؤدي الى استيعاب جزء من قوة العمل الاردنية.

وفي الحقيقة لا يوجد هناك أية بيانات صريحة تدل على مساهمة البنك في خلق فرص العمل في القطاعين الصناعي والسياحي، لذلك تم صياغة المعادلة التالية من اجل محاولة تقدير عدد العمال الذين تم استيعابهم بفعل البنك في القطاعين الصناعي والسياحي.

$$ALt = CDt / Lt \quad \dots\dots\dots(8)$$

حيث :

ALt : معدل نصيب العامل الواحد في كل من القطاعين الصناعي والسياحي من التسهيلات الائتمانية.

CDt : التسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعي والقطاع السياحي.

Lt : عدد العمال في القطاع الصناعي والقطاع السياحي.

تشير هذه المعادلة الى معدل نصيب العامل الواحد في كل من القطاع الصناعي والقطاع السياحي من التسهيلات الائتمانية المقدمة لهذه القطاعات، ونفترض هنا بان نصيب العامل الواحد الذي وظفه بنك الانماء الصناعي من التسهيلات الائتمانية التي

يقدمها البنك مماثل على الأقل لنصيب العامل الصناعي او السياحي من التسهيلات الاجمالية لهذه القطاعات، وبذلك يمكن تقدير عدد العمال الذين احدثهم بنك الانماء الصناعي في كل عام على النحو التالي.

$$Lbt=CDBt/ALt \dots\dots\dots(9)$$

حيث:

- . Lbt: عدد العمال الذين احدثهم البنك في السنة t .
- . CDBt: التسهيلات الائتمانية التي قدمها البنك في السنة t .
- . ALt: نصيب العامل في القطاع الصناعي والقطاع السياحي من التسهيلات الائتمانية في السنة t .

ويشير الجدول (٣) رقم (٥-٦) الى معدل نصيب العامل من التسهيلات الصناعية والسياحية، والى عدد العمال الذين احدثهم بنك الانماء الصناعي حسب المعادلات السابقة، ويتبين من الجدول ان متوسط مساهمة البنك خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٣) بلغ (١٢٠٥٩) عاملاً سنوياً، ويؤثر بنك الانماء الصناعي على العمالة من خلال توفير التمويل اللازم للقطاع الصناعي وبالتالي زيادة الانتاج في هذا القطاع الامر الذي يؤدي الى الحاجة الى توفير فرص عمل جديدة.

جدول رقم (٥-٥)
العماله والتسهيلات الصناعية والسياحية
(١٩٨٣-١٩٩٤)

السنة	عدد العمال في الصناعة (عامل)	عدد العمال في السياحة (عامل)	التسهيلات الاقتصادية للبنك (مليون)	التسهيلات الاقتصادية للصناعة والسياحة (مليون)	نصيب العامل من التسهيلات (دينار)	عدد العمال بفعل البنك (عامل)
١٩٨٣	٤٨٧٠٠	٦٣٦٨	٣٥,٩٣٨	١٧٣,٠٥٠	٣١٤٢,٤٧	١١٤٣٦
١٩٨٤	٥٢٠٠٠	٦٤١٤	٣٧,٨١٢	٢٠٠,٦١٩	٣٤٣٤,٤	١١٠٠٩
١٩٨٥	٥٥١٠٠	٦٥٦١	٣٨,٢٩٣	٢٢٦,٥٨٠	٣٦٧٤,٦	١٠٤٢٠
١٩٨٦	٥٨١٠٠	٦٤٩٤	٣٩,٢٦٠	٢٦٧,٣٧٠	٤١٣٩,٢	٩٤٨٤
١٩٨٧	٦٢١٠٠	٦٦٤٢	٤٠,٢٧٨	٢٦٠,٩١٠	٣٧٩٥,٤	١٠٦١٢
١٩٨٨	٦٢٢٠٠	٧٣٥٥	٤٢,٢٢٦	٢٥٩,٩٠٠	٣٧٣٦,٦	١١٣٠٠
١٩٨٩	٦١٨٠٠	٧٨٠١	٤٦,٣٧٧	٢٨٣,٩١٩	٤٠٧٩,٢	١١٣٦٨
١٩٩٠	٦٠٣٠٠	٨٠٣٧	٤٩,٦٠٠	٢٨٥,٣٨٠	٤١٧٦,٠	١١٨٧٧
١٩٩١	٦٤٣٠٠	٨٢٤٣	٥٤,٦٠٠	٢٩٧,٦٨٩	٤١٠٣,٦	١٣٣٠٥
١٩٩٢	٦٨٤٠٠	٨٦٦٠	٦٥,٣٠٠	٣٥١,٥٧٠	٤٥٦٢,٢	١٤٣١٢
١٩٩٣	٩١١٠٠	٧٥٩٧	٧٩,٥٠٠	٤٤٧,٦٠٠	٤٥٣٥,٠	١٧٥٢٩
١٩٩٤	N.A	٨١٧٢	٧٦,٩٠٠	٥٣٩,٤٠٠	-	-
٩٤-٨٣						١٢٠٥٩

المصدر : (١) البنك المركزي الاردني، نشرات شهريه ، اعداد مختلفه.

(٢) بنك الائتماء الصناعي ، التقرير السنوي، اعداد مختلفه

(٣) وزارة السياحة، قسم المهن السياحية.

(٤) قام الباحث بتقدير واستخراج بعض القيم.

(٥-٥) معيار آخر لتقييم أداء البنك.

يمكن استخدام هذا المعيار لتقييم أداء البنك من خلال لقاء الضوء على بعض الحقائق ذات العلاقة، فبنك الانماء الصناعي يوجه تمويله وخدماته نحو نشاطات لها اولوية في العملية التنموية، اكثر من تلك التي تقوم بها مؤسسات التمويل التجاري على اعتبار ان الحكومة ليس لها سلطة على تلك المؤسسات كذلك التي لها على مؤسسات التمويل المتخصصة^(٤). كما ان بنك الانماء الصناعي ملتزما ضمن اطار السياسة العامة للتنمية، ويولي المشاريع اهمية واولوية نابعة من اهتمام الحكومة بها.

اصبح البنك يقوم بدور جديد في التمويل هو دور التمويل بالمشاركة مع البنوك التجارية والمؤسسات والشركات المالية، والذي يؤدي الى تعزيز دور البنك في الاعمال الترويجية وتوفير المصادر المالية، وذلك عن طريق المشاركة بالتجمعات البنكية واسناد القرض، كما ان كلفة الاقتراض من بنك الانماء الصناعي اقل من كلفة الاقتراض من البنوك التجارية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة بالبنوك التجارية، فبينما يبلغ متوسط اسعار الفائدة في بنك الانماء الصناعي حوالي (٩%)، فانها لاتقل عن (١٢%) في البنوك التجارية ناهيك عن قصر مدة القروض في البنوك التجارية.

بنك الانماء الصناعي يسعى الى تحقيق ابعادا تنموية في المشاريع الصناعية والسياحية من خلال العمل على ادخال تكنولوجيا جديدة او النفاذ الى اسواق خارجية غير تقليدية او كثافة استعمال الايدي العاملة الوطنية او الانتشار في مناطق بعيدة تؤدي في مجموعها الى انتاج سلع جديدة وترفد الاقتصاد بالعملات الاجنبية. وتساعد في حل مشكلة البطالة وتنمي المجتمعات المحلية، كما يأخذ البعد البيئي للمشاريع بعين الاعتبار حيث اصبح تقييم الاثار البيئية جزءا لا يتجزأ من الشروط المرجعية لتقييم المشاريع المعتمده في البنك^(٥).

ولا يقتصر دور البنك في المجالات السابقة فحسب، وإنما يقوم بإستثمار جزء من امواله، حيث بلغت القيمة السوقية للاسهم المتداولة في سوق عمال المالي (١,٠٨٥) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٤ ، كما بلغت القيمة السوقية للاستثمارات المتداولة في سوق عمان المالي (٧,٣٦٤) مليون دينار في نفس العام ، في حين بلغ مجموع الاستثمارات غير المتداولة في سوق عمان المالي (٣,٢٤٨) مليون دينار عام ١٩٩٤ مقابل (٢,٧٧٠) مليون دينار عام ١٩٩٣ (٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الهوامش

(١) لم يتم تقدير المعادلات الاحصائية بالنسبة للقطاع السياحي لعدم توفر البيانات اللازمة، لذلك تم الاكتفاء بالجانب الوصفي.

(٢) بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤، ص ٣٧.

(٣) اقتصرت الفترة على الاعوام (١٩٨١-١٩٩٤) لعدم توفر بعض البيانات عن الفترات السابقة.

(٤) واصف عازر، "ندوة التمويل المتخصص"، مجلة البنوك في الاردن، المجلد الثاني، العدد (٧)، تموز ١٩٨٣، ص ١٩.

(٥) بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٣، ص ٢٦.

(٦) بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤، ص ص (٤٨-٥٢).

© Arabic Digital Library - Jordan University

الفصل السادس النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

(٦-١): النتائج

١- تطور الجهاز المالي والمصرفي في الاردن تطوراً كمياً ونوعياً بشكل واضح، خلال الفترة البسيطة من عمر هذا الجهاز، حيث زاد عدد البنوك التجارية والمتخصصة وتوعدت مهامها وتعددت اغراضها وظهر سوق عمان المالي والشركات المالية ومؤسسات التوفير والادخار، وساهم هذا الجهاز في التنمية الاقتصادية من خلال علاج كثير من المشكلات الاقتصادية والمالية التي مر بها الاردن، وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والاستثمار في هذه القطاعات.

٢- يمتلك القطاع الخاص غالبية أسهم البنك حيث يستحوذ على اكثر من (٨١٪) من ملكيته بينما لم تتجاوز ملكية القطاع العام (١٩٪)، مما يعني ان ملكيته ملكية مشتركة وهي صفة ينفرد بها بنك الانماء الصناعي حيث يتمتع بحرية الحركة التي تتمتع بها مؤسسات القطاع الخاص وميزة الضمانات والمساعدات التي لا تتوافر الا للمؤسسات العامة.

٣- يعتبر بنك الانماء الصناعي بنك متكامل وقائم بذاته حيث يشتمل البنك من خلال هيكله التنظيمي على كافة الدوائر اللازمة لسير عمله وتحقيق اهدافه ومتابعه اعماله وتنسيق العمل بين هذه الدوائر.

٤- يميل بنك الانماء الصناعي الى سياسة الاقراض اكثر من الاستثمار في المشروعات الصناعية، فلم تتجاوز نسبة الاستثمارات المالية الى الموجودات منذ تأسيس البنك وحتى الان (١٢٪) بينما وصلت نسبة الاقراض الى الموجودات (٨٤٪) خلال خطتي التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥)، والخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)، حيث بلغ متوسط مساهمة الاقراض في اجمالي استخدامات اموال البنك خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٤) حوالي

(٦٩%) أي ان معظم استخدامات الاموال توجه نحو الاقراض. ويعتقد ان مثل هذه السياسة هي المجال الطبيعي لعمل البنك.

٥- بلغ عدد القروض الممنوحة للقطاع الصناعي والقطاع السياحي من بنك الانماء الصناعي خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩٤) (٢١٦٢) قرصاً بقيمة (٢٤١,٦) مليون دينار، وكان متوسط قيمة القرض الواحد (٢٠٢) الف دينار عام ١٩٩٤، مقابل (٧٨) الف دينار خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٨٨)

٦- بلغ عدد قروض الحرفيين منذ بداية تأسيس صندوق الحرفيين عام ١٩٧٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٤ حوالي (٣٥٠٩) قروض بقيمة (١٣,٤٥) مليون دينار وتركزت معظم هذه القروض في منطقة عمان الكبرى، ويستنتج من ذلك أن محافظة العاصمة قد استأثرت بنصيب الاسد من القروض الممنوحة من قبل البنك، سواء القروض الصناعية او السياحية او الحرفية.

٧- احتلت المشاريع الصناعية نصيب الاسد من قروض البنك حيث شكلت (٩٠%) من قيمة قروض البنك خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩٤)، بينما كان نصيب المشاريع السياحية (١٠%) فقط من القروض خلال نفس الفترة.

٨- تركز قروض البنك بشكل كبير في محافظة العاصمة من حيث عدد هذه القروض وقيمتها، اذ بلغت نسبة عدد القروض الممنوحة الى مجموع القروض (٧١,٧%) عام ١٩٩٣، و (٦٠%) عام ١٩٩٤، كما بلغت نسبة قيمة القروض الممنوحة الى مجموع القروض الممنوحة (٦٢,٤%) عام ١٩٩٣، و (٥١%) عام ١٩٩٤.

٩- اهتمام البنك المتزايد بالمجالات التنموية، ويتضح ذلك من خلال تشجيعه لإدخال تكنولوجيا جديدة، والحث على انشاء المشاريع ذات الكثافة العمالية لحل مشكلة البطالة، واخذ البعد البيئي بعين الاعتبار، وغزو الاسواق الاجنبية، وذلك من خلال تقديم حوافز مثل تخفيض سعر الفائدة وتمديد فترة الامهال وغيرها.

١٠- ارتفاع نسب الربحية في البنك وهي اعلى من تلك النسب في جميع مؤسسات الاقراض المتخصصة الخمس، كما تكاد هذه النسب تضاهي وربما تزيد عن ارباحية البنوك التجارية، وبالرغم من ارتفاع هذه النسب نجد ارتفاع نسب السيولة لدى البنك مما يعني اتباع البنك سياسة ائتمانية تحفظية، واما فيما يتعلق بنسب التوظيف نجد ان (٥٦%) من موجودات البنك موظفة على شكل تسهيلات خلال الفترة (٩٠-٩٤).

١١- الانخفاض التدريجي لنسب رأس المال خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت نسبة حقوق المساهمين الى مجموع الموجودات وانخفضت قدرة رأس المال الحر على مواجهة المخاطر المحتملة، وقد يرجع ذلك الى زيادة اعتماد البنك على مصادر التمويل الخارجية لتمويل عملياته، ومباشرة البنك بقبول الودائع منذ عام ١٩٨٢.

١٢- زيادة قدرة البنك على تحصيل الاستحقاقات وذلك لان قروض البنك موقفة بالكامل اما بالكفالات البنكية او بالاموال المنقولة وغير المنقولة، ولان قروض البنك لا تمنح اساساً الا على اساس الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع المقترضة.

١٣- تبين ان مرونة الانتاج الصناعي بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية قد بلغت (٥٦،٠)، وكانت اعلى من مرونة الانتاج الصناعي بالنسبة لقروض بنك الانماء الصناعي التي بلغت (١٢٥،٠)، ويرجع ذلك الى ان بنك الانماء الصناعي يمنح قروضاً متوسطة وطويلة الاجل، وبالتالي فان استجابة الانتاج الصناعي لقروض البنك

الصناعية لا يظهر اثره الا بعد مضي فترة زمنية كافية، بعكس البنوك التجارية التي تمول عمليات قصيرة الاجل.

١٤- تؤكد النتائج بان الانتاجية الحدية (MP) للدينار المقدم على شكل قرض للقطاع الصناعي من قبل بنك الانماء الصناعي اكبر من تلك الانتاجية للدينار المقدم على شكل ائتمان من البنوك التجارية لهذا القطاع، حيث بلغت الانتاجية الحدية في بنك الانماء (٣,٢٦) دينار مقابل (٠,٧٢) دينار في البنوك التجارية عام ١٩٩٤، واما الانتاجية المتوسطة للدينار ستكون بالطبع اكبر في بنك الانماء الصناعي منها في البنوك التجارية.

١٥- تشير النتائج بان الانتاجية الحدية للدينار المقدم على شكل قرض للقطاع السياحي من بنك الانماء الصناعي اكبر من تلك الانتاجية للدينار المقدم على شكل ائتمان للقطاع السياحي من البنوك التجارية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤).

١٦- بلغ متوسط نسبة قروض البنك الصناعية الى مجموع التسهيلات الصناعية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٤) حوالي (٨,٠١٪)، بينما بلغ متوسط نسبة قروض البنك السياحية الى مجموع التسهيلات السياحية حوالي (٧,٤٧٪) خلال نفس الفترة، في حين بلغ متوسط نسبة تسهيلات البنك الصناعية والسياحية الى اجمالي التسهيلات الصناعية والسياحية حوالي (٢٣,٢٥٪) خلال نفس الفترة.

١٧- استطاع بنك الانماء الصناعي زيادة فرص العمل في القطاع الصناعي والقطاع السياحي وقطاع الحرفيين والصناعات الصغيرة عن طريق مدّهم بالتمويل اللازم لإنشاء المشاريع او توسيعها.

(٦-٢): التوصيات

على ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي :

١- ضرورة ايلاء القطاع السياحي أهمية اكبر من قبل بنك الانماء الصناعي، وخاصة في تلك الفترة التي قد يصبح القطاع السياحي يلعب فيها دوراً بارزاً في الاقتصاد الوطني.

٢- إعادة توزيع قروض البنك بشكل عادل على مختلف مناطق ومحافظات المملكة، وذلك لتسويق خدمات البنك في المحافظات وفتح فروع له في جميع انحاء المملكة لتعريف المستثمرين والصناعيين بالخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة الى منح القروض بفوائد وشروط سهلة خارج محافظة العاصمة.

٣- ضرورة زيادة راس مال البنك بشكل مستمر وتعزيز مصادر الاموال للبنك والبحث عن المزيد من مصادر تمويل القروض، لتوفير جزء من التمويل اللازم لمواكبه ومواجهة عمليات البنك الآخذة بالازدياد من عام لآخر، بسبب التقدم في الحركتين الصناعية والسياحية في المملكة، لما لهذه القطاعات من أهمية كبيرة في دفع حركة التنمية الاقتصادية الى الامام في المملكة.

٤- ضرورة مباشرة قبول الودائع من الجمهور من أجل التوسع في عمليات الاقتراض وتوسيع نشاطات البنك وزيادة حصته من التمويل الصناعي والسياحي.

٥- ضرورة التوجه لبنك الانماء الصناعي لتمويل المشاريع الصناعية والسياحية على حساب البنوك التجارية لان ذلك يؤدي الى زيادة الانتاج الصناعي والسياحي بشكل أكبر من زيادة الانتاج عن طريق تمويل المشاريع من البنوك التجارية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملاحق

ملحق رقم (١)

قانون بنك الائتماء الصناعي



قانون بنك الائتماء الصناعي

قانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٢

المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٥١

الصادر بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٢



قانون بنك الانماء الصناعي

الفصل الأول

مبادئ عامة

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون بنك الانماء الصناعي لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها أدناه إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :
- المملكة - المملكة الاردنية الهاشمية .
 - الحكومة - حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .
 - البنك - بنك الانماء الصناعي المؤسس بمقتضى أحكام هذا القانون .
 - المجلس - مجلس ادارة البنك .
 - مشروع صناعي - أية مؤسسة أردنية يملكها القطاع الخاص وتعمل للربح وهي قائمة أو ستقوم لتعنى بالتصنيع أو السياحة أو النقل الخاص بالسائحين أو التعمدين أو التحويل الصناعي لمصادر الثروة الطبيعية أو لخدمتها في المملكة .
 - فريق آخر - أية مؤسسة أو جهاز من مؤسسات وأجهزة الحكومة أو أية حكومة أجنبية وأية منظمة أو جهاز أو وكالة أو مؤسسة تمويل دولية ، وأي فرد أو هيئة أو شركة خاصة أو عامة أو جمعية تعاونية سواء أكان عاما أو خاصا افراديا أو بالاشتراك .
- المادة ٣ - يؤسس في المملكة بموجب أحكام هذا القانون بنك يسمى (بنك الانماء الصناعي) يكون له شخصية معنوية واستقلال مالي واداري وخاتم خاص به وله أن يقاضي ويقاضى بهذه الصفة وأن ينيب عنه في الاجراءات القضائية المتعلقة بها أو لأي غايات أخرى النائب العام أو أي شخص آخر ويمارس الصلاحيات المنصوص عليها في أي قانون أو أنظمة أو تعليمات صادرة بمقتضاه .

المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للبنك في عمان ، وله أن ينشئ فروعاً أو وكالات وأن يعين الوكلاء والمراسلين في داخل المملكة وخارجها .

المادة ٥ - تسري على البنك أحكام قانون الشركات المعمول به ما لم يرد نص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في أنظمة البنك وتعليماته .

الفصل الثاني

غايات البنك

المادة ٦ - ان غايات البنك هي :-

- أ - تشجيع المشاريع الصناعية وتنشيطها ومساعدتها وتوسيعها وتطويرها وتجديدها .
- ب - زيادة فرص العمل في المملكة .
- ج - تشجيع وتنمية ملكية القطاع الخاص لاسهم المشاريع الصناعية والسندات التي تصدرها .
- د - مساعدة سوق الأوراق المالية على النمو والتطور في المملكة .
- هـ - تشجيع الصناعات الصغيرة ، المحلية واليدوية وخاصة عن طريق تأسيس الجمعيات التعاونية الخاصة بها ودعم هذه الجمعيات بالمعونات الفنية والقروض المالية .
- و - تشجيع تمويل المشاريع الصناعية من مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية العامة أو الخاصة أو الدولية .

المادة ٧ - يقوم البنك لتحقيق غاياته بما يلي :-

- أ - تشجيع تأسيس المشاريع الصناعية وتوسيعها وتجديدها وتطويرها وإعادة تنظيمها .
- ب - تمويل المشاريع الصناعية بالقروض المضمونة لمختلف الآجال وشراء سندات المشاريع الصناعية أو أسهمها .
- ج - الاكتتاب باسم المشاريع الصناعية أو ضمان بيعها أو تملكها .
- د - شراء السندات ذات الدخل الثابت التي تصدرها المشاريع الصناعية .

- هـ - اصدار الكفالات والكفالات المقابلة .
- و - تزويد المشاريع الصناعية بالمشورة الفنية والمعونات الادارية اذا كانت بحاجة لها .
- ز - اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية ودراسات تسويق انتاج المشاريع الصناعية ، والحفز على اعداد الدراسات وتقييمها .
- ح - اجتذاب رأس المال الاجنبي للمساهمة في المشاريع الصناعية واقراضها .
- ط - تبني أية وسائل أو تدابير يقررها المجلس لتحقيق غايات البنك شريطة أن تتسجم مع أحكام هذا القانون .
- المادة ٨ - في حالة مساهمة البنك في احدي الشركات المساهمة لمجلس الادارة أن يعين عضوا أو أكثر في مجلس ادارة تلك الشركة وفق ما يتفق عليه معها .
- المادة ٩ - ضمانا لحقوق البنك لدى مدينيه يجوز لمجلس الادارة أن يقرر وضع يده على المشروع الصناعي الممنوح له القرض وأن يتولى ادارته مباشرة أو بواسطة مندوب أو أكثر وفقا لما يراه مناسبا وذلك في حالة اخلال المدين بالتزاماته المنصوص عليها في الاتفاقية الخاصة بالقرض . ويحق لمجلس الادارة في هذه الحالة أن يمارس كافة الصلاحيات التي تقتضيها ادارة المشروع ومصحة البنك دون أن يكون للمدين أي حق بالتدخل أو الاعتراض .
- المادة ١٠ - البنك مخول بصلاحيات الاقراض وتقديم السلف والكفالات للأفراد والمنظمات والهيئات الاعتبارية والدخول في عمليات التمويل ومعاملاته معهم حسب الشروط التي يراها مناسبة على أن تؤخذ الأمور التالية بعين الاعتبار :-
- أ - امكانية الحصول على التمويل اللازم كليا أو جزئيا من مصادر أخرى بشروط معقولة .
- ب - سلامة المشروع الصناعي من الوجهتين الفنية والاقتصادية .
- ج - مدى اسهام المشروع الصناعي في تنمية الموارد الاقتصادية في المملكة .
- د - قدرة المشروع الصناعي على تحقيق الربح .

المادة ١١ - (١) لا يجوز للبنك منح القروض أو القيام بأي نوع من أنواع التمويل لأي مشروع صناعي إلا :-

- أ - على أساس التزام أكيد من المستفيدين بالوفاء .
 - ب - وبضمانات كافية وتشمل هذه الضمانات العقارات والآلات والمواد الخام والمواد المصنعة والكيماويات والاسناد التجارية والسندات الحكومية والاسهم وغير ذلك من أنواع الضمانات .
 - ج - وبعد التثبت من قدرة المشروع على ايفاء الدين .
- (٢) بالرغم مما هو وارد أو برد في أية تشريعات أخرى :-

أ - تعتبر أموال البنك وحقوقه كأموال الخزنة العامة وحقوقها وله حق الامتياز في كافة ديونه ومطالبه على أموال المدين والكفيل والمشروع الصناعي المنقولة وغير المنقولة سواء أكانت مرهونة أو مؤمنا عليها لديه أو غير ذلك ولاستيفاء كافة ديونه وحقوقه بصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون والحقوق أو الديون والالتزامات الأخرى وسواء أكان المدين أو الكفيل أو المشروع الصناعي مفلسا أو مهددا بالافلاس أو الاعسار وله تحصيل ديونه وفق قانون تحصيل الأموال الأميرية أو بموجب أي نظام يصدر لهذه الغاية .

ب - للبنك أن يطلب من دوائر تسجيل الأراضي وضع إشارة الحجز على الأموال غير المنقولة التي يملكها صاحب أي مشروع صناعي تأميناً لدينه المستحق .

ج - للبنك أن يطلب من دوائر تسجيل الأراضي بيع الأموال غير المنقولة التي يملكها صاحب أي مشروع صناعي استيفاء لديونه وفق أحكام قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين .

(٣) تسري أحكام الفقرة السابقة على ديون البنك المستحقة وعلى كافلي وضامني قروض البنك .

(٤) لا يجوز اخراج أية أموال منقولة مرهونة للبنك من حيازة أو تصرف أو ملكية مدين للبنك إلا بموافقة البنك الخطية ويقع باطلا كل اجراء مخالف لذلك .

المادة ١٢ - للبنك أن يطلب الحصول على أدلة كافية للتثبت من أن قروضه أو أي تمويل آخر قد وظيفت في تحقيق الأغراض التي منحت من أجلها .

المادة ١٣ - للبنك أن يراقب مشاريع عملائه لضمان تشغيلها بكفاءة وعلى أسس سليمة .

الفصل الثالث

اختصاصات البنك

المادة ١٤ - تحقيقا لغايات هذا القانون ، يخول البنك الصلاحيات والسلطات التالية :

- أ - إبرام العقود والاتفاقات وعقود الإيجار مع أي فريق آخر .
- ب - قبول الهبات والخدمات والانتفاع بها لأغراضه الخاصة سواء كانت أموالا أو أملاكاً أو حقوقاً .
- ج - التعاقد مع محامين أو مهندسين أو أي نوع آخر من الخبراء أو المستشارين الأردنيين أو الأجانب شريطة اعطاء الأولوية للأردنيين .
- د - امتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة بما في ذلك حرق الارتهان والسندات والاسهم وسندات الإيداع والكفالات والعقود والضمانات والمطالبات والنقود والمسكوكات والشيكات والكمبيالات والسندات التجارية والقبولات بوجه عام وقبولات البنوك الخاصة والتحاويل البرقية وأي وثائق متبنة للدين أو الحق والتصرف بهذه الأموال ضمن الشروط وبالوسائل التي يقررها المجلس .
- هـ - كفالة الدفع مقابل أية وثيقة من الوثائق المدرجة في الفقرة السابقة .
- و - إصدار خطابات الاعتماد وخطابات الضمان .
- ز - تحصيل أي حق من حقوق البنك أو المصالحة عليها .
- ح - فتح حسابات جارية وإيداع الودائع لأجل في أي بنك أو شركة استثمار محلية أو أجنبية دون تحديد للمكان أو القيمة .
- ط - كفالة القروض أو وسائل التمويل التي يقدمها المستثمرون في المملكة أو في الخارج للمشاريع الصناعية .
- ي - الاقتراض من مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية شريطة :
 - ١ - اعتبار هذه القروض ديناً ممتازاً على موجودات البنك .

- ٢ - كون الاقتراض من البنك المركزي الأردني قد تم حسب الشروط التي يضعها المحافظ لهذا الغرض .
- ٣ - كون اصدار السندات المحلية قد تم بموافقة وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة ومحافظ البنك المركزي .
- ٤ - كون الاقتراض من المصادر الخارجية قد تم بموافقة الحكومة وان تكفل الحكومة القروض الخارجية وفوائدها اذا طلب منها ذلك .

ك - امتلاك العقارات لاستعماله الخاص او وفاء لدين مستحق أصبح تحصيله مشكوكا فيه ، وله أن يمتلك العقارات والاموال المنقولة وغير المنقولة وعليه التصرف بها اذا كانت تفيض عن حاجيات استعماله الخاص .

ل - القيام بشكل عام بجميع الاجراءات والتدابير المتعلقة بممارسة صلاحياته بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١٥ - للبنك أن يمنح القروض للصناعات الصغيرة بمبالغ لا تزيد عن (٥٠٠٠) دينار لأي عميل .

المادة ١٦ - يمتنع على البنك :-

أ - منح أية تسهيلات مالية للحكومة او البلديات او المشاريع الزراعية او مرافق الخدمات العامة وأية مؤسسة لم يسمح هذا القانون بتقديم التسهيلات لها . ويستثنى من ذلك شراء اذونات سندات الحكومة كما لا يشمل هذا المنع المشاريع الصناعية التي تساهم فيها او تقرضها الحكومة .

ب - قبول الودائع بفائدة او دون فائدة الا بقرار من المجلس وبالشروط التي يحددها لكل وديعة .

ج - تبني سياسة استثمار تتعارض مع السياسة الاقتصادية او السياسة التنفيذية في المملكة .

د - اعادة تقدير رأسماله بقصد زيادة القيمة الاسمية لاسهمه او تجزئة السهم الواحد الى عدد أكبر من الأسهم .

الفصل الرابع

رأس المال

المادة ١٧ - رأس مال البنك المصرح به ستة ملايين دينار مقسومة على ستة ملايين

سهم قيمة كل منها دينار واحد وتقسم الاسهم الى نوعين :

أ - اسهم عادية (عددها ١٠٠٠٠٠٠٠) تساهم بها الحكومة .

ب - اسهم ممتازة (عددها ٤٠٠٠٠٠٠) يساهم بها القطاع الخاص .

المادة ١٨ - تسدد مساهمة الحكومة في رأس مال البنك على النحو التالي .-

أ - تحول موجودات صندوق الانماء الصناعي الى البنك بعد أن يجري

تقديرها خلال شهر من العمل بها القانون .

ب - ويدفع رصيد المساهمة على ثلاثة أقساط متساوية الأول بتاريخ

تأسيس البنك ، والثاني خلال (١٢) شهر بعد تاريخ التأسيس ،

والثالث خلال (١٨) شهرا منه

المادة ١٩ - تطرح الأسهم الممتازة للبيع بالطريقة وفي الأوقات التي يقرها المجلس

ويسدد القطاع الخاص قيمة الأسهم الممتازة التي اكتتب بها بالطريقة

وبعدد الأقساط التي يقرها المجلس .

المادة ٢٠ - بعد قيد الاستدراكات الخاصة بالفائدة المستحقة على المبالغ المقترضة

ونفقات التشغيل واستهلاك الموجودات وأي نوع من أنواع الاحتياطي

يجري توزيع الأرباح السنوية كما يلي :-

أ - يوزع على أصحاب الأسهم الممتازة ربعا حده الأدنى المضمون ٦٪

سنويا للسهم الواحد ولهم الأولوية في أية أرباح تزيد عن الحد

الأدنى المضمون على أن لا تتجاوز ١٠٪ سنويا للسهم الواحد

وفيما زاد على ذلك تتساوى الأسهم العادية والممتازة فيما يصيبها

من فائض الأرباح التي تزيد عن ١٠٪ .

ب - إذا نقصت الأرباح المعدة للتوزيع في سنة ما عن الحد الأدنى

المضمون فإن الحكومة ملزمة بمقتضى هذا القانون بتغطية النقص

ودفع الفرق للبنك لتوزيعه على الأسهم الممتازة ولا تعتبر مثل

هذه الدفعات ديناً للحكومة على البنك .

ج - يجوز أن يوزع ما يزيد من الأرباح عن ٦٪ في السنة على شكل أسهم أو سندات خاصة بالبنك .

د - تعفى أرباح البنك الموزعة وغير الموزعة من ضريبتى الدخل والشؤون الاجتماعية .

المادة ٢١ - ١٦ - يجوز زيادة مساهمة الحكومة في رأس مال البنك بقرار مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الصناعة والتجارة كلما رأى ضرورة لذلك ، وتسري على هذه الزيادة الأحكام الواردة في هذا القانون أو أية أنظمة تصدر بمقتضاه بالنسبة للأسهم العادية .

ب - للحكومة بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب من المجلس شراء الأسهم الممتازة على أن تسري على هذه الأسهم بمجرد انتقالها الى الحكومة الأحكام الواردة في هذا القانون أو أية أنظمة تصدر بمقتضاه بالنسبة للأسهم العادية .

ج - يجوز زيادة مساهمة حملة الأسهم الممتازة في رأس مال البنك بقرار من الهيئة العامة في اجتماع غير عادي بموافقة الاكثرية المطلقة لحملة الأسهم الممتازة على أن تسري على هذه الأسهم الأحكام الواردة في هذا القانون أو أية أنظمة تصدر بمقتضاه بالنسبة للأسهم الممتازة .

المادة ٢٢ - يقرر المجلس نسبة عدد الأسهم التي يمكن أن يمتلكها الأجانب وله أن يرفض أية مساهمة من هذا النوع دون بيان الأسباب .

المادة ٢٣ - ١ - لكل سهم عادي أو ممتاز صوت واحد في جميع الامور المعروضة على الهيئة العامة .

ب - لا يشترك حملة الاسهم العادية في انتخاب أعضاء المجلس .

ج - في كل الاحوال لا يجوز أن تزيد مجموع الاصوات التي يدلي بها حملة الاسهم العادية في أي اجتماع عن نسبة الحكومة في رأس المال .

المادة ٢٤ - ١ - لا يجوز الغاء البنك أو تصفيته الا بقانون .

ب - في حالة تصفية البنك توزع موجوداته على أسهمه وتدفع اولاً قيمة الاسهم الممتازة على ألا يقل ما يصيب السهم الواحد عن قيمته الاسمية .

ج - يعفى البنك من أية متطلبات أو واجبات مترتبة أو ستترتب في المستقبل على البنوك .

الفصل الخامس

تنظيم البنك وادارته

المادة ٢٥ - يقوم بتنظيم شؤون البنك وادارة اعماله مجلس ادارة ومدير عام وجهاز تنفيذي من الموظفين والمستخدمين .

المادة ٢٦ - يؤلف مجلس الادارة من تسعة أعضاء أو أكثر (على الا يزيد على خمسة عشر عضوا) على الوجه التالي :

- أ - ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة .
- ب - ممثل عن المجلس القومي للتخطيط .
- ج - ممثل عن البنك المركزي .
- د - ممثلان عن البنوك التجارية .
- هـ - ممثل عن الغرف الصناعية .
- و - ثلاثة ممثلين عن حملة الاسهم الممتازة .
- ز - ممثل أو أكثر يجري تعيينه حسب أحكام المادة ٣١ من هذا القانون .

المادة ٢٧ - يجري تعيين ممثل وزارة الصناعة والتجارة وممثل المجلس القومي للتخطيط وممثل البنك المركزي بقرار من وزير الصناعة والتجارة ونائب رئيس المجلس القومي للتخطيط ومحافظ البنك المركزي على التوالي ، وفي حالة غياب أي منهم ينتدب ممثل آخر بنفس الطريقة لينوب عن العضو الغائب خلال مدة غيابه .

المادة ٢٨ - يجري تعيين ممثلو البنوك التجارية حسب الترتيب التالي :-

- أ - تدرج أسماء البنوك العاملة في المملكة في قائمة حسب مقدار مساهمتها في رأس المال ، الأعلى فالأدنى ، وإذا تساوت مساهمة بنكين أو أكثر فترتب الاسماء في الجدول وفقا للحروف الابجدية

شريطه ألا تقل مساهمة البنك في رأس المال عن (٥٠٠.٠٠٠) دينار .

ب - يكون ممثلاً البنكين المدرج اسمهما في أعلى القائمة ممثلين للبنوك التجارية في المجلس ويتبع ترتيب الدوري بعد ذلك في تعيين خلفهما .

ج - إذا نقصت مساهمة بنك عن (٥٠٠.٠٠٠) دينار في أي وقت تسقط عضوية ممثله ويشطب اسم البنك من القائمة .

د - لا تشترك اسهم البنوك المسجلة اسمائها في القائمة في انتخابات أعضاء المجلس الآخرين .

المادة ٢٩ - يجري تعيين ممثل الغرف الصناعية بقرار من مجلس اتحاد هذه الغرف والى أن ينشئ هذا الاتحاد يكون الممثل هو مندوب غرفة صناعة عمان الذي ينسب مجلسها بموافقة وزير الصناعة والتجارة .

المادة ٣٠ - أ - يشترط أن لا تقل مساهمة أي عضو من ممثلي حملة الأسهم الممتازة في رأس مال البنك عن (٥٠) ألف دينار بالنسبة للبنوك التجارية و (٥٠٠) دينار بالنسبة لباقي المساهمين .

ب - تسقط العضوية إذا نقصت قيمة المساهمة خلال مدة العضوية عن هذه المبالغ .

المادة ٣١ - إذا بلغت مساهمة أي شخص أو بنك أو مؤسسة خاصة في البنك ١٠٪ من رأسماله المصرح به فيحق لهذا المساهم أن يعين ممثلاً له عضواً في المجلس على أن لا يكون له حق الاشتراك في انتخابات المجلس ، وتسقط هذه العضوية إذا قلت المساهمة عن هذه النسبة .

المادة ٣٢ - تكون مدة العضوية في المجلس ٣ سنوات قابلة للتجديد باستثناء ممثلي البنوك التجارية العاملة في المملكة التي تكون عضويتها لمدة سنة واحدة .

المادة ٣٣ - تحدد علاوات أعضاء المجلس بقرار منه على أن لا تتجاوز (٧٥٠) ديناراً في السنة محسوبة بالنسبة لعدد الجلسات التي يحضرها العضو أو نائبه .

المادة ٣٤ - أ - ينتخب رئيس المجلس ونائبه من بين أعضائه بمقتضى أحكام قانون

الشركات ويقوم رئيس المجلس بتمثيل البنك في علاقاته مع الحكومة ويمارس نائبه صلاحياته عند غيابه .

ب - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية يصدرها الرئيس أو بناء على طلب خطي يقدمه أربعة أعضاء يوضحون فيه أسباب عقد الاجتماع ويجب أن لا يقل عدد الاجتماعات عن مرة واحدة في الشهر .

ج - يتألف النصاب القانوني للجلسات بحضور ثلثي أعضاء المجلس وتتخذ القرارات بالأكثرية المطلقة لأصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

د - يعين المدير العام أحد موظفي البنك أميناً عاماً للمجلس يكون مسؤولاً عن تدوين وقائع الجلسات التي يوقعها رئيس المجلس والمدير العام وهذا الموظف كما يكون مسؤولاً عن تدوين قرارات المجلس ويجب أن يوقعها أعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة التي اتخذت فيها هذه القرارات .

هـ - إذا توفي أي عضو من أعضاء المجلس أو استقال أو فصل عن عمله أو فقد مركزه لأي سبب من الأسباب قبل انتهاء مدة عضويته فيعين شخص آخر في مكانه الذي خلا لإكمال المدة الباقية حسب اجراءات التعيين الأولى إذا كان العضو معيناً أما إذا كان منتخباً فيحل محله المرشح الذي حاز على أكبر عدد من الأصوات ولم ينجح في الانتخابات الأخيرة .

و - للمجلس أن يسمح لمراقبين أو خبراء أو مستشارين أو موظفين بحضور اجتماعاته دون أن يكون لهم حق التصويت .

المادة ٣٥ - للمجلس أن يولف لجاناً خاصة يعهد إليها ببعض صلاحياته أو القيام بوظائف وواجبات معينة ويمكن أن تشمل عضوية هذه اللجان أعضاء المجلس والمدير العام ونائبه وموظفين الجهاز التنفيذي وتحدد صلاحيات هذه اللجان ومجالات عملها بقرارات المجلس التي تتضمن تأليفها .

المادة ٣٦ - للمجلس وحده ان يمارس المهام التالية :-

أ - تقرير السياسة العامة للبنك ووضع الأنظمة الداخلية الضرورية التي يجب عرضها على الهيئة العامة للمصادقة عليها في أول اجتماع يعقد لها .

ب - وضع الأنظمة والتعليمات التطبيقية لتوضيح واجبات موظفي البنك ومسؤولياتهم وتحديثها وضمان القيام بها على أفضل الوجوه .

- ج - تحديد عدد الوظائف في البنك وتصنيفها ودرجاتها ورواتبها .
- د - تعيين المدير العام ونائبه والخبراء والمستشارين والمحامي أو المستشار القانوني وطبيب مستخدمي البنك .
- هـ - تعيين مدققي الحسابات وتقرير أجورهم .
- و - تأسيس الفروع والوكالات وتعيين المرسلين داخل المملكة وخارجها .
- ز - تحديد سعر فائدة الاقراض وشروطها .
- ح - الاستدانة من أية جهة داخل المملكة وخارجها .
- ط - إصدار الاسهم أو السندات لزيادة رأسمال البنك العامل .
- ي - تفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن البنك .
- ك - إعداد التقرير السنوي للبنك قبل عرضه على الهيئة العامة .
- ل - وضع التعليمات المتعلقة بالأمور التالية :-
- ١ - شروط منح القروض للمشاريع الصناعية وكيفية تحصيلها .
 - ٢ - المساهمة في رؤوس أموال المشاريع الصناعية أو شراء سنداتها .
 - ٣ - إدارة الأوراق المالية في محفظة البنك .
 - ٤ - توظيف موجودات البنك السائلة بما في ذلك استثمارها في سندات الحكومة .
 - ٥ - الحفاظ على أموال البنك ومستنداته ووثائقه وخاتمه وضمائم اجراءات المراقبة الثنائية وغير ذلك من الاحتياطات لحمايتها من سوء التصرف .
 - ٦ - تحديد أنواع الضمانات المقبولة تأميناً لقروض البنك بما في ذلك رهن الأموال المنقولة وغير المنقولة وشروط تأمين هذه الرهونات ضد الاخطار المختلفة خلال مدة الرهن ، وكذلك الاسهم والسندات والكفالات الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية .
 - ٧ - تقديم التوصيات لمجلس الوزراء حول تعديل هذا القانون في ضوء الخبرة والتطبيق .

المادة ٣٧ - أ - إذا كان لأي عضو مصلحة في اتخاذ أي قرار من قرارات المجلس فعليه أن يعلن ذلك وان ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها موضوع القرار .

ب - لا يجوز لأي عضو في المجلس الحصول على قروض شخصية من البنك .

ج - لا يجوز للعضو حضور الجلسات التي تتخذ فيها قرارات بمنح قروض لمشاريع صناعية تزيد مساهمته الشخصية فيها عن ٥٪ من رأسمالها .

المادة ٣٨ - يشمل الجهاز التنفيذي جميع موظفي البنك ومستخدميه الذين تنظم الشؤون المتعلقة بهم أنظمة وتعليمات خاصة يضعها المجلس وتحدد فيها طرق الانتقاء والتعيين وشروط الاستخدام وسلم الرواتب والعلاوات والمكافآت وتعيين الواجبات ونص القسم والاجراءات التأديبية والصرف من الخدمة والعزل وسائر حقوقهم في التعويض أو صندوق الادخار وغير ذلك من الامور المتعلقة بهم شريطة الا تكون رواتبهم أو مكافآتهم أو تعويضاتهم محسوبة على أساس الربح الصافي للبنك .

المادة ٣٩ - يكون المدير العام رئيس الجهاز التنفيذي وهو المسؤول وحده عن تطبيق السياسة العامة والانظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها المجلس ويمثل البنك في جميع علاقاته مع الجمهور والمؤسسات الأخرى ما عدا دوائر الحكومة كما يمثل البنك في كل المعاملات القضائية المتصلة بأعمال البنك ونشاطاته ويحضر اجتماعات المجلس ويدلي فيها بأرائه دون أن يكون له حق التصويت .

المادة ٤٠ - على المدير العام أن يقدم للمجلس كل المعلومات المتوافرة والتوصيات التي تمكن المجلس من وضع السياسة العامة للبنك وغير ذلك من الوثائق ومشاريع القرارات التي يرى ضرورة اصدارها لتحقيق أهداف البنك وتنفيذ سياسته العامة .

المادة ٤١ - يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في ادارة أعمال البنك ويمارس الصلاحيات الممنوحة له بموجب الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن المجلس كما يمارس صلاحيات المدير العام عند غيابه .

المادة ٤٢ - يجب أن يتفرغ المدير العام ونائبه تفرغاً كاملاً لادارة البنك ولا يجوز

للمدير العام أو لنائبه أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك أو مؤسسة تجارية أو مشروع صناعي إلا بموافقة المجلس .

المادة ٤٣ - يعتبر أي عضو من أعضاء المجلس أو موظف أو مستخدم في البنك أو مندوب لخدمة أي مشروع صناعي للبنك مصلحة مالية فيه بريء الذمة بالنسبة لأي قرار اتخذه بحكم قيامه بهذه الأعمال ، ويتحمل البنك جميع التكاليف والنفقات المترتبة على مقاضاته بسبب هذه الأعمال إلا إذا ثبت عليه بحكم الإهمال المقصود أو التقصير في أداء واجباته .

المادة ٤٤ - لا يعتبر أي عضو من أعضاء المجلس أو موظف أو مستخدم في البنك مسؤولاً عن أية خسارة أو مصروفات لحقت بالبنك بسبب نقص أو انخفاض في قيمة عقار أو سند يحتفظ به البنك كضمان لقروضه أو بسبب إفلاس عميل أو مدير أو فقدان السيولة في موجوداته أو إخلاله بالقانون إلا إذا رأى المجلس أن الخسارة أو الانفاق ناجم عن خطأ مقصود أو إهمال متعمد أو سوء سلوك واضح ارتكبه عضو المجلس أو الموظف أو المستخدم عند تادية واجباته .

المادة ٤٥ - أن براءة الذمة المنصوص عليها في المادتين ٤٣ و ٤٤ لا تحول دون حصول عضو المجلس أو الموظف أو المستخدم في البنك على حقوقه المقررة بمقتضى أحكام أي قانون أو نظام أو اتفاق أو قرار للهيئة العامة أو غير ذلك .

الفصل السادس

اجتماع الهيئة العامة للمساهمين

المادة ٤٦ - أ - يعقد الاجتماع العادي للهيئة العامة للمساهمين خلال مدة أقصاها أربعة أشهر تلي انتهاء السنة المالية للبنك .

ب- تعقد اجتماعات فوق العادة للهيئة العامة للمساهمين بنسبة على قرار من المجلس أو بطلب خطي من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ٣٠٪ من قيمة أسهم البنك .

المادة ٤٧ - يجري اعلام المساهمين عن مواعيد اجتماعات الهيئة العامة قبل اسبوعين على الأقل من موعد الاجتماع وذلك عن طريق الاعلان في صحيفتين

محليتين وترسل اشعارات الدعوة بالبريد المضمون الى المساهمين المسجلين في دفاتر البنك حسب آخر المعلومات عن عناوينهم .

المادة ٤٨ - أ - يكتمل النصاب القانوني للهيئة العامة بحضور ٥٠٪ من حملة الأسهم الممتازة اصالة أو وكالة واذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لاشعار آخر يعين ويعلن عنه في صحيفتين محليتين على الأقل ويعتبر النصاب القانوني لذلك الاجتماع مكتملا مهما كان عدد الحضور من حملة الاسهم الممتازة .

ب - تتخذ القرارات بالاكثرية المطلقة لعدد الاصوات التي يملكها المساهمون بما في ذلك الاسهم العادية .

ج - لا يشترك في انتخابات أعضاء مجلس الادارة حملة الاسهم العادية والاسهم الممتازة الخاصة بالمؤسسات التي تزيد مساهمتها عن ١٠٪ من رأس المال المصرح به .

الفصل السابع

الحسابات والتقارير

المادة ٤٩ - تمسك حسابات البنك بالطريقة وبالشكل اللذين يقرهما المجلس .
المادة ٥٠ - يدقق حسابات البنك مدققون قانونيون مصرح لهم بالعمل في المملكة .
المادة ٥١ - تبتدىء سنة البنك المالية في (١) كانون الثاني وتنتهي في (٣١) كانون الأول من كل عام .

المادة ٥٢ - ينظم البنك خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاه سنته المالية تقريرا شاملا لنشاطه وبيانا كاملا بموجوداته ومطلوباته وحساب أرباحه وخسائره ونسخة من حساباته الختامية مصدقة من مدققي الحسابات .

المادة ٥٣ - يجري تنظيم حسابات البنك وتقرير المجلس السنوي بمقتضى أحكام قانون الشركات وتعرض هذه البيانات على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي وتُنشر كشوفات الحسابات الختامية بعد اقرارها في الجريدة الرسمية .

الفصل الثامن

الاحتياطي

المادة ٥٤ - في إعلان نسبة الأرباح المعدة للتوزيع يخصص ٢٥٪ منها على الأقل للاحتياطي الإجمالي إلى أن يبلغ مقداره كامل قيمة أسهم البنك المدفوعة وبعد ذلك للمجلس أن يقتطع النسبة التي يراها ملائمة وله أن يقتطع احتياطات أخرى من الأرباح حسب ظروف البنك وللغايات التي يعينها في قراره .

الفصل التاسع

سرية العمل في البنك

المادة ٥٥ - أ - تعتبر جميع طلبات القروض ومستنداتها والمعلومات الواردة فيها عن تفاصيل المشروع معاملات سرية ومكتومة ويجب أن تحفظ بطرق لا تسمح بالإطلاع عليها إلا لشخص مفوض بذلك .
ب - يجوز للمالك أي مشروع صناعي عدم إطلاع أي عضو من أعضاء المجلس على تفاصيل مشروعه إذا كان هذا العضو مالكا لمشروع مماثل ومنافس وعلى هذا العضو أن ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها طلب ذلك المشروع .

الفصل العاشر

الاعفاء من الضرائب

المادة ٥٦ - يعفى البنك من جميع الضرائب والرسوم والرخص والتكاليف الأخرى من أي نوع كان وسواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وعائدة للمخزينة العامة أو الدوائر أو المؤسسات الحكومية الأخرى بما في ذلك رسوم الجمارك والاستيراد وسواء كانت تتناول رأس مال البنك أو أمواله الاحتياطية أو دخله أو أرباحه أو العقارات التي يملكها أو أمواله المنقولة وكافة معاملاته وكفالاته ، وينطبق هذا الاعفاء أيضا على معاملات القروض التي يمنحها أو يعقدها مع الغير ويشمل ذلك رسم

الطوابع المستحقة على العقود أو المستندات الناشئة عنها ومعاملات التأمين وعقد الرهن وفكّه وتنفيذه وغير ذلك .

الفصل الحادي عشر

أحكام عامة

المادة ٥٧ - لا تسري أحكام قانون تسوية ديون المزارعين رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥ وأي قانون معدل له أو يحل محله على ديون البنك وقروضه .

المادة ٥٨ - على الحكومة ودوائرها المختصة تقديم جميع المساعدات الممكنة للبنك للقيام بواجباته وتحقيق أهدافه .

المادة ٥٩ - يلغى قانون بنك الانشاء الصناعي رقم ٦٨/٧ وكافة تعديلاته وأي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٦٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٧٢/٢/٢١

ملحق رقم (٢)
موجودات بنك الائتماء الصناعي
(١٩٦٨-١٩٩٤)

(بالدينار الاردني)

١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
٣٣٩١٨٦٢	٣٠٣٣٠٨٠	٢٨٤١٣٣٩	٢٦١٣٥٥٣	٢٢١٢٧٧٣	٢١٨٠٧٦٢	مجموع الموجودات
٧٠٢٠٠٧	٨٠٣٥٧٩	٧١٦٩١٦	٥٧٥٦٥٩	٥٩٥٢١٤	٧٠٨٨١٩	١. موجودات متداولة
١٣٥٢٩	٢٣٧٤٣	٢٧٩٦١	٥٧٥٣٢	٢٥٩٣٨٢	٤٦٦٢٩٩	أ. نقد لدى البنوك
١٢٤٧٢١	١٣٩٥٥٩	١٦٧٨٤٩	١١٨٤٥٢	-	-	ب. سندات حكومية
٥٢٨٩١٨	٦١٣٨٠٩	٤٩٦٧٥٤	٣٧٤٧٨٠	٣١٥٦٢٠	٢٣١٤٤١	ج. اقساط وفوائد مستحقة وقروض تستحق خلال سنة
٣٤٨٣٩	٦٢٤٦٨	٢٤٣٥٢	٢٤٨٩٥	٢٠٢١٢	١١٠٧٩	د. سلف وايرادات مستحقة وارصده مدينة اخرى
						٢. موجودات طويلة الامد
٢٥٠٨٣٥٣	٢١٢٠٩٧٢	٢٠١٧٣٤٦	١٩٣٢٠٤٩	١٥١٣٦٥٠	١٣٦٩٥٢٣	أ. قروض متوسطة وطويلة الامد ناقص قروض تستحق خلال سنة
١٢٠١٣٧	٤٨١٣٧	٤٥٥٠٠	٤٣٠٠٠	٤٠٥٠٠	٤٠٠٠٠	ب. استثمارات في اسهم الشركات
٢٦٢٨٤٩٠	٢١٦٩١٠٩	٢٠٦٢٨٤٦	١٩٧٥٠٤٩	١٥٥٤١٥٠	١٤٠٩٥٢٣	ج. صافي موجودات طويلة الامد
٦١٣٦٥	٦٠٣٩٢	٦١٥٧٧	٦٢٨٤٥	٦٣٤٠٩	٦٢٤٢٠	٣. موجودات ثابتة
-	-	-	-	-	-	٤. موجودات اخرى
٢٤٥٩١٥٦	٢١٣٠٩٧٢	٢٠١٧٣٤٦	١٩٣٢٠٤٩	١٥١٣٦٥٠	١٣٦٩٥٢٣	قروض متوسطة وطويلة الاجل

تابع ملحق رقم (٢)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
٦٤٧٥٧٦	١٤٥٤٠٩٢٥	١١٩٦٧١٦٣	٨٥٧٦٥٢٨	٦٠٢٧٤٥١	٤٢٧١٥٤٥	مجموع الموجودات
١٠٠٣٣٣٩	٣٢٧٠٧٥٧	٢٥٧٩٥٧٨	١٥٣٠٠٣٢	١٠٩٤٩٤٢	٩٩٣٥١٦	١. موجودات متداوله
٦٩٣١٢٥	١٤٧٥٧١	٣٤٣٥٩٤	١٠٥١٨١	٤٣٦٢٤	٣٧٢٦٨	أ. نقد لدى البنوك
١٤٠٧٧٥	٤٠٧٧٥	٤٠٧٧٥	١١٠٥٧٢	١٥٠٦٨٢	١١٤٨٦٨	ب. سندات حكوميه
٤٤٧١١٩	٨٣٠٧٥٥	٦١٩٠٠٦	٢٢١٦٢٣	٢٢٣٨٥٩	٢٣٦١٣٣	ج. اقساط وفوائد مستحقه
٤٨٧٨٣٢	٢٠٢٤٧٤٨	١٤٠٣٩٧٢	٩٦٢٢٣٥	٦١٤٤٢٣	٥٥١١٨٠	وقروض تستحق خلال سنه
						د. سلف وايرادات مستحقه
٢٣٤٤٨٨	٢٢٦٩٠٨	١٧٢٢٣١	١٣٠٤٢١	٦٢٣٥٤	٥٤٠٦٧	وارصده مدينه اخرى
						٢. موجودات طويلة الامد
						أ. قروض متوسطه وطويلة الامد
٧٥٥٦٠١	١٠٥٩٥٥٣٥	٨٨٧٦٥٨٦	٦٦٨٨٩٣٩	٥٣١٢٢٧٠	٣٧٥٢٧٠٩	ناقص قروض تستحق خلال سنه
٩٢٩٠٠٩	٦٧٣٩٦٢	٥٣٠٦٣٧	٤٢٧٩٠٧	٢٩٥١٨٦	١٢٢٠١٢	ب. استثمارات في اسهم الشركات
٤٠٦٢٥٦	١١٠٢٦٧٤١	٩١٩٤٩٣٦	٦٩٧٥١٣١	٤٨٧٠٥٦٠	٣٢١٥٧٢٠	ج. صاقي موجودات طويلة الامد
٢٣٧٩٨١	٢٤٣٤٢٧	١٩٢٦٤٩	٧١٣٦٥	٦١٩٤٩	٦٢٣٠٩	٣. موجودات ثابتة
-	-	-	-	-	-	٤. موجودات اخرى
٢٤٣٤٣٣	١٢٦٢٠٢٨٣	١٠٢٨٠٥٥٨	٧٦٥١١٧٤	٥٣١٢٢٧٠	٣٧٥٢٧٠٩	قروض متوسطه وطويلة الاجل

تابع ملحق رقم (٢)

١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٥١٣٥٣٥٨٧	٤٤٥٩٢.٨٠	٣٧٧٧٣٧٤٤	٢٩٨٤٥٢٩٤	٢٠٢٧٥.٦٨	مجموع الموجودات
٢٢١٨٤٦٩٨	١٦١٢٩٧٢٨	١٢١١.٣٢١	١.٤٦٥٥٧٤	٥٩٢٨٣٧٤	١. موجودات متداوله
٨٢٧٧.٣٧	٣٧٨٨.٨٦	٢٩٦٤٧٤٦	٣٢٩٣٤٣٣	٣١٢٤٧.٠	أ. نقد لدى البنوك
١٢٦.٠٠٠	١.٧٥.٠٠٠	٧٤.٧٧٥	١٤.٧٧٥	١٤.٧٧٥	ب. منندات حكوميه
١١٥٥٩٧٣٢	٢٦٧٩٤٧.٠	١٧٦٧.٦٩	٢.٨٦٩٩٦	١٨٠٢١٨١	ج. اقساط وفوائد مستحقه وقروض تستحق خلال سنه
٩٢٩٨٤٢	٧٤٦٢٥٣٧	٥٤٤٦.٥٠	٤٦.٢٩٤.٠	٣٤١٢٩.١	د. سلف وايرادات مستحقه وارصده مدينه اخرى
					٢. موجودات طويلة الامد
٢٥٤٨٦٢٩١	٢٥٧٩٦١٤١	٢٣.٩٣٢١٦	١٧١٢٦.٠٨	١٢٩٦٧٢٩١	أ. قروض متوسطه وطويلة الامد ناقص قروض تستحق خلال سنه
٣٧٨٣٤.٤	٣.١٠.٦٣٤	٢٧٤٥٨٢٦	٢٤٢٨٥٦٩	١٤٩٣٥٧٤	ب. استثمارات في اسهم الشركات
٢٨٨٩٧٧٧٤	٢٨٢.٤١٢١	٢٥٤٠.٢٢٥	١٩١٢٥٩٤.٠	١٤١١٦٩١٨	ج. صافي موجودات طويلة الامد
٢٧١١١٥	٢٥٨٢٣١	٢٦٣١٩٨	٢٥٣٧٨.٠	٢٢٩٧٧٦	٣. موجودات ثابتة
-	-	-	-	-	٤. موجودات اخرى
٣٣٨.٣٨٩٣	٣٣٥٨٦٧٨	٢٨٥٣٩٢٦٦	٢١٢٢٨٩٤٨	١٦٣٨.١٩٢	قروض متوسطه وطويلة الاجل

تابع ملحق رقم (٢)

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٧٤٦١٢٩٨١	٦٠٣٠٦٣٧٦	٦١٧٦٣٣٧	٥٩٦٣٦٠٧١	٥٥٨٦٥٠٧٣	مجموع الموجودات
٤٢٢٨٦١١١	٣٢٨١٤٨٨٢	٣٣١٩٠٦٤٣	٣٥٦٣١٨٠٦	٢٨٤٢٩٨٥٧	١. موجودات متداوله
٢١٧٤٦٦٥٩	١٢٣٦٣٩٦٢	١٥١٩٩٢٨٢	١٣٦٢١١٧٠	١٢٨٠٣٠٧٧	أ. نقد لدى البنوك
٣٠٨٢٨٠٠	٢٩١٧٤٠٠	٢٩٥٥٢٠٠	٢٨٩٤٧٠٠	١٤٠١٧٠٠	ب. سندات حكوميه
١٦٠٤٢٦٢٠	١٦٦٢٩٣٩٠	١٤٠٥٥٣٩٤	١٧٨٢٤٢٤٤	١٣١٩٥٧٣٣	ج. اقساط وفوائد مستحقه وقروض تستحق خلال سنه
١١١٣١١٥	٥٨٠٩٢٦	٧٦٧٦٩٥	١٠٢٢٠٢١	٨٤٦٨٩٤	د. سلف وايرادات مستحقه وارصده مدينه اخرى
					٢. موجودات طويلة الامد
٢٧٧٩٥٩٣٣	٢٣٤٧٢٠٠٢	٢٤٧٥٣٤٠٠	٢٠٣٠٧٩٩٦	٢٤٠٤٣٤٥٠	أ. قروض متوسطه وطويلة الامد ناقص قروض تستحق خلال سنه
٣٤٩٨٣٥٩	٤٣٦٦٥٧١	٤٢٣٢٩٨٦	٤١٧٦٣٨٨	٣٨٧٦٤٥٥	ب. استثمارات في اسهم الشركات
٣١٢٩٤٢٩٢	٢٧١٣٩٥٧٢	٢٨٢١٣٧٢٣	٢٣٦٣٧٤٥٤	٢٧١٨٥٤٨٣	ج. صافي موجودات طويلة الامد
٨١٢٩٧٤	١٩٧٥١٨	٢٠٨٥٦٧	٢٣٥٦٥٠	٢٤٩٧٣٣	٣. موجودات ثابتة
٢١٩٦٠٤	١٥٤٤٠٤	١٥٤٤٠٤	١٣١١٦١	-	٤. موجودات اخرى
٣٨٣١٤٣٦٠	٣٤٤١٦٦٢١٠	٣٣٠٣٨٧٩٣	٢٩٠٠٨٢٩٣	٣٢٦٩٢٠٩٦	قروض متوسطة وطويلة الاجل

تابع ملحق رقم (٢)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
١٢٣٩٠٠٩٣٣	١٣١٤٣٠٢٥	١١٣٣٥١٧٠٦	٩٢٧٩١٧٠٦	٦٩٥٩٠١٨٦	مجموع الموجودات
٥٦٨٢٤٢٥٧	٧٠٨١٨٣٨٤	٦٣٤٥٠١٥٨	٥٤٨٣٥٣٦٤	٣٥٢١٧٧٢٥	١. موجودات متداولة
٢٤٦٧٠٤٨٧	٤٢٤٢٢٣٥٦	٣٨١٣٥٢٠٦	٢٩٧١١١٢١	١٤٦١١٦٦٢	أ. نقد لدى البنوك
٤٠٣٢٧٩٠	٤٤٢٤٧٩٠	٥٠١١٧٩٠	٥٦٥٤٧٦٠	٣٣٢٠٥٣٠	ب. سندات حكومية
٢٣٤٥٤٣٧١	١٨٣١٦٥٢٦	١٥٦٢٩٤٧٢	١٦٤٣٢٥٥٨	١٥٦١٩٠١٦	ج. أقساط وفوائد مستحقة وقروض تستحق خلال سنة
٣٥٩٣٤٩٥	٤٤٦١٨٩٢	٤٠٠١٦٣٠	٢٢٤٥٦٣٢	١٢٩٤٦٩٨	د. سلف وايرادات مستحقة وارصده مدينة اخرى
					٢. موجودات طويلة الامد
٦٠٦٣٥٠٤٧	٥٤٨٩٨٠٥٠	٤٣٦٦١٥٦٤	٣٣١١٦٣١١	٣٠٠٣٣١٢٧	أ. قروض متوسطة وطويلة الامد ناقص قروض تستحق خلال سنة
٤٨٦٤٣٨٣	٤٢٨١٦٣٢	٤٩٧٣٦٦٧	٣٧٨٤٥٤٣	٣٢٨٤٣٣٢	ب. استثمارات في اسهم الشركات
٦٥٤٩٩٤٣٠	٥٩١٧٩٦٨٢	٤٨٦٣٥٢٣١	٣٦٩٠٠٨٥٤	٣٣٣١٧٤٥٩	ج. صافي موجودات طويلة الامد
١٤٨٦٥٤٦	١٣٤٥٢٥٩	١٠٥٢٧٩٣	٨٢٩٤٥٢	٨٢٨٤٧٨	٣. موجودات ثابتة
٩٠٧٠٠	٩٠٧٠٠	٢١٣٥٢٤	٢٢٦٠٣٦	٢٢٦٥٢٤	٤. موجودات اخرى
٨١٧٤٣٨١٧	٧٠٩٩٧٨٩٢	٥٧٢٨٣٧٦٧	٤٦١١٧٥٦٨	٤١٢٤٣٩٩٠	قروض متوسطة وطويلة الاجل

المصدر : بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة.

ملحق رقم (٣)
مطلوبات بنك الائتماء الصناعي
(١٩٦٨-١٩٩٤)

(دينار)

١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
٣٣٩١٨٦٢	٣٠٣٣٠٨٠	٢٨٤١٣٣٩	٢٦١٣٥٥٣	٢٢١٢٧٧٣	٢١٨٠٧٦٢	مجموع المطلوبات
١٠٤٩٥٦	٩٤٨٧٨	١٠٠٠٩٤	٨٧١٨٠	٧٣٧٣٢	٧٣٧٨٤	١. مطلوبات متداولة
-	-	-	-	-	-	أ. ودائع لاجل
٢٦٠٩٢	١٦٦٠٣	٢٢٣٦٠	٢٠٤٠٤	١٣٨٠٧	١٤٠٤٨	ب. امانات ومصاريف مستحقه
٧٨٨٦٤	٧٨٢٧٥	٧٧٧٣٤	٦٦٧٧٦	٥٩٩٢٥	٥٩٧٣٦	ج. ارباح قابله للتوزيع
-	-	-	-	-	-	د. مطلوبات تستحق خلال سنة
٧٦٩٠٧٤	٤٥٩٢٠٣	٣١٥٥٥٦	١٥٠٠٠٠	-	-	٢. مطلوبات طويلة الاجل
٢٧٥٩٢٢	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	-	-	أ. قروض بعملات اجنبية
٤٩٣١٥٢	٣٠٩٢٠٣	١٦٥٥٥٦	-	-	-	ب. سلف البنك المركزي
-	-	-	-	-	-	ج. اخرى
-	-	-	-	-	-	ينزل: مطلوبات تستحق خلال سنة
٢٥١٧٨٣٢	٢٤٧٨٩٩٩	٢٤٢٥٦٨٩	٢٣٧٦٣٧٣	٢١٣٩٠٤١	٢١٠٦٩٧٨	٣. حقوق المساهمين
٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	أ. رأس المال المصرح به
١٦٣٤٩٧	١٣٥٠٤٦	١٠٢٩٤٠	-	-	-	ب. احتياطي اجباري
١٩١٣٤	٢٤٠٢٦	٢٢٠٣٥	٢٢٠٣٥	١٤٨٩٤	٧٨٩٥	ج. احتياطي اختياري
٢٢٤١٧١٧	٢٢٤١٧١٧	٢٢٤١٧١٧	٢٢٤١٧١٧	٢٢٤١٧١٧	٢٢٤١٧١٧	د. رأس المال المكتتب
٢٢٤٠١٩٤	٢٢١٩٩٨٨	٢٢١٥٧٥٩	٢٢٠٥٤٢٧	١٩٩٩٨٧٥	١٩٩٧١١٨	هـ. رأس المال المدفوع

تابع ملحق رقم (٣)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
١٧٦٤٥٧٦	١٤٥٤٠٩٢٥	١١٩٦٧١٦٣	٨٥٧٦٥٢٨	٦٠٢٧٤٥١	٤٢٧١٥٤٥	مجموع المطلوبات
٤٠٣٧٤٧٤	٢٧٠٧٦٧٩	١٣٨٢٥١٢	١٠٧١٣٢٨	٥٧٩٣٣٣	٤٩٢٣١٩	١. مطلوبات متداولة
-	-	-	-	-	-	أ. ودائع لاجل
٢٢٢٠٥٩٢	١٠٣٩٣٥٢	٤٣٧٩٩٨	٧٦١٦٧	٤٤٣٧٦	٣٧٠٤٨	ب. امانات ومصاريف مستحقه
٢١١٥٢٨	١٨٨٩٤١	١٦٩٦٤٤	١٠١٧٧٠	٩٠٤٥١	٨٤٧٨١	ج. ارباح قابله للتوزيع
١٦٠٥٣٥٤	١٤٧٩٣٨٦	٧٧٤٨٧٠	٨٩٣٣٩١	٤٤٤٥٠٦	٣٧٠٤٩٠	د. مطلوبات تستحق خلال سنة
٩٣١٠١٢٦	٨٢٦٢٣٢٤	٧٠٩٤٢١٠	٤٩٣٣٥٨٢	٢٩٥١٨٥١	١٣٢٤٥١٢	٢. مطلوبات طويلة الاجل
٧٣٦٤١٨٦	٥٩٧٥٩٤٥	٤٣٦٥٦٠٠	٢٨٢٨٠٤٥	١٣٧٠٥٧٥	٤٢٥٥١٨	أ. قروض بعملات اجنبية
٣٤٨٨٧٩١	٣٧٦٥٧٦٥	٣٤١٥٩٨٠	٢٩٩٨٩٢٨	١٩٩٢٨٩٥	١٢٦٩٣٨٤	ب. سلف البنك المركزي
-	-	-	-	٣٢٨٨٧	-	ج. اخرى
١٦٠٥٣٥٤	١٤٧٩٣٨٦	٧٧٤٨٧٠	٨٩٣٣٩١	٤٤٤٥٠٦	٣٧٠٤٩٠	ينزل: مطلوبات تستحق خلال سنة
٤٢٩٩٩٧٦	٣٥٧٠٩٢٢	٣٤٩٠٤٤١	٢٥٧١٦١٨	٢٤٩٦٢٦٧	٢٤٥٤٧١٤	٣. حقوق المساهمين
٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	أ. رأس المال المصرح به
٧٤٥٥٤٧	٥٣١٥٥٤	٤٥٥٣٨٠	٢٨١٥٦٨	٢٣٢٤١١	١٩٥٧٨٢	ب. احتياطي اجباري
٥٤٦١٨	٣٩٧٦٣	٣٥٦٥٤	٤٩١١٦	٢٣٠٧٩	١٨٢٩٤	ج. احتياطي اختياري
٣٤٩٩٨١١	٢٩٩٩٦٠٥	٢٩٩٩٤٠٧	٢٢٤٠٩٣٤	٢٢٤٠٧٧٧	٢٢٤٠٦٣٨	د. رأس المال المكتتب
٣٤٩٩٨١١	٢٩٩٩٦٠٥	٢٩٩٩٤٠٧	٢٢٤٠٩٣٤	٢٢٤٠٧٧٧	٢٢٤٠٦٣٨	هـ. رأس المال المدفوع

تابع ملحق رقم (٣)

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٥٥٨٦٥٠٧٣	٥١٣٥٣٥٨٧	٤٤٥٩٢٠٨٠	٣٧٧٧٣٧٤٤	٢٩٨٤٥٢٩٤	٢٠٢٧٥٠٦٨	مجموع المطلوبات
٥٧١٥٠٠٣	١٨٦٦٨٨٩٩	١٦٧٤٦٤٧٠	١٣٣٨٦١٢٠	٨١٤٩٠٥٤	٥٨٢٩٥٥٤	١. مطلوبات متداولة
٥٢٠١٥٤٦	٤٣٢٩٥١٣	٢٤٣١٣٧٣	١٠٧٤٩٣٤	-	-	أ. ودائع لاجل
٢٣٨٥٦٨٢	٩٦٢٨٤٥٣	١٠٠٣٤٣٦٨	٨١٩٩٦٧٩	٥٩٨٤٣٠١	٣٧١٤٨٤٢	ب. امانات ومصاريف مستحقة
٣٦٦٤٨٨	٤٠٨٨٧١	٣٤٣٨٥٥	٤٠٦٤٩٩	٣٠٨٦٥٣	٢٣٨٩٩١	ج. ارباح قابله للتوزيع
٥٩٠٤٦٦٢	٢٧٢١٥١٢	٢٧١٠٦٢٤	٢٥٧٠٠٠٨	١٨٥٦١٠٠	١٨٧٥٧٢١	د. مطلوبات تستحق خلال سنة
٢٠٧٣٧٧٩	٢٤١٩٥٥٦١	٢٠٢٥٣٠٣٢	١٨١٧٧٦٢٤	١٥٧١٧١١٨	١٠٠١٧٦٦١	٢. مطلوبات طويلة الاجل
٢٣٢٢٤١٦	١٢٤٩٦٥٣٢	١١٧٢٠٢٦١	١٠٣٩٤٢٩٩	٩٧٦٨٧٥٦	٧٩٣٥٣٠٨	أ. قروض بعملات اجنبية
٣٤٢٧٤٠٢	١٢٦٢٦٦٥٦	١١٢٤٣٣٩٥	١٠٣٥٣٣٣٣	٧٨٠٤٤٦٢	٣٩٥٨٠٧٤	ب. سلف البنك المركزي
٢٢٢٨٦٢٣	١٧٩٣٨٨٥	-	-	-	-	ج. اخرى
						ينزل: مطلوبات تستحق خلال سنة
٥٩٠٤٦٦٢	٢٧٢١٥١٢	٢٧١٠٦٢٤	٢٥٧٠٠٠٨	١٨٥٦١٠٠	١٨٧٥٧٢١	
٨٦١٦٢٩١	٨٤٨٩١٢٧	٧٥٩٢٥٧٨	٦٢١٠٠٠٠	٥٩٧٩١٢٢	٤٤٢٧٨٥٣	٣. حقوق المساهمين
٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	أ. رأس المال المصرح به
٢٨٣٨٥١٠	٢٧١١٣٤٧	٢٢٠٧٨٥٩	١٥٧٧٨٩٥	١٣٨٦٠٢٠	٨٥٤٨٧٠	ب. احتياطي اجباري
٨٦٦٨٠	٨٦٦٨٠	١٣٢١١٠	١٣٢١١٠	٩٣١٠٨	٧٣٠٠١	ج. احتياطي اختياري
٥٦٩١١٠١	٥٦٩١١٠٠	٥٢٥٢٦٠٩	٤٤٩٩٩٩٥	٤٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	د. رأس المال المكتتب
٥٦٩١١٠١	٥٦٩١١٠	٥٢٥٢٦٠٩	٤٤٩٩٩٩٥	٤٤٩٩٩٩٤	٣٤٩٩٩٨٢	هـ. رأس المال المدفوع

تابع ملحق رقم (٣)

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
٧٩١٧.٦	٦٩٥٩.١٨٦	٧٤٦١٢٩٨١	٦.٣.٦٣٧٦	٦١٧٦٧٣٣٧	٥٩٦٣٦.٧١	مجموع المطلوبات
٩٥٤.٥٠	٣٨٩٦٣٧.٧	٤.٥٨٣٤٩١	٣.٧٥٧٧٦٨	٣.٠٩٧٧٨٨	٢٧٣٤٢٢٦١	١. مطلوبات متداولة
٦٢٢١٩٧	٥.١.٥٣٥	٨٨.٥٩٢١	٢٥٧١٥٢	٦٣٦٩٧٩١	٦٥٦٨٥٥٦	أ. ودائع لاجل
٠.٢٨٢٢٦	٢٦٥٦٧٣١٨	٢٥.٥٤١١٩	٢.٠.٥٦٦٢٥	١٧١٦٧١.١	١٤٠.٦٩٧٧	ب. امانات ومصاريف مستحقة
٦.٩.٠٠٠	٥١٩.٠٠٠	٥٤٤٤٠.٤	٤٥٨١١.٠	٤١٢٢٩٩	٣٦٦٤٨٨	ج. ارباح قابله للتوزيع
٦٩٤٦٢٧	٦٨٦٦٨٥٤	٦١٧٩.٤٧	٧١٢٤٤.٣	٥٤٢٦٤٢.٠	٥١١٣١٣	د. مطلوبات تستحق خلال سنة
٣٦٨٦.٩	٢.٦١٨١٤٧	٢٤٢.٤١٤٨	٢.٤١٢٢.٩	٢٢٧٦٦٩٩٥	٢٣٥٥٥٣٥٦	٢. مطلوبات طويلة الاجل
٤٨٧١٩٨	١٥٣٥.٨٠٧	١٥.٩٤.١١	١.٠٦٧٤٨٢٧	١١٣٩٨.٨٢	١١٨٨٦٧٧١	أ. قروض بعملات اجنبية
١٦٣٩٢٨	٩٧٢٢٣٨٤	١٢٨٧٧٣٧٤	١٤٤٤٩٩٧٥	١٤٣٨٣٥٢٣	١.٤٣٧٤.٨٨	ب. سلف البنك المركزي
٤١١٨١.٠	٢٤١١٨١.٠	٢٤١١٨١.٠	٢٤١١٨١.٠	٢٤١١٨١.٠	٢٤١١٨١.٠	ج. اخرى
						ينزل :مطلوبات تستحق خلال سنة
٦٩٤٦٢٧	٦٨٦٦٨٥٤	٦١٧٩.٤٧	٧١٢٤٤.٣	٥٤٢٦٤٢.٠	٥١١٧٣١٣	
٥٧٩٦.٤	١.٠.٨٣٣٢	٩٨٢٥٣٤٢	٩١٣٦٣٩٩	٨٩.٢٥٥٤	٨٧٣٨٤٥٤	٣. حقوق المساهمين
٠.٠.٠.٠.٠	٦.٠.٠.٠.٠	٦.٠.٠.٠.٠	٦.٠.٠.٠.٠	٦.٠.٠.٠.٠	٦.٠.٠.٠.٠	أ. رأس المال المصرح به
١١٨٤٤٤	٣٨٢٣٣٧٦	٣٦٤٧٨٧٨	٣٢٧٧٧٦٢	٣١.٤٧٧٣	٢٩٦.٦٧٣	ب. احتياطي اجباري
٤٦١١٦.٠	١٨٤٩٥٦	١٧٧٤٦٤	١٦٧٥٣٦	١.٠٦٦٨.٠	٨٦٦٨.٠	ج. احتياطي اختياري
٠.٠.٠.٠.٠	٦.٠.٠.٠.٠	٦.٠.٠.٠.٠	٦.٠.٠.٠.٠	٥٦٩١١.٠	٥٦٩١١.٠	د. رأس المال المكتتب
٠.٠.٠.٠.٠	٦.٠.٠.٠.٠	٦.٠.٠.٠.٠	٦.٠.٠.٠.٠	٥٦٩١١.٠	٥٦٩١١.٠	هـ. رأس المال المدفوع

تابع ملحق رقم (٣)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
١٢٣٩٠٠٩٣٣	١٣١٤٣٤٠٢٥	١١٣٣٥١٧٠٦	مجموع المطلوبات
٥٨٦٧٤٥١٠	٧٠٠٤٨٣٢٠	٦٤٤٢٦٦٤١	١. مطلوبات متداولة
٢٢٨٧١٩٢١	٣٨٠٩٥٩٠٣	٣٠٠٥١٠١٧	أ. ودائع لاجل
٢٨٢٣٧٢٧	٢٦٩١٨٣٠٩	٣٢٠٥٦٩٢٢	ب. امانات ومصاريق مستحقة
٧٦١٢٥٠	٧٦١٢٥٠	٦٠٩٠٠٠	ج. ارباح قابله للتوزيع
٦٨٠٤٠٦٧	٤٢٧٢٨٥٨	١٧٠٩٧٠٢	د. مطلوبات تستحق خلال سنة
٤٨٨٣٧٩٨١	٤٦٤٦٧٤٨٣	٣٦٤٢٢٧٧٦	٢. مطلوبات طويلة الاجل
٤٢٢٨٧٣٣٠	٣٧٦٣٩٥٨١	٢٧١٠٧٢٣٤	أ. قروض بعملات اجنبية
١٠٩٧٨٩٠٨	١٠٦٨٨٩٥٠	٨٦١٣٤٣٤	ب. سلف البنك المركزي
٢٤١١٨١٠	٢٤١١٨١٠	٢٤١١٨١٠	ج. اخرى
٦٨٠٤٠٦٧	٤٢٧٢٨٥٨	١٧٠٩٧٠٢	ينزل: مطلوبات تستحق خلال سنة
١٦٣٥٢٤٤٢	١٤٩١٨٢٢٢	١٢٥٠٢٢٨٩	٣. حقوق المساهمين
٧٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	أ. رأس المال المصرح به
٦٠٩٤٥٢٨	٥٥٤٥٦٦١	٤٧٥١٣٦٥	ب. احتياطي اجباري
٢٧٥٧٩١٤	١٨٧٢٥٦١	١٧٥٠٩٢٤	ج. احتياطي اختياري
٧٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	د. رأس المال المكتتب
٧٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	هـ. رأس المال المدفوع

ملحق رقم (٤)
بيان الأرباح والخسائر
(١٩٨٢-١٩٩٤)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
						الإيرادات
٣١.٧٠.٠٨	٣١.٢٦٦٨	٣.٥٧٤٤٧	٣١٧٩٥٨٤	٢٨٢٣٣٧٧	٢٢٩٧.٣٩	فوائد وعمليات القروض
٢١٦٤١٢	١٦١٤٤١	٩٧.٣٤	٨٩٦١١	٨.٧٨٣	٤٤.٢٤	فوائد سندات مكفولة من الحكومة
١١٥٦٧٨٦	١.٦٨٤.٧	٩٣٢٣٤٠	٥٨٢٧٦٣	٣.١٩٣٩	٢.٩٦٣٦	فوائد الاموال المودعة لدى البنوك
٤٤٨.٢.٠٦	٤٣٣٢٥١٦	٤.٨٦٨٢١	٣٨٥١٨٥٨	٣٢.٦.٩٩	٢٥٥.٦٩٩	مجموع الفوائد المكتسبة
٢٧٨٨٦٧٥	٢٧٢٨.٤٥	٢٤٦.٢٧٧	٢٢٢٧١٨٨	١٥٨٢٥٨١	١٤٧٥٦٧.٠	ينزل : الفوائد المدفوعة
						صافي الفوائد المكتسبة
						ينزل : فروقات عملات اجنبية
						يضاف : ارباح الاسهم وايرادات
١٤٨٨٧٣	١٤.٤٥٩	٧١٢١٤	٣٥٤٦٥	٦٢٥٨١	١٤١.٥٨	محفظه الاسهم
٢٥٩٧٤٤	١٨٦٤٦٣	١٣٨٣٥٠	٩.٥٢٩	١٢٥٤٦٥	١٤٥١.٠١	عمولات ورسوم وايرادات اخرى
						صافي اليرادات
٨٥٤٧٢٥	٧٧٥٦٥	٧٢.٢٤٣	٦٨١٤١٢	٦٩٧٩٧٥	٥٩٥٦٨٦	ينزل : المصاريف الادارية
						والعمومية
٦٦٩.٢٤	٦٦٧٤٧٧	٦.٧٢١٤	٣٨.٤١٦	٧.٠٥٨	١٤٧١٧	مخصص الديون المشكوك في
						تحصيلها
٥٧٦٣٩٩	٤٨٨٦٥١	٥.٨٦٥١	٦١٨٨٣٦	٧١٣٥٨٩	٧٦٧٥.٢	صافي ربح السنة
						يضاف : المعاد للارباح
٥٧٦٣٩٩	٤٨٨٦٥١	٥.٨٦٥١	٦٦٤٢٦٦	٧١٣٥٨٩	٧٦٧٥.٢	صافي الربح القابل للتخصيص
						التخصيص:
١٤٤١.٠٠	١٢٢١٦٣	١٢٧١٦٣	٢٤.٣٩٥	١٧٨٣٩٧	١٩١٨٧٦	المحول للاحتياطي الاجباري
٢.٠٠٠	-	١٥.٠٠٠	١٥.٠٠٠	-	٣٩.٠٠٢	المحول للاحتياطي الاختياري
٤١٢٢٩٩	٣٦٦٤٨٨	٣٦٦٤٨٨	٤.٨٨٧١	٣٤٣٨٥٥	٤.٦٤٩٩	ارباح قابلة للتوزيع على
						المساهمين

تابع ملحق رقم (٤)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	
							الإيرادات
٧٥٨٩٢٢٨	٥٧٢٧.٩٩	٥١.٥٤٤٤	٣٨٤٦٧٧٧	٣٢١٩٥٦٦	٣٤٦٥١٦٧	٣.٦٣٣٧١	فوائد وعمولات القروض
٣٦٣٤٥٧	٤.٣٢٥٢	٤٥٣١٥٩	٢٨.٢٥٦	٢٧٨٩٩٩	٢٦.٧٦٤	٢٢٢٤٤١	فوائد سندات مكفولة من الحكومة
٢.٦٨٨٦٨	٢٦٦٦٧٧٣	٢١٩٣٥٣٣	١٦٧٩٣١٢	١٥٢٧.٧٧	١٢١١٧٢٣	١١٩٨٥٧٢	فوائد الاموال المودعة لدى البنوك
١.٠٠٢١٥٥٣	٨٧٩٧١٤٤	٧٧٥٧١٥٦	٥٨.٦٣٤٥	٥.٢٥٤٢٢	٤٩٣٧٦٥٤	٤٤٨٤٣٨٤	مجموع الفوائد المكتسبة
٥٩٣٨٩٧١	٥.٢١٥٢٦	٣٧٦٨.٣٤	٣٦٨٧٢٩٦	٣٢٨٩٣١٦	٢٩٨.٤٦٤	٢٧٧.١٦٠	ينزل : الفوائد المدفوعة
٤.٨٢٥٨٢	٣٧٥٥٧٩٨	٣٩٨٤١٢٢	٢١١٩.٥٦	١٧٣٥٩١١	١٩٥٧١٩٠		صافي الفوائد المكتسبة
-	٨٨٥٩٦	٣.٨٧٤٥					ينزل: فروقات عملات اجنبية
٢٩.٥٤٨	٨٤٤٣٦٦	٥٨٥٢١٣	٢٩٦١.٦	٢٥٤٩٨٤	٢.١٢٢٢٢	١٥٤٢٣٤	يضاف : ارباح الاسهم وايرادات مطظة الاسهم
٣٤١١٦٢	٥٣٩٧١٧	٥٩٦٩٥٦	٢٩٤٨٦.٠	٢٦٤٢٢٥	٣٦٤٤٧.٠	٢٥١.١٤	عمولات ورسوم وايرادات اخرى
٤٧٤٤٩٢٢	٥.٧١٠٣٥	٤٨٥٥٥٤٦	٢٧١.٠٢٢	٢٢٥٣٢٢٠	٢٥٢٢٨٩٢		صافي الإيرادات
٢١٩٧٩٢٦	١٨٢٤٣.٣	١٤٤٤٣٧١	١١.٩٧٥٠	١.٩٤٠.٢٢	٩٨٦٣٩٥	٨٧٩٢٣٥	ينزل : المصاريف الادارية والعمومية
١٣٢١٣٧	٢٦٩٣٧٦	١.٣٢٢٩٠	٤٢.٠٠٠	٤٥٨٣.٨	٧٩٧٣٨٧	٥٤٨٢٨٢	مخصص النيون المشكوك في تحصيلها
٢١٩٥٤٧.٠	٢٩٧٧٣٥٦	٢٣٧٧٨٨٥	١٦.٠٢٧٢	١١٦.٢٩٨	١٥٣٦٤٩٧	٦٩١٩٥٥	صافي ربح السنة
-	١٩٩٨٢٧	١٥٣٨.٠٠					يضاف : المعاد للارباح
٢١٩٥٤٧.٠	٣١٧٧١٨٣	٢٥٣١٦٨٥	١١٨.٢٧٢	٧.١٩٩.٠	٧٣٩١١.٠	٦٩١٩٥٥	صافي الربح القابل للتخصيص
							التخصيص:
٥٤٨٨٦٧	٧٤٤٢٩٦	٦٣٢٩٢١	٢٩٥.٦٨	١٧٥٤٩٨	١٨٤٧٧٨	١٧٢٩٨٩	المحول للاحتياطي الاجباري
٨٨٥٣٥٣	١٢٢١٦٣٧	١٢٨٩٧٦٤	٢٧٢.٥٤	٧٤٩٢	٩٩٢٨	٦.٨٥٦	المحول للاحتياطي الاختياري
٧٦١٢٥.٠	٧٦١٢٥.٠	٦.٩٠٠.٠	٦.٩٠٠.٠	٥١٩.٠٠٠	٥٤٤٤.٤	٤٥٨١١.٠	ارباح قابلة للتوزيع على المساهمين

المصدر: بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي اعداد مختلفة.

ملحق رقم (٥)

بعض البيانات اللازمة لحساب النسب المالية

السنة	رأس المال الحر	الموجودات العاملة	الموجودات ذات المخاطرة = مجموع الموجودات ناقص النقد لدى البنوك والسندات الحكومية	نسبة التحصيلات الى الاستحقاقات %
١٩٦٨	٢٠٤٤٥٥٨	١٤٠٩٥٢٣	١٧١٤٤٦٣	-
١٩٦٩	٢٠٧٥٦٣٢	١٥٥٤١٥٠	١٩٥٣٣٩١	-
١٩٧٠	٢٣١٣٥٢٨	٢٠٩٣٥٠١	٢٤٣٧٥٦٦	٦٦,٦١
١٩٧١	٢٣٦٤١١٢	٢٢٣٠٦٩٥	٢٦٣٥٥٢٩	٧٣,٤٦
١٩٧٢	٢٤١٨٦٠٧	٢٣٠٨٦٦٨	٢٨٦٩٧٧٨	٧٣,٥٥
١٩٧٣	٢٤٥٦٤٦٧	٢٧٥٣٢١١	٣٢٥٣٦١٢	٨١,٦٧
١٩٧٤	٢٣٩٢٤٠٥	٣٣٣٠٥٨٨	٤١١٩٤٠٩	٨٤,١٤
١٩٧٥	٢٤٣٤٣١٨	٥٠٢١٢٤٢	٥٨٣٣١٤٥	٩٠,٢٥
١٩٧٦	٢٥٠٠٢٥٣	٧٠٨٥٧٠٣	٨٣٦٠٧٧٥	٩٢,١٥
١٩٧٧	٣٢٩٧٧٩٢	٩٢٣٥٧١١	١١٥٨٢٧٩٤	٧٥,٣٣
١٩٧٨	٣٣٢٧٤٩٥	١١٠٦٧٥١٦	١٤٣٥٢٥٧٩	٧٩,٥٣
١٩٧٩	٤٠٦١٩٩٥	١٢٥٤٧٠٣١	١٦٨١٣٦٧٦	٧٤,٦٣
١٩٨٠	٤١٩٨٠٧٧	١٤٢٥٧٦٩٣	١٩٨٢١٨٢٣	٧٥,٦٦

تابع ملحق رقم (٥)

السنة	رأس المال الحر	الموجودات العامة	الموجودات ذات المخاطرة = مجموع الموجودات ناقص النقد لدى البنوك والسندات الحكومية	نسبة التحصيلات الى الاستحقاقات %
١٩٨١	٥٧٢٥٣٤٢	١٩٢٦٦٧١٥	٢٦٤١١٠٨٦	٨٣,٢١
١٩٨٢	٥٩٤٦٨٠٢	٢٦١٤١٠٠٠	٣٤٠٦٨٢٢٣	٨٣,٩٦
١٩٨٣	٧٣٣٤٣٤٧	٢٩٢٧٩١٢١	٣٩٧٢٨٩٩٤	٨٤,٢٣
١٩٨٤	٨٢١٨٠١٢	٣٠١٥٧٧٧٤	٤١٨١٦٥٥٠	٧٩,٦٤
١٩٨٥	٨٣٦٦٥٥٨	٢٨٥٨٧١٨٣	٤١٦٦٠٢٩٦	٧٤,٣٠
١٩٨٦	٨٥٠٢٨٠٤	٢٦٥٣٢١٥٤	٤٣١٢٠٢٠١	٧٣,٠٨
١٩٨٧	٧٦٩٣٩٨٧	٣١١٦٨٩٢٣	٤٣٦١٢٨٥٥	٧٢,٦٩
١٩٨٨	٨٩٣٨٨٨١	٣٠٠٥٦٩٧٢	٤٥٠٢٥٠١٤	٧٥,٨٩
١٩٨٩	٩٠١٢٣٦٨	٣٤٣٧٧٠٩٢	٤٩٧٨٣٥٢٢	٨٢,٩٤
١٩٩٠	٩١٧٩٨٥٤	٣٦٦٣٧٩٨٩	٥١٦٥٧٩٩٤	٨٦,٨١
١٩٩١	٩٧٥٠١٥٢	٤٢٥٥٥٦١٤	٥٧٣٧٥٨٢٥	٨٩,١٤
١٩٩٢	١١٤٤٩٤٩٦	٥٣٦٤٧٠٢١	٧٠٢٠٤٧١٠	٩٤,٩٩
١٩٩٣	١٣٥٧٣٠١٣	٦٣٦٠٤٤٧٢	٧٤٥٨٦٨٧٠	٩١,١٠
١٩٩٤	١٤٨٦٥٨٩٦	٦٩٥٣٢٢٢٠	٩٥١٩٧٦٥٦	٨٩,٨١

المصدر (١) الملحق رقم (٣+٢).

(٢) بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

ملحق رقم (٦)

القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الصناعي والسياحي

(١٩٩٤-١٩٦٨)

مليون دينار (١٩٩٠-١٠٠)

السنة	قروض البنك الصناعية باسعار		قروض البنك السياحية باسعار		تسهيلات البنك الاجمالية باسعار	
	جارية	ثابتة	جارية	ثابتة	جارية	ثابتة
١٩٦٨	٠,٤٧٠	٢,٧٦٤	٠,٠٧٠	٠,٤١١	٠,٠٤٠	٣,١٧٦
١٩٦٩	٠,٧٥٠	٤,١٦٦	٠,٠١٢	٠,٠٦٦	١,٨٢٩	١٠,١٦١
١٩٧٠	٠,٥٠٠	٢,٦١٧	٠,٠٢٧	٠,١٤١	٢,٣٠٧	١٢,٠٧٨
١٩٧١	٠,٢٧٥	١,٣٦٨	٠,٠٠٥	٠,٠٢٤	٢,٥١٤	١٢,٥٠٧
١٩٧٢	٠,٤٣٥	٢,٠٢٣	٠,٥٠٥	٢,٣٤٨	٢,٧٣٥	١٢,٧٢٠
١٩٧٣	١,٤١٩	٥,٩١٢	٠,٠٤٨	٠,٢٠٠	٣,٠٣٧	١٢,٦٥٤
١٩٧٤	١,٥٥٥	٥,٤٣٧	٠,٣٨٠	١,٣٢٨	٣,٩٨٥	١٣,٩٣٣
١٩٧٥	٢,٣٦٨	٧,٣٧٦	٠,٠٦٨	٠,٢١١	٥,٥٣٢	١٧,٢٣٣
١٩٧٦	٢,٦١٥	٧,٣٢٤	٠,٩٠٨	٢,٥٤٣	٧,٨٦٥	٢٢,٠٣٠
١٩٧٧	٣,٩٢٦	٩,٥٧٥	٠,٧٧٥	١,٨٩٠	١٠,٨٥٣	٢٦,٤٧٠
١٩٧٨	٣,٨٧٠	٨,٨٣٥	١,٢٦٩	٢,٨٩٧	١٣,٤٠٤	٣٠,٦٠٢
١٩٧٩	٣,٤٩٠	٦,٩٨٠	٠,٣٠٠	٠,٦٠٠	١٥,٦٤٤	٣١,٢٨٨
١٩٨٠	٥,٢٨٠	٩,٨٦٩	١,٢٢٠	٢,٢٨٠	١٨,١٣٦	٣٣,٨٩٩
١٩٨١	٧,٢٥٠	١٢,٤٧٠	٠,٧٣٠	١,٢١٠	٢٣,٤٥٠	٣٨,٨٨٨
١٩٨٢	١٠,٠٠٤	١٥,٣٠٤	٠,٢٧٠	٠,٤١١	٣٠,٨٢٧	٤٦,٩٩٢
١٩٨٣	٨,٢٣٠	١١,٩٢٧	٠,٢٢٠	٠,٣١٨	٣٥,٩٣٨	٥٢,٠٨٤
١٩٨٤	٦,١٣٠	٨,٤٠٨	٠,٩٩٠	١,٣٥٨	٣٧,٨١٢	٥١,٨٦٨
١٩٨٥	٧,٢٦٠	٩,٩٥٨	٠,٢٢٠	٠,٣٠١	٣٨,٢٩٣	٥٢,٥٢٨
١٩٨٦	٨,١١٠	١١,١٥٥	٠,٧٦٠	١,٠٤٥	٣٩,٢٦٠	٥٤,٠٠٢
١٩٨٧	٧,٤٨٠	١٠,٣١٧	٠,٢٣٠	٠,٣١٧	٤٠,٢٧٨	٥٥,٥٥٥
١٩٨٨	١١,٣٠٠	١٥,١٢٧	٠,١٠٠	٠,١٣٣	٤٢,٢٢٦	٥٦,٥٢٧
١٩٨٩	١٢,٨٢٠	١٤,١٣٤	١,٣٠٠	١,٤٣٣	٤٦,٣٧٧	٥١,١٣٢
١٩٩٠	١٣,٣٣٠	١٣,٣٣٠	١,٨٥٠	١,٨٥٠	٤٩,٦٠٠	٤٩,٦٠٠
١٩٩١	١٤,٧١٠	١٤,٠٧٦	٠,٦٨٠	٠,٦٥٠	٥٤,٦٠٠	٥٢,٢٩٨
١٩٩٢	٢٧,٤٨٠	٢٥,١١٨	٠,٩٩٠	٠,٩٠٤	٦٥,٣٠٠	٥٩,٦٨٩
١٩٩٣	٢٩,٦٩٠	٢٥,٨١٧	٥,٠١٠	٤,٣٥٦	٧٩,٥٠٠	٦٩,١٣٠
١٩٩٤	٢٤,١٦٠	١٩,٨٠٣	٥,٥٤٠	٤,٥٤٠	٧٦,٩٠٠	٦٣,٠٣٢

السنة	التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الصناعي* باسعار		التسهيلات الائتمانية المقدمة للسياحة بالاسعار		مجموع التسهيلات للقطاعات الصناعي والسيحي بالاسعار	
	ثابتة	جارية	ثابتة	جارية	ثابتة	جارية
١٩٦٨	٤,٤٧٠	٢٦,٢٩٤	١,٠٧٠	٦,٢٩٤	٥,٥٤٠	٣٢,٥٨٨
١٩٦٩	٤,٨٥٠	٢٦,٩٤٤	١,٠١٢	٥,٦٢٢	٥,٨٦٢	٣٢,٥٦٦
١٩٧٠	٥,٢٠٠	٢٧,٢٢٥	١,٠٢٧	٥,٣٧٦	٦,٢٢٧	٣٢,٦٠١
١٩٧١	٤,٨٧٥	٢٤,٢٥٣	٠,٩٠٥	٤,٥٠٢	٥,٧٨٠	٢٨,٧٥٥
١٩٧٢	٥,١٣٥	٢٣,٨٨٣	١,٤٠٥	٦,٥٣٤	٦,٥٤٠	٣٠,٤١٧
١٩٧٣	٧,٧١٩	٣٢,١٦٢	١,٤٤٨	٦,٠٣٣	٩,١٦٧	٣٨,١٩٥
١٩٧٤	١٢,٠٥٥	٤٢,١٥٠	١,٨٨٠	٦,٥٧٣	١٣,٩٣٥	٤٨,٧٢٣
١٩٧٥	١٧,٥٦٨	٥٤,٧٢٨	١,٨٦٨	٥,٨١٩	١٩,٤٣٦	٦٠,٥٤٧
١٩٧٦	٢٤,٧١٥	٦٩,٢٢٩	٣,٤٠٨	٩,٥٤٦	٢٨,١٢٣	٧٨,٧٧٥
١٩٧٧	٣٠,٧٢٦	٧٤,٩٤١	٤,١٧٥	١٠,١٨٢	٣٤,٩٠١	٨٥,١٢٣
١٩٧٨	٤٢,١٧٠	٩٦,٢٧٨	٧,٨٦٩	١٧,٩٦٥	٥٠,٠٣٩	١١٤,٢٤٣
١٩٧٩	٦٣,٩٩٠	١٢٧,٩٨٠	١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٧٣,٩٩٠	١٤٧,٩٨٠
١٩٨٠	٧٨,٣٨٠	١٤٦,٥٠٤	١٣,٠٢٠	٢٤,٣٣٦	٩١,٤٠٠	١٧٠,٨٤٠
١٩٨١	٩٦,٧٢٠	١٦٠,٣٩٨	١٦,٦٣٠	٢٧,٥٧٨	١١٣,٣٥٠	١٧٨,٩٧٦
١٩٨٢	١٢٢,٦٤٠	١٨٦,٩٥١	٢٠,٧٧٠	٣١,٦٦١	١٤٣,٤١٠	٢١٨,٦١٢
١٩٨٣	١٤٧,١٣٠	٢١٣,٢٣١	٢٥,٩٢٠	٣٧,٥٦٥	١٧٣,٠٥٠	٢٥٠,٧٩٦
١٩٨٤	١٧٥,٩٢٩	٢٤١,٣٣٠	٢٤,٦٩٠	٣٣,٨٦٨	٢٠٠,٦١٩	٢٧٥,١٩٨
١٩٨٥	١٩٦,٥٦٠	٢٦٩,٦٢٩	٣٠,٠٢٠	٤١,١٧٩	٢٢٦,٥٨٠	٣١٠,٨٠٨
١٩٨٦	٢٢٩,١١٠	٣١٥,١٤٤	٣٨,٢٦٠	٥٢,٦٢٧	٢٦٧,٣٧٠	٣٦٧,٧٧١
١٩٨٧	٢٢٨,١٨٠	٣١٤,٧٣١	٣٢,٧٣٠	٤٥,١٤٤	٢٦٠,٩١٠	٣٥٩,٨٧٥
١٩٨٨	٢٣٢,٨٠٠	٣١١,٦٤٦	٢٧,١٠٠	٣٦,٢٧٨	٢٥٩,٩٠٠	٣٤٧,٩٢٤
١٩٨٩	٢٥١,٨١٩	٢٧٧,٦٤٠	٣٢,١٠٠	٣٥,٣٩١	٢٨٣,٩١٩	٣١٣,٠٣١
١٩٩٠	٢٥٠,٢٣٠	٢٥٠,٢٣٠	٣٥,١٥٠	٣٥,١٥٠	٢٨٥,٣٨٠	٢٨٥,٣٨٠
١٩٩١	٢٦٥,٢٠٩	٢٥٣,٧٨٩	٣٢,٤٨٠	٣١,٠٨١	٢٩٧,٦٨٩	٢٨٤,٨٧٠
١٩٩٢	٣١٣,٢٨٠	٢٨٦,٣٦١	٣٨,٢٩٠	٣٥,٠٠٠	٣٥١,٥٧٠	٣٢١,٣٦١
١٩٩٣	٤٠٩,٧٩٠	٣٥٦,٣٣٩	٣٧,٨١٠	٣٢,٨٧٨	٤٤٧,٦٠٠	٣٨٩,٢١٧
١٩٩٤	٤٩٥,٧٦٠	٤٠٦,٣٦٠	٤٣,٦٤٠	٣٥,٧٧٠	٥٣٩,٤٠٠	٤٤٢,١٣٠

* تشمل المصادر التسهيلات من البنوك التجارية لقطاع الصناعة التحويلية والتعدين وقروض بنك الائتماء الصناعي للقطاع الصناعي

المصدر: (١) البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية فصلية، (١٩٦٤-١٩٨٣)، جدول (١٦).

(٢) البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٣)، تشرين الاول ١٩٩٤

(٣) البنك المركزي الاردني، نشرات شهرية اعداد مختلفة.

(٤) بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

(٥) IFS, International Financial Statistics, Yearbook, 1994, pp 452-455.

ملحق رقم (٧)

بعض البيانات اللازمة لتقدير المعادلات الإحصائية

(١٩٩٤-١٩٦٨)

السنة	النتائج الصناعية (مليون)	الإلتحاق الصناعي من البنوك التجارية (مليون)	رأس المال المقدر في القطاع الصناعي (مليون)	عدد العمال في القطاع الصناعي (الف عامل)	الإلتحاق السياحي من البنوك التجارية (مليون)	GDPD (١٩٩٠-١٠٠)
١٩٦٨	١٧,٧	٤,٠	٥١١,٩	٢٥,٧	١,٠	-
١٩٦٩	٢٠,٤	٤,١٠	٥١٦,١	٢٥,٧	١,٠	١٨,٠
١٩٧٠	١٧,٨	٤,٧٠	٤٩١,٠	٢٥,٦	١,٠	١٩,١
١٩٧١	١٨,٦	٤,٦٠	٤٨٨,٤	٢٦,٢	٠,٩	٢٠,١
١٩٧٢	٢١,٠	٤,٧٠	٥١٣,٨	٢٦,٩	٠,٩	٢١,٥
١٩٧٣	٢٤,٠	٦,٣٠	٥٨٤,٩	٢٩,٤	١,٤	٢٤,٠
١٩٧٤	٤٣,٠	١٠,٥٠	٨٥٥,٢	٣١,٤	١,٥	٢٨,٦
١٩٧٥	٥٩,١	١٥,٢٠	٩٦٦,٥	٣٢,٨	١,٨	٣٢,١
١٩٧٦	٧١,٧	٢٢,١٠	٧٧٦,٠	٣٤,١	٢,٥	٣٥,٧
١٩٧٧	٨٣,٦	٢٦,٨٠	٨٢٧,٧	٣٤,٨	٣,٤	٤١,٠
١٩٧٨	١٠١,٥	٣٨,٣٠	٩٣٢,٣	٣٥,٥	٦,٦	٤٣,٨
١٩٧٩	١٣١,٧	٦٠,٥٠	١٠٣٨,٩	٣٦,١	٩,٧	٥٠,٠
١٩٨٠	١٨٤,٢	٧٣,١٠	١٢٨٢,٢	٣٨,٦	١١,٨	٥٣,٥
١٩٨١	٢٢٩,٣	٨٩,٢٠	١٤٢٤,٧	٤٢,٤	١٥,٩	٦٠,٣
١٩٨٢	٢٥٥,٦	١١٢,٦٠	١٥٣٥,٢	٤٥,٥	٢٠,٥	٦٥,٦
١٩٨٣	٢٤٢,٨	١٣٨,٩٠	١٥٠٧,٠	٤٨,٧	٢٥,٧	٦٩,٠
١٩٨٤	٢٨٤,٢	١٦٩,٧٩	١٧٢١,٧	٥٢,٠	٢٣,٧	٧٢,٩
١٩٨٥	٢٨٨,١	١٨٩,٣٠	١٧٧٩,٩	٥٥,١	٢٩,٨	٧٢,٩
١٩٨٦	٣٠٦,٤	٢٢١,٠٠	١٨٩٥,١	٥٨,١	٣٧,٥	٧٢,٧
١٩٨٧	٣٢٩,٠	٢٢٠,٧٠	٢٠٢٣,٠	٦٢,١	٣٢,٥	٧٢,٥
١٩٨٨	٣٣٠,٠	٢٢١,٥٠	٢٠٢١,٢	٦٢,٢	٢٧,٠	٧٤,٧
١٩٨٩	٤٦٢,٠	٢٣٩,٠٠	٢٦٩١,١	٦١,٨	٣٠,٨	٩٠,٧
١٩٩٠	٥٥٧,٣	٢٣٦,٩٠	٣٠٣٧,١	٦٠,٣	٣٣,٣	١٠٠,٠
١٩٩١	٥٣٠,٦	٢٥٠,٥٠	٢٨٢٢,٠	٦٤,٣	٣١,٨	١٠٤,٥
١٩٩٢	٥٩٦,٧	٢٨٥,٧٩	٢٨٥١,٤	٦٨,٤	٣٧,٣	١٠٩,٤
١٩٩٣	٥٥٢,٠	٣٨٠,١	-	٩١,١	٣٢,٨	١١٥,٠
١٩٩٤	٦٣٢,٤	٤٧١,٦	-	-	٣٨,١	١٢٢,٠

المصدر :- البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، عدد خاص، تشرين الأول، ١٩٩٣، ص ١٥.

عبد الباسط عثمان، النمو الصناعي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، أربد، ١٩٩٥، ص ١٠٦.

International Financial Statistics, Year book, 1994, pp 452-455.

المراجع

المراجع العربية :-

- ١- أبو غزالة، رمزي، أثر مؤسسات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩١.
- ٢- بنك الائتماء الصناعي، الائتماء الصناعي، نشرة ربعية يصدرها البنك، عدد ٦٣، سنة ١٦، ايلول ١٩٩٣.
- ٣- بنك الائتماء الصناعي، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.
- ٤- بنك الائتماء الصناعي، منشورات دائرة الاستثمار تاريخ ٢٧/١٠/١٩٩٤.
- ٥- البنك المركزي الاردني، البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرين عاماً، دائرة الابحاث والدراسات، ١٩٨٩.
- ٦- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، تشرين اول ١٩٨٩.
- ٧- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، تشرين اول ١٩٩٤.
- ٨- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية فصلية، (١٩٦٤-١٩٨٩)، ١٩٨٩.
- ٩- البنك المركزي الاردني، الجهاز المالي والمصرفي في الاردن، منشورات دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٨٩.
- ١٠- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .
- ١١- توفيق، جميل، مذكرات في الادارة المالية، الاسكندرية، ١٩٧٥.
- ١٢- الحديد، وليد، مؤسسات الاقراض المتخصصة الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، ١٩٩٢.
- ١٣- رمضان، زياد، التحليل المالي للغايات الادارية في المنشآت التجارية والصناعية، عمان، ١٩٨٣.
- ١٤- سوق عمان المالي، دليل الشركات المساهمة العامة الاردنية، عمان، ١٩٨٩.
- ١٥- سيجل، باري، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧.
- ١٦- الشافعي، محمد زكي، مقدمه في النقود والبنوك.
- ١٧- شامية، عبد الله، التسهيلات الائتمانية واثرها على انتاجية الاقتصاد الاردني، مجلة ابحاث اليرموك، مجلد ٥، عدد ٣، اربد، ١٩٨٩.
- ١٨- الشماع، خليل، الادارة المالية، بغداد، ١٩٧٩.
- ١٩- شيحة، مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥.

- ٢٠- الصمادي، علي، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الاردن، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، ١٩٨٣.
- ٢١- عازر، واصف، ندوة التمويل المتخصص، مجلة البنوك في الاردن، المجلد الثاني، العدد ٧، تموز ١٩٨٣.
- ٢٢- عبد العزيز، سمير، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، الاسكندرية، ١٩٨٦.
- ٢٣- عبيدات، سليمان، إدارة المصارف التجارية والمتخصصة في الاردن يهدف توجيهها للتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٧٧.
- ٢٤- عثمانة، عبد الباسط، النمو الصناعي في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٥.
- ٢٥- عثمان، عبد الحكيم، دور التمويل المصرفي في التنمية الصناعية الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٤.
- ٢٦- عقل، مفلح، مقدمة في الادارة المالية، عمان، ١٩٨٩.
- ٢٧- علي، ابراهيم، مؤسسات مالية متخصصة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠.
- ٢٨- قانون بنك الانماء الصناعي رقم (٥) لسنة ١٩٧٢، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٣٥١) الصادر بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٢.
- ٢٩- قانون البنك المركزي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١، والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٧٥، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٣٣) تاريخ ١٥/٩/١٩٧٥.
- ٣٠- قانون بنك تنمية المدن والقرى رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٥.
- ٣١- قانون البنوك رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٣٠١)، تاريخ ٥/٥/١٩٧١، والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٣٣) تاريخ ١٥/١/١٩٧٥.
- ٣٢- قانون التعاون رقم (٢) لسنة ١٩٧١.
- ٣٣- قانون مؤسسة الاسكان رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥.
- ٣٤- قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (١٢) لعام ١٩٦٣.
- ٣٥- قنبرية، كمال، التحليل المالي، دمشق، ١٩٨٦.
- ٣٦- كمال، حسن، البنوك التجارية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٩.
- ٣٧- محمد، حسني، إدارة الائتمان المصرفي، إتحاد المصارف العربية، ١٩٧٥.
- ٣٨- المحيسن، عبد الحلیم، البنوك والمؤسسات المالية الاخرى في الاردن، ١٩٩٤.

- ٣٩- مصطفى، فاروق، الاسس الفنية لمنح الائتمان في المصارف الصناعية، اتحاد المصارف العربية، ١٩٧٦.
- ٤٠- ملاوي، احمد، دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الاردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٨٩.
- ٤١- المنظمة العربية للعلوم الادارية، دور مؤسسات تمويل التنمية في التنمية الاقتصادية القومية، عمان، ١٩٨٠.
- ٤٢- النابلسي، محمد سعيد، دور البنوك المركزية في التنمية الاقتصادية، ١٩٧٤.
- ٤٣- الناشد، محمد، التخطيط المالي والنقدي، منشورات جامعة حلب، حلب، ١٩٧٥.
- ٤٤- النمري، احمد، مبادئ في العلوم المالية والمصرفية، عمان، ١٩٨٩.
- ٤٥- هوارى، سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٤٦- وزارة السياحة، قسم المهن السياحية.

المراجع الاجنبية :

- 1- Goldsmith, R.W, *Financial structure and development*, New Haven, Yale University press 1969.
- 2- *International Financial Statistics, Yearbook*, 1994.
- 3- Johnson, Robert, *Financial Management*, Bosten: Allyn and Bacon, Inc., 1972.
- 4- Leonall, Anderson, and Albert Burger, " *Asset Management and Commercial Bank portfolio Behaviour : theory and practice*, " *Journal of finance*, 1969.
- 5- Saeed, Osman, *The Industrial Bank of sudan 1962-1968*. Khartoum Universty press, 1970.

Evaluation of the Performance of Industrial Development Bank
Analytical and Empirical Study : 1965-1994

By:

Suheel I. M. Magableh

Supervisor:

Dr. Hisham Gharaybeh

Abstract

This study aims to evaluate the performance of the Industrial Development Bank (IDB) in Jordan, it investigate to what extent the bank could achieve its goals, it analyzes the effects of loans and credit extended by the bank on the productivity in industrial and tourism sectors. This productivity measured by the effect on the value added of each Jordanian Dinar spent in the form of credit in each sector. Moreover the study investigates the managerial efficiency of the bank.

The study show that the bank tends to give loans to the industries projects than invests directly in these projects, the bank has extended when it established to now (2162) loans to both sectors for (241.6) million JD, most of these loans has been extended to industrial projects in Amman area. The study finds that profitability, liquidity and uses ratios have been high, where capital ratios have been low. Empirical investigations indicates that the marginal productivity of the loaned dinar to industry by the IDB is greater than marginal productivity of the dinar could by commercial banks to the same sector. The value of MP is found to be 3.26 JD in the bank. Where it is 0.72 JD in commercial banks in 1994.

The credit industrial production elasticity for the IDB is 0.125 where it is found higher for commercial banks credit where this elasticity is 0.56, moreover the study finds that the percentage of IDB credit to total credit extended to industry and tourism over the period (1968-1994) about 23.25%.

Finally, the study recommends that the IDB should give more emphasize on tourism sector and improve the allocation of credit and loan to the rest of country outside Amman area. Moreover, the study recommends to increase the capital of the bank permanently in order to finance process of bank, the bank should give more loans to industry and tourism to reduce the dependence of these sectors on commercial banks credit to increase industrial and tourist production.